



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ترجمات خليجية

- ◆ مخاض العملية الوحودية : التجربة الأمريكية ودلالاتها بالنسبة لأوروبا
تشارلز ايه. كويتشان
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- ◆ الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية : إنها ليست قوة بهذه الليونة
باستيان غيفريتش وويليام والاس
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- ◆ إعادة النظر في الاتحاد الأوروبي : لماذا تحتاج واشنطن إلى دعم التكامل الأوروبي؟
رونالد آسموس
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- ◆ اليابان .. العودة إلى الانحياز الاستراتيجي - تغييرات متنامية
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
- ◆ بناء السيادة من أجل الأمن
بارنيت روبين
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الناشر مركز الخليج للأبحاث



مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠

فاكس: ٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١

بريد الكتروني: info@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر. المقالات التي نُشِرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد الثامن من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مركز الخليج للأبحاث في أغسطس ٢٠٠٦. تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل مركز الخليج للأبحاث بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٦.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيها بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من مركز الخليج للأبحاث.

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٩-٤٧-٤٣٢-٩٩٤٨ ISBN

”
إن مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأن المعرفة حق للجميع.“



عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.



نبذة عن ترجمات خليجية

"هي سلسلة علمية محكمة، تتناول بالتحليل والتقييم والاستشراف التحولات والتطورات التي تشهدها دول الخليج والجزيرة العربية، سواء على المستوى الداخلي لكل منها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية والدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسهام في إثراء حقل الدراسات الخليجية، ولذا فهي ترحب بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة للمثقفين والباحثين والخبراء في الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية".



المحتويات



مخاض العملية الوحشية: التجربة الأمريكية ودلالاتها بالنسبة لأوروبا

تشارلز إيه. كويتشان ٧

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الليونة

باستيان غيغريتش وويليام والاس ٣٤

إعادة النظر في الاتحاد الأوروبي: لماذا تحتاج واشنطن إلى دعم التكامل الأوروبي؟

رونالد آسموس ٦٣

اليابان.. العودة إلى الانحياز الاستراتيجي

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٧٧

بناء السيادة من أجل الأمن

بارنيت روين ٨٦

مخاض العملية الوجدانية: التجربة الأمريكية ودلالاتها بالنسبة لأوروبا

تشارلز ايه. كوبتشان

العنوان: مخاض العملية الوحشية: التجربة الأمريكية ودلالاتها بالنسبة لأوروبا

الكاتب: تشارلز كوبتشان

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ص ص ١٠٣ - ١٢٠

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **The Travails of Union: The American Experience and its Implications for Europe**

Author: Charles A. Kupchan

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 4, Winter 2004-05, pp. 103-120.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

دخلت اليوم عملية الاندماج الأوروبي مرحلة شائكة وحساسة للغاية. فقد توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق حول صياغة ميثاق دستوري موحد، غير أن المصادقة على الدستور الجديد لا تزال تعترضها شكوك واسعة. فكل من المملكة المتحدة ودول أوروبا الوسطى شهدت تقدم المرشحين المشككين في جدوى العمل على ترسيخ الوحدة الأوروبية خلال الانتخابات التي جرت مؤخراً.

وترتبط مشاعر الشك في قوة عملية الاندماج الأوروبي بملفات أغلبها ذات طبيعة جيوسياسية. كما أن الحرب على العراق تستمر في خلق شقاقت داخل الصف الأوروبي، وهو الأمر الذي يدفع العديد من المراقبين السياسيين وصناع القرار السياسي الأوروبي على ضفتي الأطلسي إلى التعبير عن مخاوفهم بخصوص التبعات السياسية التي من الممكن أن تنجم عن تحقيق الاندماج الأوروبي. ويبدو أن هذا الموقف لا يثير مفاجآت كبيرة في الولايات المتحدة التي تنظر نخبتها العاملة في حقل السياسة الخارجية إلى الاتحاد الأوروبي على أنه منظومة اقتصادية موحدة ليس إلا. غير أن أجواء التشكيك تخيم، بل وتتصاعد، في أوروبا نفسها، رافعة بذلك النقاب عن موجة من القلق والتشكيك في الذات.

وفي هذا الصدد، أشار وولفغانغ مونشاو Wolfgang Munchau في إحدى مقالاته المنشورة بصحيفة فاينانشيال تايمز Financial Times إلى "أنه من الصعب، من منظور استراتيجي يمتد على المدى البعيد، التنبؤ بأي تطور أوروبي عدا عن انقسام الاتحاد الأوروبي".^١

وما من شك في أن التعبير عن مشاعر القلق بشأن مستقبل أوروبا والاستخفاف بقيمتها الجيوسياسية ربما أصبح موضة في بعض الأوساط السياسية. لكن هذا الموقف ليس بالضرورة مبرراً أو رصيناً. وفي الواقع فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال أمامه عقبات كبيرة عليه تجاوزها قبل أن يصبح قوة عظمى. فهو لا يزال يسعى جاهداً من أجل صياغة سياسة خارجية موحدة، بل إنه لا يزال يواجه عقبات لتشكيل قوة عسكرية

١ - "أوروبا وفقاً لوصفة جاهزة ربما تتعرض للشقاق"، صحيفة فاينانشيال تايمز Financial Times، بتاريخ الرابع من أكتوبر ٢٠٠٤،

متواضعة تتولى القيام بمهام خارجية في مناطق مثل البلقان وأفغانستان. إلا أن مسيرة الاتحاد الأوروبي ضمن السياقين المقارن والتاريخي تشير إلى إمكانية نجاح تجربة الاندماج، ولا تشير إلى نواقصها. فتجارب الوحدة السياسية تنسم دائماً ببطء وتيرتها وصعوبة تحقيق أهدافها، فيما لا تبرز دلالاتها الجيوسياسية إلا على نحو تدريجي.

ولنمعن النظر، مثلاً، في تجربة الولايات المتحدة. ففي عام ١٧٨٩ تشكلت فيدرالية أمريكية تتألف من عدد من المستعمرات البريطانية السابقة بعد مصادقتها على نص دستور موحد. واستغرقت الوحدة النقدية الأمريكية زهاء سبعين عاماً. وعلى الصعيد العسكري، ظلت الولايات المتحدة تعاني من حالة من الهوان والضعف لعقود عديدة. فبعد مرور قرن من الزمن على تأسيس الاتحاد الأمريكي، لم يتجاوز تعداد الجيش الأمريكي خمسة وعشرين ألف جندي نظامي، في الوقت الذي لم تتبلور فيه المؤسسات الحاكمة بشكل واضح، خصوصاً أن المؤسسات الفيدرالية ظلت تواجه كثيراً من المعوقات تؤرق ظهرها خلال معظم مراحل القرن التاسع عشر، واستمرت في دفع غرامة التنافس على السلطة بين مختلف الولايات. كما أدت المناوشات بين السلطة التنفيذية ومؤسسة الكونغرس إلى شل عمل المؤسسات الحاكمة. وفي غضون ذلك، عكفت الولايات المتحدة بهدوء وعزيمة على تغيير موازين القوى على الضفة الأخرى من الأطلسي، وبالتالي عملت على تقويض حجم التأثير الأوروبي في العالم الغربي. ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، صاحب تعمق الطموح الامبريالي تكريس وحدة الفيدرالية الأمريكية وتعاضم قوتها البحرية. وخلال العقود الخمسة اللاحقة، احتلت الولايات المتحدة موقع الصدارة على خارطة القوى العسكرية العالمية.

ويتناول هذا المقال بعض مراحل التطور التاريخي للولايات المتحدة بهدف وضع التجربة الوحدوية الأوروبية ضمن سياقها التاريخي، وذلك مع تأكيد أن ما حققته أوروبا خلال العقود الخمسة الماضية ضمن توجهها نحو الاندماج يمثل إنجازاً لافتاً، بل إنه إنجاز بمقدوره الاصطفاف في مصاف الإنجازات العظيمة والفريدة.

علينا أن نشدد هنا على واقع اختلاف التجربة الأوروبية مقارنة مع التجربة الأمريكية. كما أنه ليس من المتوقع أن تكتسب منظومة الاتحاد الأوروبي، في المستقبل المنظور على أقل تقدير، طابعاً فيدرالياً شبيهاً

بطابع الفيدرالية الأمريكية. لكن إذا ما تناولنا التجربتين الأوروبية والأمريكية في سياق قراءة مقارنة، يتضح لنا أن تجارب الوحدة السياسية تتخذ أشكالها النهائية عبر مراحل تدرجية وتراكمية وتواجه على امتداد مسارها التاريخي جملة من المعوقات والعراقيل، وهذه حقيقة تؤكد أن التجربة الأوروبية في وقتها الراهن تسير بخطى حثيثة ولا تفتقر بأي معنى من المعاني إلى الجوهر الجيوسياسي.

وبالفعل، تتحمل التبعات الجيوسياسية المرتبطة بعملية الاندماج الأوروبي جزءاً من مسؤولية خلق الشقاكات التي هزت أركان العلاقات الأطلسية في الآونة الأخيرة. فسياسات تأمين السلام والتوجه نحو المزيد من التوحد السياسي تؤثر إلى نهاية اعتماد أوروبا استراتيجياً على الولايات المتحدة. لكن هذه المتغيرات وما يرافقها من توسع الطموحات الأوروبية لا ينبغي أن تتبلور على حساب الروابط التي ما فتئت تجمع أوروبا والولايات المتحدة. فصعود نجم الاتحاد الأوروبي ونضوج عضلاته السياسية ينطوي على مكانين ربما تساهم، إذا ما تم استثمارها بالشكل المناسب، في إنقاذ التحالف بين ضفتي الأطلسي من الانهيار. وفي الواقع، فإن العمل على تأسيس أوروبا قوية يمثل خطوة محورية وأساسية تفتح الطريق أمام إمكانية إعادة بناء مجتمع أطلسي أكثر قوة ومتانة.

مخاض عملية الاندماج: حالة الولايات المتحدة

بعد نيلها الاستقلال من بريطانيا العظمى في أعقاب الحرب الثورية Revolutionary War في عام ١٧٧٦، تمكنت المستوطنات الأمريكية في عام ١٧٨١ من تشكيل وحدة مهلهلة فيما بينها. وتبين بعد انقضاء فترة وجيزة أن المؤسسات الحاكمة التي أقامتها المستوطنات الموحدة بموجب بنود قانون الكونفيدرالية لا يمكنها المساهمة في تعزيز واستدامة الكيان الموحد بسبب حالة الضعف التي كانت تشوبها وقتذاك، خصوصاً أن الكونغرس الأمريكي لم يكن حينها يتمتع بالسلطة لرفع قيمة الضرائب ولا إصدار قوانين تحكم النشاط التجاري بين الولايات. وأدى هذا الوضع إلى معاودة محاولة صياغة وحدة جديدة على أساس بنود النص الدستوري الذي تمت المصادقة عليه عام ١٧٨٩. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت اسمياً نظاماً فيدرالياً منذ عام ١٧٨٩، غير أنها لم تكتسب طابعاً وحدوياً إلا مع حلول مطلع القرن العشرين، إذ تقوى النظام بحكومة فيدرالية وهوية قومية مشتركة. وخلال القرن التاسع عشر، كان على

الأمريكيين مجابهة حزمة من المشاكل المشابهة لما يواجهه الأوروبيون اليوم وهم في خضم بناء وحدتهم السياسية^٢.

انقسام الولاءات: الدول القومية ومشاريع الوحدة

باعتبار المخاوف التي كانت تنتابهم من مغبة أن يقوض تشكيل حكومة مركزية قوية حريات مواطنيهم، تعتمد الآباء المؤسسون صياغة مؤسسات فيدرالية تتفرع سلطاتها إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية. كما أن محدودية حجم مؤسسة الخدمة المدنية احتوى قوة تأثير الحكومة الفيدرالية، شأنه في ذلك شأن دور حكومات الولايات التي تمسكت بحقوقها في تشكيل مليشيات محلية واحتفظت بسلطة إدارة شؤونها المحلية، بما في ذلك الحق في صياغة القوانين الاقتصادية وتشكيل قوات الأمن وتفعيل التشريعات المناسبة.

وفي الوقت نفسه، طفت على السطح شقاقا واسعة بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية حول جملة من القضايا الأساسية، منها على وجه الخصوص ملف العبودية وفرض رسوم جمركية حمائية وخيار انتهاج سياسة التوسع في اتجاه الغرب الأمريكي وتحديد وتيرة توجهات التصنيع وتشديد المزيد من المراكز الحضرية.

وخلال العقود الأولى التي أعقبت إعلان الوحدة، حدث في مناسبات عديدة أن قاومت السلطات التشريعية للولايات سلطة الحكومة الفيدرالية. لنستذكر، على سبيل المثال، ردة فعل ولايتي فرجينيا وكييتاكي عقب إصدار قانوني الهجرة والمعارضة Alien and Sedition Acts، والذي صادق عليه الكونغرس عام ١٧٨٩ بهدف الحد من تأثير قوى المعارضة الخارجية وقوى المعارضة السياسية في الداخل

٢- تستند هذه المقاربة التاريخية إلى كتاب من تأليف تشارلز ايه. كويتشان Charles A. Kupchan : "نهاية العصر الأمريكي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية وجيوستراتيجية القرن الحادي والعشرين"، The End of the American Era: US Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-first Century (نيويورك: دار نشر فانتيج، ٢٠٠٣). للمزيد من التفاصيل، انظر ص. ١٦٠-١٧٧.

خلال فترة النزاع بين فرنسا وبريطانيا. وقتها، وافقت المؤسسة التشريعية في كل من ولايتي فرجينيا وكييتاكي على قوانين تؤكد حق حكومات الولايات في الإعلان عن أن المراسيم التشريعية الصادرة عن الكونغرس تفتقد قوة القانون. وفي هذا السياق، أقر قانون كييتاكي Kentucky Resolution الذي صاغ مسودة بنوده توماس جيفرسون Thomas Jefferson، أن وثيقة الدستور تمثل "ميثاقاً" بين الولايات الأمريكية، مضيفاً أن "الأطراف الموقعة على الميثاق الدستوري... ومن منطلق سلطاتها السيادية" ينبغي لها أن تكون "الحكم النهائي الذي يحدد ما إذا كانت صيغة القانون المحددة تم احترامها أو خرقها". ومن جهة أخرى، أعلن نص قانون فرجينيا Virginia Resolution الذي صاغ مسودته جيمس مادسون James Madison أنه "في حال حدوث ممارسات متعمدة وملموسة وخطيرة لسلطات لا ينص عليها ميثاق الدستور" فإن الولايات لديها الحق في "التصدي لها من أجل إيقاف تفشي الشر واحتواء جميع السلطات والحقوق والحريات ضمن الحدود الخاصة بها".

وعلى الرغم من أن قانوني فرجينيا وكييتاكي دعما نص القانونين المشار إليهما، غير أنه لم يتم تطبيقهما سعيًا من الولايات الأمريكية إلى تفادي حدوث صدمات علنية مع الحكومة الفيدرالية. ولم تتعرض الحكومة المركزية فقط لمحاولات إضعاف مقوماتها نتيجة إصرار الولايات المختلفة على مقاومة السلطة المركزية، بل واجهت كذلك واقع انقسام الوحدة الأمريكية لتضارب وتباين الثقافات السياسية المتعددة. فالمستوطنون الأشد تدينًا كانوا يميلون إلى الاستقرار في الولايات الشمالية التي تسود فيها تعاليم الثقافات الكالفينية Calvinist والبيوريتانية Puritanism وثقافة الصاحبين (الكويكرز) Quakers، في حين كانت الولايات الجنوبية تجتذب المستوطنين الراغبين في العيش بعيداً عن قيود السلطة الدينية والالتزامات الأخلاقية. وأفضى هذا الانقسام إلى بروز أسلوب حياة يتسم بالنزعة التحررية libertarian اعتاد

٣- راجع وولتر هارتويل بنيت: Walter Hartwell Bennett: "النظريات الأمريكية حول النظام الفيدرالي"، American Theories of Federalism (توسكالوسا، إيه، إل: دار نشر جامعة ألباما، ١٩٦٤)، ص. ٩٢ - ١٠٠؛ انظر أيضاً توم بايلي Thomas Bailey: "المهرجان الأمريكي: تاريخ الجمهورية"، The American Pageant: A History of the Republic، (بوسطن: ام. إيه: دار نشر هيث، ١٩٥٦).

المؤرخون وصفها بثقافة الفرسان cavalier. وتركز هذا الأسلوب في الحياة بشكل خاص في المناطق الساحلية والمناطق المعروفة بـ "الهضبة الأسكتلندية - الأيرلندية" 'Scotch-Irish Highland' في قلب الولايات المتحدة. وبينما كانت الولايات الشمالية تهتم ببناء مجتمع توجهه أهداف اجتماعية وأخلاقية، كانت الولايات الجنوبية تفضل انتهاج أسلوب حياة تسيطر عليه النزعة الفردية ويركز على النشاط الزراعي. ومن المؤكد أن هذه الاختلافات في التوجهات أضعفت من قوة مسار الوحدة الفيدرالية وأبطأت وتيرة تشكيل هوية قومية مشتركة.

وعلى جانب آخر، تمسكت الولايات المختلفة بسلطتها الفردية في تحديد هويتها وولاءاتها السياسية خلال معظم مراحل القرن التاسع عشر. فروبرت إي. لي Robert E. Lee، الذي كان ضابطاً في الجيش الأمريكي ومعارضاً شرساً لمشروع انفصال الجنوب الأمريكي، عندما واجه، عشية اندلاع الحرب الأهلية، ضرورة اختيار المعسكر الذي يخطط للمحاربة في صفوفه، أعرب عن نيته الذهاب إلى ولاية فرجينيا ومحاربة المعسكر الودودي، ميراً موقفه ذلك بالقول: "سوف أعود إلى ولايتي الأم وأقسم أهلي تعاستهم".

وقبل نهاية القرن التاسع عشر، كان مصطلح "الولايات المتحدة" يُستخدم بصيغة الجمع إشارة إلى أن الولايات المتحدة تمثل في الواقع مجموعة من الكيانات السياسية شبه المستقلة، ولا تمثل البتة وطناً موحداً. ومع اندلاع الحرب الأهلية عام ١٨٦١، انكشفت هشاشة الوحدة الأمريكية في أواسط القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن الحرب ساهمت في حل معظم القضايا السياسية التي كانت وقتها موضع خلافات حادة فإنها أدت إلى انشطار قطار الوحدة إلى قسمين، غير أن الحكومة الفيدرالية استفادت من تلك الأوضاع بتقوية مركزها. ومع ذلك، سرعان ما تراجعت سلطة المؤسسات الحاكمة مباشرة بعد انتهاء الاقتتال

٤- تمت الإشارة إلى ذلك ضمن مايكل جيه. صانديل Michael J. Sandel: "سخط الديمقراطية: أمريكا والبحث عن فلسفة عامة"، 'Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy'، (كامبردج، ام. ايه: دار نشر جامعة هارفارد، ١٩٦٦)، ص. ١٥.

الأهلي. وباعتبار أن كاهل واشنطن أصبح بعد الحرب مثقلاً بالديون المتراكمة خلال الحرب، إضافة إلى التكلفة الباهظة المترتبة على مشروع إعادة بناء الجنوب الأمريكي، لم تكن الحكومة المركزية في موقف يسمح لها بالمضي قدماً في دعم مشروع مكلف لتوسيع قدرات مؤسسة الخدمة المدنية. كما أن واشنطن لم يكن أمامها من خيار آخر سوى التحرك ببطء في اتجاه تجاوز حكومات الولايات بوصفها المحور الأساسي للحياة الاجتماعية.

وبعد فترة وجيزة عقب انتهاء الحرب الأهلية، اعتبر الأمريكيون أن الولايات المتحدة أصبحت موحدة بما فيه الكفاية وتبنوا استخدام صيغة المفرد للإشارة إلى الولايات المتحدة. غير أن الشعور بالوحدة القومية لم يتكرس بعد، خصوصاً أن الولاءات السياسية على المستوى المحلي وعلى صعيد الولايات المنفردة استمرت في ممارسة قوة جذب كان من الصعب الالتفاف حولها. ولم تكن الفرصة متاحة لتوطيد مفهوم الهوية القومية إلا بعدما تبلورت أهم تجربتين شهدتهما القرن العشرين لعملية بناء الأمة، وكلتاهما تركزت على مبدأي توسيع قاعدة التصنيع ومواجهات مسلحة شاركت فيهما كبريات القوى الدولية.

قوانين الوحدة التجارية والنقدية

خلال الفترة التي سبقت الحرب الثورية، كانت كل مستوطنة تتولى مهمة الإشراف على صياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بمواطنيها، بما في ذلك تحديد قيمة رسوم الاستيراد. وبالتالي، احتفظت الولايات المستقلة بسلطة تحديد سياساتها المالية بموجب بنود القانون الكونفيدرالي، وهو ما قوض قدرة الكونغرس على ممارسة سلطاته الحقيقية. فالنص الدستوري يحل الكونغرس مسؤولية تحديد الرسوم والضرائب على مستوى الاتحاد ككل ويمنحه الحق في إقرار القوانين التي تحكم الأنشطة التجارية بين الولايات، مما حول الولايات المتحدة إلى وحدة جمركية. وعوضاً عن تدعيم عملية الاندماج السياسي والاقتصادي، تبين في وقت لاحق أن فرض رسوم جمركية خارجية مشتركة يمثل عامل شقاق. ففي حين سعت الولايات الشمالية الصناعية إلى فرض قيود جمركية تحمي قاعدتها الصناعية الناشئة، فضلت الولايات الجنوبية المهتمة بالأنشطة الزراعية انتهاز سياسة السوق المفتوحة لتسويق منتجاتها المحلية، وكان أبرزها القطن والتبغ وبعض المنتجات الزراعية الأخرى. وهكذا، دفع تضارب المصالح الاقتصادية بحكومات الولايات

المنفردة إلى تحدي سلطة الحكومة الفيدرالية في ما يخص القضايا التجارية. فاقْتَصَاد ولاية نيوإنجلند، مثلاً، أصابته حالة من الشلل نتيجة الحصار التجاري الذي رافق حرب عام ١٨١٢. وأفضت حركة المعارضة الإقليمية إلى التوقيع على معاهدة هارفورد Harford Convention لعام ١٨١٤، والتي كانت الولايات الواقعة في المنطقة على وشك الانفصال عن الفيدرالية الموحدة بقصد تبني سياسات تجارية خاصة بها. وبالمعنى نفسه، وكردة فعل إزاء القوانين الجمركية لعامي ١٨٢٨ و ١٨٣٢، أصدرت المؤسسة التشريعية لولاية كارولينا الجنوبية "أمر إلغاء" Ordinance of Nullification، معلنة عدم اعترافها بالقانونين المعمول بهما داخل حدود الولاية. وعلى إثرها، أعلن الرئيس أندرو جاكسون Andrew Jackson أن ولاية كارولينا الجنوبية "تقترب من ارتكاب خيانة وتمرد"، وهدد باللجوء إلى استخدام قوة السلاح لإجبار سلطات الولاية على تحصيل الرسوم الجمركية. غير أن الأزمة تمت معالجتها جزئياً ودون اندلاع مواجهات مسلحة بفضل التوصل إلى حل وسط أقره الكونغرس.

علاوة على ذلك، لعبت المصالح الاقتصادية المتضاربة دوراً ملموساً في إشعال فتيل الحرب الأهلية التي أدت إلى دعم سيطرة الحكومة الاتحادية على الملفات التجارية. لكن، وحتى بعد انتهاء الحرب، تمسكت حكومات الولايات والدوائر المحلية بجزء كبير من السلطات التي تمكّنها من التحكم في صياغة وتحديد السياسات والقوانين التجارية. ولم تستطع الحكومة ولا المحاكم الفيدرالية التدخل من أجل فرض قوانين تجارية ولا إقامة وكالتين لتقنين الأنشطة التجارية إلا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبخاصة بعد أن توسعت دائرة التجارة البينية على صعيد الولايات، وتم إنشاء شبكة وطنية للسكك الحديدية.

٥- جون بلوم ومجموعة من المؤلفين John Blum et al. (محررين): "التجربة القومية: تاريخ الولايات المتحدة"، The National Experience: A History of the United States (نيويورك: دار نشر هاركورت برس جوفانوفيتش، ١٩٧٧)، ص. ٢١٨ -

أما في ما يخص الشأن النقدي، فقد نص الدستور صراحة على منح الكونغرس الحق في "صك النقود". إلا أن الولايات المتحدة لم تتبنَّ تداول عملة موحدة إلا بعد مرور سبعة عقود. وفي الفترة الفاصلة بين إقرار الدستور واندلاع الحرب الأهلية، كانت الأوراق المالية الصادرة عن المصارف المعترف بها من قبل حكومات الولايات تمثل النقد الورقي الوحيد المسموح التعامل به قانوناً. ولعل التخوف من "مركزة" السياسة النقدية كان عائقاً أساسياً في وجه تبني الولايات المتحدة لسياسة نقدية موحدة. وكان ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton قد دافع عن فكرة إقامة مصرف وطني، إلا أن أطرافاً عديدة أخرى انتابها مخاوف من مغبة تركيز سلطة القرار الاقتصادي في يد السلطات الفيدرالية. كما أن جملة من الاعتبارات الدستورية لعبت دوراً مهماً في اتخاذ هذا الموقف، خصوصاً أن نص الدستور يمنح الكونغرس الحق لتقنين وفرض معيار موحد خاص بالنقود دون منحه الحق لإصدار الأوراق المالية. ومن أجل تمويل جهود الحرب الأهلية، بدأت الحكومة الفيدرالية فعلاً في إصدار أوراق مالية. وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا القاضي بأن إصدار "الورقة الخضراء" يمثل خطوة تتنافى مع نص الدستور، فإن المحكمة تراجعته عن موقفها في فترة لاحقة. وسرعان ما حلت الأوراق المالية الفيدرالية محل الأوراق المالية الصادرة عن المصارف المعترف بها من قبل الولايات المنفردة.

وبالنظر إلى هذه التطورات، نستنتج أن الولايات المتحدة لم تكن لديها عملة موحدة إلا بعد مرور قرن من الزمن وبعد محاولة أولى لبناء وحدة سياسية وفقاً لبنود القانون الكونفيدرالي.

سياسة الأمن القومي

خلال الفترة الممتدة بين مرحلة تأسيس أركانها الأساسية وإلى حدود نهاية القرن التاسع عشر، ظلت الولايات المتحدة تمثل قوة جيوسياسية خفيفة الوزن lightweight، إذ لم تكن لديها وقتها لا الإرادة السياسية ولا القدرة على توسيع دائرة تأثيرها خارج محيط جوارها الجغرافي المباشر. فخلال القرن التاسع عشر، كان عدد الدبلوماسيين الأمريكيين محدوداً للغاية، وكانت وزارة الخارجية تعمل بمبنى يتألف من مكاتب معدودة، فيما كان المبعوثون الأمريكيون إلى الخارج يشغلون مناصب شرفية ولا يحملون صفة رسمية. بل حتى الرؤساء الأمريكيون الذين كانت لديهم نزعات نحو المغامرة السياسية لم تتسَّن لهم فرصة

إبراز عضلات الولايات المتحدة، وذلك نتيجة لتدخل الكونغرس لكبح جماح محاولات الرؤساء المتلاحقين لتوسيع الالتزامات الأمريكية في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ.

ويشير الكاتب والمحلل فريد زكريا Fareed Zakaria، متحدثاً عن العقود التي أعقبت الحرب الأهلية: "لم يكن بوسع الولايات المتحدة التوسع، لأن صانعي السياسات وجدوا أنفسهم ضمن حكومة ضعيفة ومنقسمة وغير مركزية ولا تمنحهم سوى القليل من السلطات القابلة للاستخدام". كما أن القوات المسلحة الأمريكية، شأنها في ذلك شأن طموحات واشنطن الجيوسياسية، ظلت محدودة العدد إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر. وخلال العقود الأولى التي تلت الإعلان عن وحدة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت المليشيات التابعة للولايات المختلفة تشكل نواة الوحدات المقاتلة، وكان عددها يصل إلى حدود ٧٠٠ ألف جندي عند اندلاع حرب عام ١٨١٢. أما القوات النظامية فكانت جهودها تقتصر على الصراع مع الهنود الحمر. وفي عام ١٨١٦، لم يتجاوز عدد القوات النظامية ستة عشر ألف رجل، وكان أغلبهم ينتشرون على الحدود مع قبائل الهنود الحمر. غير أن حجم القوات تضاعف لمرات عدة خلال الحرب الأهلية، وسرعان ما تم تفكيك تلك القوات مباشرة بعد انتهاء الحرب، حيث تراجع عددها إلى خمسة وعشرين ألف رجل فقط. ومع حلول عام ١٨٩٠، أصبحت الولايات المتحدة قوة اقتصادية من الطراز العالمي، لكنها لم تكن تحتل سوى المرتبة الرابعة عشرة من حيث حجم قواتها العسكرية مباشرة بعد بلغاريا. وبالمثل، ظلت قوات البحرية الأمريكية محدودة العدد والمهام خلال القرن التاسع عشر. وكان تركيزها ينصب بوجه خاص على مهام الدفاع عن السواحل وحماية النشاط التجاري. وقبل البدء في حشد جنود للمشاركة في الحرب الأهلية، كان عدد قوات البحرية يبلغ نحو ٧٦٠٠ رجل، وهو ما يمثل تقريباً عُشر قوات البحرية البريطانية. وبعد زيادة أعداد قوات البحرية خلال عقد ستينيات القرن التاسع عشر، سرعان ما تم تفكيكها بعد الحرب. وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٠، تراجع عدد السفن الحربية من ٧٠٠ إلى ٢٠٠ فقط، ولم يكن هناك أكثر من ٥٢ سفينة في حالة جيدة وفي وضعية جاهزة للتشغيل. فعندما

٦- فريد زكريا Fareed Zakaria: "من الثروة إلى القوة: الأصول الفريدة لدور أمريكا العالمي" "From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role"، (برينستون، ان. جي. دار نشر جامعة برينستون، ١٩٩٨)، ص. ٥٥.

وصل بنجامين هاريسون Benjamin Harrison إلى سدة الحكم في عام ١٨٨٩، كانت قوات البحرية الأمريكية تحتل المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم.

من اللافت للملاحظة أن عقد تسعينيات القرن التاسع عشر شكل مرحلة مفصلية في مسار الولايات المتحدة لتصبح قوة عظمى. فوقتها أطلقت الحكومة الفيدرالية مشروعاً طموحاً لبناء قوة بحرية من خلال الاستفادة من قوة البلاد الاقتصادية وقاعدتها الصناعية، حيث أقدمت على بناء أسطول بحري أصبح يحتل الموقع السابع في العالم مع حلول عام ١٨٩٤. وباعتبار أن السلطة السياسية باتت مركزة في يد الرئيس ويليام ماكينلي William McKinley، وبفضل توفر أسطول حربي جديد، أصبح من الممكن للولايات المتحدة ابتداءً من عام ١٨٨٩ التحرك في اتجاه تأسيس امبراطورية خارجية، إذ عملت القوات الأمريكية على إخراج القوات الإسبانية من جزيرة كوبا واحتلت الفلبين وعدداً من الجزر الأخرى، مدعومة في ذلك بالنزعة السائدة آنذاك والقائمة على مبدأ القومية الشعبية، وبالتالي بدأت الولايات المتحدة تبرز على الساحة العالمية كقوة جيوسياسية من الوزن الثقيل heavyweight.

لكن، وعلى الرغم من قوتها العسكرية وتركز سلطات مؤسساتها الحاكمة لم تكن شهية الولايات المتحدة مفتوحة لولوج الحلبة الدولية. فخلال الحرب العالمية الأولى، فضلت واشنطن اتخاذ موقف الحياد، ولم تنخرط في الحرب إلا بعد شن ألمانيا لهجوم استهدف السفن الأمريكية. وبعد انتهاء الحرب، سارعت الولايات المتحدة إلى العودة إلى توقعها من خلال اتباع سياسة انعزالية، محبذة النأي بنفسها عن قيادة العالم إلى أن اقتنع الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt واقتنع معه الشعب الأمريكي عقب أحداث بيرل هاربر Pearl Harbor بحماسة انتهاج السياسة الانعزالية. وهكذا، نرى أن صعود نجم الولايات المتحدة كقوة عالمية تبلور ببطء، وواجه العديد من الصعوبات. غير أن العقود الطويلة من البناء التراكمي للوحدة الأمريكية كانت في الواقع تمثل الأرضية التي تأسست عليها الخطوات المتتالية نحو تغيير معالم السياسة الدولية.

مخاض عملية الاندماج: حالة أوروبا

يبدو أن حركة التاريخ اليوم تسير عكس اتجاهها المعتاد. فخلال القرن التاسع عشر تشكلت تدريجياً الوحدة السياسية للولايات المتحدة التي اكتسبت مع مرور الوقت مزيداً من الإرادة السياسية والقدرة على تحدي هيمنة أوروبا على شؤون العالم. أما اليوم، فإن الدور جاء على أوروبا لبناء وحدتها السياسية وتعزيز إرادتها وقدراتها من أجل منافسة الهيمنة الأمريكية. لكن أوجه الشبه على صعيد التجربتين التاريخيتين الأمريكية والأوروبية تحتاج إلى المزيد من التوضيف والتدقيق. صحيح أن الشعب الأمريكي كان مطالباً بتجاوز جملة من الاختلافات الإقليمية العميقة، غير أن أوروبا تواجه بدورها اليوم انقسامات ثقافية ولغوية أكثر عمقاً. وفي حين خاضت الولايات المتحدة حرباً أهلية واحدة، شهدت الساحة الأوروبية مجموعة من المواجهات المسلحة. ومن المتوقع أن تتمسك كل دولة من الدول/ الأمم الأوروبية بهويتها وولاءاتها السياسية التقليدية، على الأقل في المستقبل المنظور. ومن المرجح أن تضع هذه المعوقات التي تواجه عملية الاندماج الكامل سقفاً محدداً للأهداف النهائية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها.

ولعل التجربة الصعبة التي مر عبرها مسار الاندماج الأمريكي تضيء بعض التفاؤل على ماضي ومستقبل التجربة الأوروبية. فعلى الرغم من اشتراك الشعب الأمريكي عموماً في اللغة والدين، فقد استغرقت عملية الوحدة والاندماج في الولايات المتحدة أكثر من قرن من الزمن حتى أصبح لديها اليوم طموحات جيوسياسية تتجاوز العالم الغربي. فجهود أمريكا الرامية إلى تحقيق وحدة فيدرالية واجهت عراقيل مستعصية وعلى فترات منتظمة، بل إن جهودها كادت تنهار بسبب اندلاع الحرب الأهلية.

وفي ظل معطيات السجل التاريخي لأمريكا، ليس من المستغرب أن تواجه أوروبا اليوم وبعد مرور خمسين عاماً من العمل المضني في بناء منظومة مصادمات بين بروكسل والعواصم الوطنية. كما أنه ليس بالأمر المثير أن تواجه أوروبا فترات من الهوان السياسي، خصوصاً أن الدول الأوروبية لا تزال منهمكة في البحث عن مقاربة تؤهلها لصياغة نهج سياسي موحد على مستوى السياسات الخارجية والأمنية. فبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال تبدي بعض التردد للانضمام إلى منطقة الوحدة النقدية، في حين لا تبدي دول أخرى استعداداً متحمساً للتوقيع على نص الدستور الموحد. غير أن هذه المعوقات لا تصل

إلى حجم الصعوبات التي جابهت الولايات المتحدة من إراقة الدماء وحالة الدمار التي خلفتها الحرب الأهلية. وبالأستناد إلى ماضي التجربة الأمريكية، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي قد يكون بالفعل حقق نجاحاً مهماً على مستوى ضبط إيقاع مسيرته الوحدية بحسب جدولها الزمني، إن لم يكن تجاوز الجدول الزمني المحدد.

ربما كان للولايات المتحدة نص دستوري منذ بداية إنجازه وحدتها، وربما يكون الدستور ساعدها - على الأقل من الناحية المبدئية - على تحديد موازين القوة بين الحكومة المركزية وسلطات الولايات وساهم في خلق توازن بين السلطات المختلفة داخل الحكومة الفيدرالية. لكن لم يتحقق التوازن فعلياً سوى مع بداية القرن العشرين. ولم يتم التوصل إلى حل دائم ومستديم لمعضلة انعدام توازن القوى بين الولايات المتحدة والنظام الفيدرالي، حيث استمر الطرفان في خوض منافسة حادة بخصوص جملة من القضايا، أبرزها التعليم وحقوق المثليين والحريات المدنية.

وبالمعنى نفسه، ترسخت دعائم المؤسسات الأوروبية في الوقت الذي تطورت فيه عملية الاندماج. فالفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي يتمتعان اليوم بسلطات أوسع بكثير مما كان عليه الحال قبل عقود قليلة. وتمت الموافقة على ميثاق دستوري تستعد الدول الأعضاء حالياً للمصادقة عليه. وفي حال تم تبني الدستور الجديد سوف تحظى مؤسسات الاتحاد الأوروبي بدفعة دعم قوية، حيث إن مجلس الاتحاد سوف يقوده رئيس تنفيذي يضطلع بمهامه لمدة سنتين ونصف، وذلك بدلاً من رئاسة تتغير بشكل تناوبي كل ستة أشهر. وسوف يصبح لأوروبا وزير واحد يسيّر سياساتها الخارجية، إلى جانب مؤسسة دبلوماسية موحدة.

من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي لا يتجه نحو إقامة نظام فيدرالي شبيه بالنظام الأمريكي، غير أنه من الممكن أن يتقوى النظام الاتحادي الأوروبي على نحو يحول مصالح أوروبا الاستراتيجية وقدرتها العسكرية إلى عناصر أساسية تشكل ملامح المشهد السياسي الدولي.

ولا بد من الإشارة إلى أن أوروبا اليوم تتوفر على سوق موحدة يضاهي حجم إنتاجها الاقتصادي المركب حجم الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة. ويبلغ عدد سكان الدول الأوروبية مجتمعة نحو ٤٣٠ مليون

نسمة، فيما يصل عدد سكان الولايات المتحدة إلى نحو ٢٨٥ مليون نسمة. صحيح أن المحللين الديموغرافيين يتوقعون انكماش حجم سكان أوروبا، في حين يرجحون تزايد عدد سكان أمريكا. لكن وبأخذ معدلات الإنجاب والهجرة في الاعتبار لا يبدو أن عدد سكان الولايات المتحدة سيقرب من عدد سكان أوروبا قبل حلول عام ٢٠٤٠ أو ما بعد ذلك التاريخ. ومن المتوقع أيضاً أن تتوسع السوق الأوروبية أكثر من نظيرتها الأمريكية خلال العقود الأربعة القادمة.

ولا ريب في أن توحيد العملات الأوروبية سجل نجاحاً باهراً. فالفرنك الفرنسي والمارك الألماني يقبعان اليوم في سلة التاريخ، وربما يلحق بهما قريباً الجنيه الاسترليني. وقد اكتسب اليورو المزيد من القوة مقابل غريمه الدولار الأمريكي خلال العامين المنصرمين، وذلك في إشارة واضحة إلى قدرة اليورو على استقطاب المستثمرين الدوليين وامتلاكه لمؤهلات تمكّنه من أن يصبح عملة احتياط رئيسية. ويمثل اليورو نحو عشرين في المائة من إجمالي احتياطيات الصرف الخارجي المتوفرة في خزائن المصارف المركزية الوطنية^٧. والنتيجة أن اليورو ومن خلال احتلاله لموقع بارز جنباً إلى جنب مع الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية سوف يجد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نفسه مضطراً إلى تقاسم سلطاته مع البنك المركزي الأوروبي في إدارة النظام النقدي العالمي. وربما يحدث هذا التحول بسرعة تتجاوز توقعات المحللين الاقتصاديين، خصوصاً في حال دفعت حالة التراجع التي تشهدها الأوضاع المالية الأمريكية بالمستثمرين الدوليين إلى شراء أصول مثبتة بعملة اليورو.

وعلى صعيد آخر، يبدو أن التقدم المحدود الذي أحرزته أوروبا في مجال الدفاع لا يتناغم مع مستوى التقدم الذي حققته في المجالات الأخرى. وهذا ليس بالأمر المستغرب. فجميع الدول التي تسعى إلى التوحد عادة ما تتمسك بعناد كبير بسيادة قرارها الوطني في ما يتعلق بالشأن الأمني. ففي الولايات المتحدة، أصرت الولايات الفردية ولعقود طويلة على الاحتفاظ بمليشياتها المحلية. ولم تقبل فكرة تشكيل جيش

٧- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ الثلاثين من سبتمبر ٢٠٠٤، ص. ١٠٣، الملاحق، الجدولان الأول والثاني.

وقوات بحرية تحت قيادة الحكومة الفيدرالية إلا بشكل تدريجي. وبعد مرور قرن كامل على بدء تجربة الوحدة الأمريكية، ظل الجيش الأمريكي يحتل المرتبة الرابعة عشرة، في حين كانت قوات البحرية تحتل المرتبة السابعة على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال تواجه مهمة تحقيق الاندماج على صعيد سياساتها الدفاعية وإدماج قواتها المسلحة، فإن نظرة شاملة إلى واقع الجيوش الأوروبية تكشف عن امتلاكها لقدرات هائلة. فمن حيث إنفاقه الإجمالي في مجال الدفاع، يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، لكنه يتقدم على كل من الصين واليابان. كما أنه يحتل المرتبة الثانية بعد الصين من حيث الحجم الإجمالي لقواته المسلحة. لكن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية، لأن درجة التأهب في صفوف القوات الأوروبية منخفضة، إضافة إلى غياب سياسة دفاعية موحدة وغياب هياكل قيادية موحدة.

وبالفعل، يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً لتجاوز العقبات التي تواجهه على صعيد توحيد جهوده الدفاعية والاهتمام بتعزيز اندماجه على مستوى السياسات والقدرات العسكرية. وفي الوقت نفسه، يتجه الاتحاد الأوروبي نحو الانخراط في المزيد من عمليات حفظ السلام في العديد من مناطق البلقان. ففي شهر أغسطس ٢٠٠٤، تولى الفيلق الأوروبي "يوروكوربس" Eurocorps قيادة عملية حلف الناتو في أفغانستان في وقت تسعى فيه الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى دعم قدرات قواتها القتالية وحركيتها. وقد تسعى أوروبا كذلك إلى تعزيز جهودها في هذا الاتجاه بعد أن أعلنت واشنطن عن عزمها سحب الجزء الأكبر من وحداتها القتالية المتمركزة في أوروبا.

ويمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يشهد اليوم فترة تحول مؤسسي، ويتجه نحو المزيد من المركزية الشبيهة إلى حد ما بما شهدته الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

التبعات الجيوسياسية لعملية الاندماج الأوروبي

في أحسن الأحوال، لن يتمكن الاتحاد الأوروبي إلا من تطوير قوة عسكرية متواضعة مع حلول عام ٢٠١٠ ربما يكون بمقدورها خوض حروب إقليمية في الجوار الأوروبي والمساهمة بشكل محدود في إنجاز عمليات عسكرية في مناطق أخرى. وليس من المتخيل أن تكتسب أوروبا خلال العقد القادم أو العقدين القادمين قدرات عسكرية تضاهي القوة الأمريكية. وضمن هذا السياق، يمكن التوقع بأن الولايات المتحدة سوف تظل القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم في المستقبل المنظور. كما أن قدرة أوروبا على منافسة الهيمنة الأمريكية تمثل معياراً عالياً لتحديد ما إذا كانت عملية الاندماج الأوروبي تحمل في ثناياها تبعات جيوسياسية. فالولايات المتحدة لم تصبح قوة عالمية إلا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، غير أن بروزها على الساحة كانت له تبعات عالمية في وقت مبكر. فخلال القرن التاسع عشر، دحرت القوات الأمريكية فعلياً القوات الأوروبية من العالم الغربي، وبالتالي نجحت في قلب موازين القوة على الساحة عبر الأطلسية. ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، امتدت قوة تأثير الولايات المتحدة في شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، واضعة بذلك حداً لاستحواذ أوروبا على مفاتيح التأثير في تلك المناطق.

وعلى نحو مماثل، تعمل أوروبا حالياً على توسيع جهودها الرامية إلى نشر الديمقراطية والسلام في اتجاه شرق أوروبا، وبالتالي تتجاوز حاجتها إلى الحماية الأمريكية. ومن جهتها، تتأهب الولايات المتحدة لسحب قواتها من القارة الأوروبية. ويرى كثير من المحللين السياسيين أن توسع الاتحاد الأوروبي مصحوباً بمغادرة القوات الأمريكية من شأنه أن يفسح المجال أمام الاتحاد الأوروبي لبسط نفوذه على مناطق أوراسيا. فمستقبل دول رئيسية في المنطقة مثل روسيا وتركيا وأكرانيا سوف يتأثر بالقرارات التي تتخذها بروكسل أكثر من تأثره بالقرارات المتخذة في واشنطن. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يستأثر الاتحاد الأوروبي وليس الولايات المتحدة بدور اللاعب المؤثر في "المجال الحيوي الاستراتيجي" strategic heartland. كما أن الاتحاد الأوروبي حاضر في الوقت الراهن بشكل بارز في قضايا منطقة الشرق الأوسط ويسعى إلى توسيع دائرة حضوره السياسي والاقتصادي في شرق آسيا. ويمكن تلمس ثقل الاتحاد الأوروبي على الصعيد الجيوسياسي اليوم قبل أن تبرز المنظومة الأوروبية كقوة عسكرية عظمى.

إن المتبعين للتطورات التي تشهدها الساحة الأوروبية لا يولون أهمية كبيرة لما يعتبره بعضهم تبعات جيوسياسية للمستجدات الراهنة على صعيد العلاقات التي تربط أوروبا بالولايات المتحدة. فالطرح السائد اليوم يفيد بأن شقي الأطلسي يشكلان منظومة أمنية مستقرة، حيث إن المجتمعات الغربية تقوم عموماً على أسس وقواعد مؤسساتية قادرة على التصدي والتعامل مع المتغيرات الدولية^٨. ولا يكتسي التحول في موازين القوى أهمية كبيرة، لأن النظم السياسية على صفتي الأطلسي لم تعد تبني قواعد لعبة السياسة الواقعية *realpolitik*. فالتطورات التي تبلورت خلال السنوات الأخيرة أفرزت مفاهيم ودلالات مختلفة. فسياسة موازنة القوة على صفتي الأطلسي لم تكن عموماً حاضرة خلال فترة الحرب الباردة، في حين تظهر مؤشرات تنبئ بتصدع النظام الأمني الأطلسي الذي تبلور في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وربما يمثل الانقسام السياسي الذي حدث حول ملف الحرب على العراق لحظة فريدة من الشقاق في صفوف الأطلسي بشقيه الغربي والشرقي. لكنه يجسد بكل تأكيد نهاية فترة اللحمة عبر الأطلسية التي دُشنت خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وفي الواقع، فإن طرفي العلاقة، الولايات المتحدة وحلفاءها الرئيسيين في القارة الأوروبية، خصوصاً فرنسا وألمانيا، اختلفا حول عدد من القضايا الأساسية المرتبطة بشؤون الحرب والسلام. فالفشل في التوصل إلى إجماع حول ضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد العراق نبع من خلاف عميق في وجهات النظر الاستراتيجية. وبحسب تقرير أصدرته لجنة عمل تابعة لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فإن الخلاف حول الملف العراقي جسد "أول أزمة رئيسية داخل التحالف الأطلسي، وذلك في ظل غياب تهديدات متفق على حجم خطورتها"^٩. صحيح أن حلفاء الأطلسي تبنوا مواقف متعارضة خلال أزمة قناة السويس

٨- جي. جون إيكينبري G. John Ikenberry: "ما بعد النصر: المؤسسات، والتقييد الاستراتيجي وإعادة بناء النظام في أعقاب الحروب الرئيسية" *After Victory: Institutions, Strategic Restraint and the Rebuilding of Order after Major Wars*، (برينستون، ان. جي. دار نشر جامعة برينستون، ٢٠٠١)، ص. ٢٤٦-٢٥٦.

٩- "إحياء الشراكة الأطلسية" *Renewing the Atlantic Partnership*، تقرير من إعداد فريق عمل برئاسة مشتركة لكل من هنري كيسنجر Henry Kissinger وتشارلز ايه. كوبشيان Charles A. Kupchan (مدير المشروع)، (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، ٢٠٠٤)، ص. ٩.

وحرب فيتنام، غير أن التهديدات التي كان يمثلها الاتحاد السوفياتي آنذاك ساهمت في الحد من التبعات الاستراتيجية المترتبة على تلك الخلافات. ففي ظل غياب أهداف مشتركة، كما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة وبروز آراء متباعدة حول كيفية مواجهة التهديدات الإرهابية، فإن الانقسام الذي حدث حول الأزمة العراقية يمثل بداية مرحلة جديدة ربما تشهد اضطرابات عميقة على مستوى العلاقات عبر الأطلسية.

ولعل الدلالات على المدى البعيد للشقاق بين ضفتي الأطلسي حول الحرب ضد العراق تم تضخيمها عبر المواجهة الدبلوماسية التي صاحبت اندلاع الحرب. ففرنسا وإلى جانبها كل من ألمانيا وروسيا لم تكتفِ بمعارضة الحرب على العراق، بل نظمت تلك الدول حملة لتشكيل تحالف معارض داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالفعل، نجحت في تحقيق هدفها ذلك. إن مثل هذا السلوك لا يمثل "موازنة القوة" إذا كان المعنى الذي تحمله هذه العبارة يقتصر على مفهوم حشد قوة عسكرية مضادة، وفي الواقع فإنه يشكل سلوكاً ينطوي على استتباعات جيوسياسية واسعة. فالحرب على العراق لم تحظَ بمباركة الأمم المتحدة، وبالتالي افتقدت الشرعية الدولية وافتقرت إلى دعم المجتمع الدولي. وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة واجهت صعوبات كبيرة في محاولتها لإقناع دول أخرى بإرسال قوات إلى العراق، الأمر الذي أضعف موقف قوات التحالف المنتشرة على الأراضي العراقية وجعلها عرضة للمخاطر في بيئة تعجّ بمظاهر العنف وعدم الاستقرار. وعلى الرغم من المآزق الاستراتيجية الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة فيه في العراق، لم يبدِ حلف شمالي الأطلسي، وهو يمثل القاعدة الرمزية والأساسية للتحالف الأطلسي، الإرادة للتمكن من مجرد إرسال فريق يتولى مهمة تدريب الجيش العراقي.

واتخذت الولايات المتحدة موقفاً ماثلاً، حيث إنها عملت على سلخ فصيل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المؤيدة للحرب عن التحالف المناوئ للحرب، وذلك في إشارة واضحة إلى أن واشنطن تخلت عن مبدأ دعم الوحدة الأوروبية. وجاء التحرك الأمريكي ضمن سياق استئثار واشنطن لحالة الشقاق حول الحرب داخل أوروبا نفسها وليس فقط بين ضفتي الأطلسي. وبهذا المعنى، لا يمكن بأي حال من الأحوال ربط الخلاف حول الأزمة العراقية بشكل مباشر بنجاح عملية الاندماج الأوروبي. وفي الحقيقة،

فإن معظم الحكومات الأوروبية اتخذت مواقف داعمة للحرب من أجل تفادي حدوث أي انفصام استراتيجي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مفضلة أن يبقى الطرفان ملتحمين داخل منظومة التحالف الأطلسي.

لكن من الواضح أن كلاً من باريس وبرلين ومعهما معظم الشعوب الأوروبية أبدوا استعداداً لمعارضة سياسات واشنطن الخارجية، لأن أوروبا اليوم تعيش حالة من السلام المستتب والثابت، ولم تعد بحاجة إلى الحماية الأمريكية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الشقاق الذي وقع بين أوروبا والولايات المتحدة يتصل مباشرة بنجاح عملية الاندماج الأوروبي كنتيجة لرغبة العديد من الأوروبيين في تكريس استقلال الاستراتيجية الأوروبية عن سياسات واشنطن. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن الخلاف حول الحرب على العراق ربما تساهم في المدى البعيد في دعم، وليس في تقويض، التوجهات الوحدية الأوروبية خصوصاً في ما يتعلق بالشأن الدفاعي، وذلك لعدد من الأسباب.

أولاً، دفعت الدول الأوروبية التي دعمت الحرب على العراق ثمناً سياسياً باهظاً، خصوصاً في ظل ما تشهده الساحة العراقية من فوضى. وبالتالي، تعاضمت المشاعر المساندة للوحدة الأوروبية على حساب التوجهات الأطلسية. فسقوط حكومة أثنار في إسبانيا شكل نقطة تحول مفصلية بالغة الأهمية في هذا السياق، إذ ساهمت خسارتها في الانتخابات في إضعاف التحالف الداعم للحرب على العراق وخلقت المزيد من التعقيدات بالنسبة للمصير السياسي لكل من توني بلير وسيلفيو برلسكوني وألكسندر كوانيسكي وعدد من القادة الأوروبيين الذين اختاروا الاصطفاف في معسكر الولايات المتحدة. كما أن عدداً من دول أوروبا الوسطى أعربت عن استيائها إزاء غياب أي مكافآت ملموسة مقابل الولاء الذي أبدته تُجاه واشنطن، حيث إن الشعب البولندي، مثلاً، أثار تساؤلات ملحة حول عدم حصول الشركات البولندية على عقود مربحة في العراق، وتساءل أيضاً عن سبب استمرار فرض تأشيرات لدخول الولايات المتحدة، وتساءل عن سبب انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي الألمانية وعودتها إلى ديارها بدلاً من نقلها إلى بولندا.

ثانياً، أفرزت الحرب على العراق شعوراً لدى العديد من الأوروبيين بأنهم أصبحوا اليوم مطالبين بالاعتماد على الذات في ما يخص القضايا الجيوسياسية، وذلك في ظل تحول أنظار الولايات المتحدة وتخصيص مواردها في مناطق أخرى من العالم. فوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أعلنت عن خطة لسحب أهم الوحدات القتالية التي ظلت متمركزة لعقود طويلة في أوروبا. وحتى في حال تمسكت بعض الدول الأوروبية بضرورة الحفاظ على روابط استراتيجية متينة مع الولايات المتحدة، فإن الخيار الأطلسي التقليدي يبدو أنه قد أصبح جزءاً من الماضي. وسواء شاءت دول مثل بريطانيا أو لم تشأ فليس أمامها اليوم من خيار آخر سوى المشاركة في بناء منظومة أوروبية موحدة جماعية وقوية لديها من المقومات ما يمكنها من إدارة الشأن الأمني الأوروبي.

ثالثاً، تشكل المشاعر المناهضة للسياسات الأمريكية، في الوقت الحاضر على الأقل، محوراً يوجه السياسات الانتخابية في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فحملة المعارضة التي انطلقت ضد سياسات إدارة بوش يبدو أنها تحمل دلالات سياسية واسعة وعميقة، خصوصاً أن نتائج استطلاعات الرأي أظهرت أن ما يناهز ثلثي المجتمعين الفرنسي والألماني يتمسك بمواقف مناوئة لسياسات الولايات المتحدة^{١٠}. بالإضافة إلى ذلك، وبدلاً من العمل على التخفيف من حدة المشاعر المناهضة لسياسات واشنطن، فضل عدد من القادة الأوروبيين استثمارها لتحقيق أهداف انتخابية عن طريق تضخيم دلالاتها والتصعيد من حدتها. وفي هذا الإطار، يبدو أن هذا التوجه يوفر دعامة للوحدة الأوروبية من خلال تعزيز الأصوات الأوروبية المطالبة بتحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة مضادة لتوازن القوة الأمريكية. غير أن هذا التوجه يمثل في الوقت نفسه تطوراً خطيراً، حيث إن بروز أوروبا كقوة دولية تتحدد هويتها من خلال معارضة الولايات المتحدة من شأنه أن يولد تبعات هدامة، ليس فقط بالنسبة للعلاقات الأطلسية، بل وأيضاً بالنسبة

١٠ - مركز بيو للأبحاث للشعوب والصحافة Pew Research Center for the People and the Press: "عام بعد الحرب على العراق: تصاعد عدم الثقة الأوروبية في أمريكا واستمرار غضب المسلمين" 'A Year after the Iraq War: Mistrust of America in Europe Ever Higher as Muslim Anger Persists'، ١٦ مارس ٢٠٠٤، ص. ٢٤.

للمجتمع الدولي برمته. ومن الأرجح أن تطفو النزعات التنافسية مجدداً على سطح الخارطة العالمية في حال أفرز منطق موازين القوى شروخاً في العلاقة بين طرفي الأطلسي.

اليوم، تقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على عتبة مرحلة استراتيجية مفصلية، ربما تكون مرحلة تكتسي قدراً كبيراً من الأهمية يضاهي أهمية القرن المنصرم عندما تخطت الولايات المتحدة عتبة محورية ضمن مسارها كوحدة فيدرالية واكتسبت زخماً متزايداً على مستوى الطموحات الجيوسياسية وغيرت على نحو جذري علاقاتها مع أوروبا. ففي مطلع القرن العشرين، اتخذت موقفاً حكيماً فتح المجال أمام الولايات المتحدة لتلج الساحة الدولية، وبذلك مهدت الطريق لإحداث انتقال سلمي لموازين القوى عبر الأطلسي. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، تتمثل أكبر التحديات في ضرورة العمل على ضمان تبلور نقلة استراتيجية على الساحة عبر الأطلسية بشكل هادئ مثلما حدث خلال النقلة التي شهدتها المراحل الأولى من القرن العشرين.

إحياء الشراكة الأطلسية: الحاجة إلى أوروبا قوية

بات التحالف الأطلسي التقليدي اليوم جزءاً من الماضي. فعهد الولايات المتحدة كقوة أوروبية انتهى، في وقت يتأهب فيه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للانسلاخ عن ظل تأثير واشنطن. هناك سؤال محوري يقفز إلى الواجهة في ظل أجواء الحقد السياسي والتشويش الذي يطال المفاهيم السائدة حالياً والمصاحبة للتحويلات المزلة التي يشهدها العالم. السؤال هو: هل آفاق إحياء الشراكة الأطلسية تدعو إلى التفاؤل في حال برز الاتحاد الأوروبي كلاعب يمتلك قوة أكبر ويتسم بوحدة جيوسياسية أصلب، أم أن إحياء الشراكة الأطلسية مرتبط باستمرار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تتهج سياسات غير مركزية في مجالي الأمن والدفاع؟

إن الذين ينادون باتحاد أوروبي يركز على اهتمامات مدنية لديهم الكثير من الحجج تدعم موقفهم. فمنظومة اتحاد أوروبي قوية وموحدة من شأنها أن تفضي إلى المزيد من التوتر على صعيد العلاقات الأطلسية وليس العكس. وكما حدث خلال السنوات القليلة الماضية، فمن المتوقع أن تشعر واشنطن بالاستياء في حال اتجه

الاتحاد الأوروبي نحو المزيد من الاستقلالية، خصوصاً إذا ما تبين أن الاتحاد الأوروبي يفضل اتباع سياسة أمنية تجعل من الصعب على الولايات المتحدة الدخول في شراكات ثنائية مع دول أوروبية بعينها وبحسب اختيارها. كما أنه من المرجح أن يستمر المجتمع الدولي في الاعتماد على الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة مدنية، خصوصاً في ما يرتبط بقدراته في مجال بناء الأمم وحفظ السلام ودعم الممارسات الديمقراطية^{١١}.

غير أن الشراكة الأطلسية ربما تستفيد أكثر من اتحاد أوروبي يحدد هويته بوصفه قوة مدنية، وذلك من خلال توزيع المهام على أساس أن الولايات المتحدة تتولى مهمة شن الحروب، في حين يركز الاتحاد الأوروبي على عمليات بناء الأمم. لكن توزيع المهام على هذا النحو ربما يفرز نتائج سلبية مع مرور الوقت. وفي هذه الحالة، من المتوقع أن يستاء الأمريكيون من كونهم يواجهون مخاطر أعتى من نظرائهم الأوروبيين. وباعتبار أن الأمن القومي الأمريكي يواجه اليوم خطر التهديدات الإرهابية، ترتفع درجة حساسية الأمريكيين لضرورة مساهمة دول العالم الأخرى لتحديد خطر الإرهاب. ومن جهتهم، ربما يعرب الأوروبيون عن استيائهم لتوليهم لدور ثانوي يشبه دور فريق التنظيف الذي يخدم المجتمع الدولي. كما أن الأوروبيين ربما لن يقبلوا بتقليص قوة تأثيرهم على الساحة الدولية. وبهذا المعنى، يبدو أن عمل الاتحاد الأوروبي في إطار "متمدن" civilianised يمثل وصفاً لتفكيك الشراكة الأطلسية وليس إعادة بنائها.

من جهة أخرى، يبدو أن اتحاداً أوروبياً أكثر قوة وقدرة ربما يساهم في إعادة بعض التوازن للمجتمع الأطلسي من خلال توفير القاعدة الأساسية لتوزيع وتقاسم المهام والمسؤوليات بشكل عادل وذو معنى. صحيح أن الولايات المتحدة ربما تستاء في حال قرر الاتحاد الأوروبي صياغة سياساته الأمنية وتبني مساراً مستقلاً لها، لكن واشنطن ربما ترحب في نهاية المطاف باتحاد أوروبي يتحمل المزيد من المسؤوليات على الصعيد الأوروبي ويساهم في بعض العمليات العسكرية في عدد من مناطق العالم، خصوصاً العمليات التي تستهدف الجماعات الإرهابية وتمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. فالحرب على الإرهاب خلقت جملة من

١١ - انظر آندي مورافشيك Andy Moravcsik: "عقد صفقة عبر أطلسية جديدة" Striking a New Transatlantic

Bargain، مجلة شؤون دولية Foreign Affairs، المجلد الثاني والثمانون، العدد الرابع، يوليو/ أغسطس ٢٠٠٣.

الضغوط غير العادية على المؤسسة العسكرية الأمريكية، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة أكثر إدراكاً لضرورة إشراك الدول الحليفة في أي عمليات مستقبلية.

فضلاً عن ذلك، من المرجح أن تساهم قدرات الاتحاد الأوروبي في نجاح واشنطن وبروكسل في التوصل إلى إجماع حول أبرز القضايا الاستراتيجية. فكلما زادت قوة الاتحاد الأوروبي، استطاعت الولايات المتحدة الاعتماد على قدراته، وذلك من خلال الإصغاء لما يورق الدول الأوروبية وتقدم واشنطن على تغيير لسياساتها. إضافة إلى ذلك، وبعد أن تتمكن أوروبا من تعزيز قدراتها، من المتوقع أن تصبح نظرتها لمصادر التهديد ماثلة للنظرة الأمريكية، فالقاعدة في هذا المجال تفيد بأن أي طرف من الأطراف ينظر إلى مصادر التهديد ويحدد طبيعتها بحسب قدراته على مواجهتها.

المفارقة الواضحة أن اتحاداً أوروبياً أقوى ويتمتع بوحدة أمتن ربما لن يشكل قوة مضادة لأمريكا، وذلك على عكس ما يمكن أن يحدث في حال ظل الاتحاد الأوروبي ضعيفاً. فالمشاعر الأوروبية المناوئة لسياسات واشنطن تنبع جزئياً من تجاهل الإدارة الأمريكية لوجهة نظر الأوروبيين، وهو الموقف الذي سوف يتغير تماشياً مع تطور مسار الوحدة الأوروبية. كما أن مشاعر الإحباط التي تخيم على الساحة الأوروبية تنبع من الإحساس بالإحباط بسبب ضعف أوروبا، وبالتالي فإن الوقوف في وجه أمريكا يعوض عدم قدرة الأوروبيين على التأثير في التطورات الدولية. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يشارك الاتحاد الأوروبي فعلياً في المهمات الدولية، وبالتالي سوف تتبدد مصادر الاستياء إزاء واشنطن، في حين تتبلور مجموعة من المصالح المشتركة التي من شأنها أن تدعم العمل المشترك.

وحتى في حال انتهجت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سياسات مختلفة، فإنها يشتركان في الأهداف السياسية وفي التزامهما المشترك بالقيم الديمقراطية. فكل طرف من الطرفين يبقى الحليف الطبيعي للطرف الآخر الذي يمكن الاعتماد عليه في أي وقت من الأوقات. ومن شأن اتحاد أوروبي قوي أن يضيف المزيد من الدعم على هذه القيم والأهداف المشتركة.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعزز قدراته العسكرية من أجل الحلول محل الولايات المتحدة وملء الفراغ الاستراتيجي الذي سوف يخلفه انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا. ومن المرجح أن تشهد الدول المجاورة لأوروبا عدداً من الصراعات خلال السنوات القادمة. ولهذا السبب، من الضروري أن تستعد أوروبا لمواجهة التهديد الذي تمثله تلك الصراعات المحتملة، وإلا سوف تجد نفسها في حالة من الهوان وتعرض للخطر، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي لن يعاني لوحده من ذلك. ولنتذكر في هذا السياق أنه عندما تبين أن الأوروبيين غير قادرين على وضع حد للصراع العرقي الذي دار في منطقة البلقان خلال عقد تسعينيات القرن العشرين، اجتاحت موجة من التوترات السياسية وتبادل التهم المجتمع الأطلسي برمته، ولم تقتصر على أوروبا فقط.

إن هذه القراءة تشير إلى مجموعة من التوصيات السياسية الموجهة إلى القادة السياسيين على ضفتي الأطلسي. فمن واجب النخب الأوروبية العمل على إحياء الزخم السياسي لمشروع الوحدة الأوروبية، خصوصاً في ما يرتبط بضرورة صياغة سياسة أمنية مشتركة ومتينة. وفي هذا المقام، يمكن لبريطانيا لعب دور حاسم من خلال الاستفادة من خبراتها وقدراتها العسكرية في سبيل تحويل طموحات الاتحاد الأوروبي إلى واقع ملموس. وباعتبار أن توسع الاتحاد الأوروبي ربما يعقد من مهمة إحراز تقدم على صعيد السياسات الدفاعية، فمن الضروري للغاية أن يقود هذا التوجه فريق يتشكل من دول الطليعة. في غضون ذلك، ينبغي على قادة الاتحاد الأوروبي تعزيز الجهود للتقرب من نظرائهم الأمريكيين من خلال المساهمة في المهام الجارية حالياً في أفغانستان والعراق والعمل على مناهضة مشاعر العداء ضد أمريكا.

من جهتها، ينبغي على واشنطن العمل على إحياء سياسة دعم الوحدة الأوروبية ووضع حد نهائي لسياسة خلق شقاق في الصف الأوروبي. وفي السياق نفسه، على الولايات المتحدة الترحيب بشكل لا يطاق بأي التباس بالمشروع الأوروبي الرامي إلى تأسيس قوة دفاعية موحدة، خصوصاً أن موقفها المتنبس في الوقت الراهن يمنح بعض الدول الأوروبية مبرراً لتأجيل مهمة المضي قدماً في تنفيذ المشروع. وأخيراً، يتوجب على الولايات المتحدة استعادة سياساتها الدولية متعددة الأطراف التي انتهجتها خلال العقود الستة الماضية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إحياء الثقة في أوساط الدول الأوروبية ودفعها إلى النظر إلى أمريكا

بوصفها لا تزال تمثل الشريك المسؤول والممكن الاعتماد عليه. حينذاك يمكن للأوروبيين والأمريكيين إعادة بناء مجتمع أطلسي قادر على إرساء ركائز نظام دولي مستقر ومزدهر.

يمكن القول في النهاية إن مسار أوروبا المستقبل لا يمكن بأي حال من الأحوال التنبؤ بتطوراتها. من كان يعتقد أن الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر كانت تتجه نحو المركزية السياسية والهيمنة الدولية؟! وبالمثل، فإن الاتحاد الأوروبي اليوم يمثل مشروعاً قيد الإنجاز، حيث إن طبيعة مؤسساته الحاكمة ومدى طموحاته الجيوسياسية يخضعان لعملية التطوير. من المؤكد أن تجربة اندماج الولايات المتحدة لا تصلح لكي تكون نموذجاً للتجربة الأوروبية. فعمليات التوحيد السياسي لديها طابع ثنائي جذري وظيفي، ونتائجها لا تقبل التوقعات. ومع ذلك، يمكن القول إن تاريخ التجربة الأمريكية يشير إلى أن أوروبا قد حققت فعلاً تقدماً لافتاً في اتجاه الاندماج السياسي. ولا يكشف هذا الواقع سوى القليل عن موقع ومصير أوروبا النهائي، لكنه يعبر بعمق عن الحاجة الملحة إلى الشروع في أقلمة العلاقات الأطلسية والسياسات الدولية مع واقع تشكل الوحدة الأوروبية.

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الليونة

باستيان غيغريتش وويليام والاس

العنوان: الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الميونة

الكاتب: باستيان غيغريتش وويليام والاس

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص ص. ١٦٣ - ١٨٢

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٤. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٤.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Not Such a Soft Power: The External Deployment of European Forces**

Author: Bastian Giegerich and William Wallace

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 2, Summer 2004, pp. 163-182.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

في ديسمبر ٢٠٠٣، تجاوزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحذر الموعد المحدد الذي أجمعت عليه في ديسمبر ١٩٩٩، والذي يقضي بالوصول، بحلول عام ٢٠٠٣ إلى الهدف العسكري الرئيسي، مما يؤدي إلى تنفيذ التزامها الرسمي بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. وكان رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي قد أعلنوا عزمهم على إنشاء ودعم قوات تدخل سريع - وفي إطار زمني حُدّد بأربع سنوات - قادرة وفق ما قررته معاهدة أمستردام (Amsterdam Treaty) على القيام بجميع مهام بترسبيرغ (Petersburg Tasks) والتي تشمل أكثر المهام أهمية والمتمثلة في القيام بعمليات على مستوى فيالق (لغاية ١٥ لواءاً أو ما بين ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جندي)^١. وفي خضم انشغال الزعماء الأوروبيين باقتراحات الميثاق الأوروبي الخاصة بالمعاهدة الدستورية ومعاناتهم الحالية من انقساماتهم حول الحرب في العراق وبالاقتراح البلجيكي القاضي بإنشاء هيئة أوروبية مستقلة للتخطيط الحربي في تيرفيرن - Tervuren، فقد مر إخفاقهم في تحقيق هذا الهدف دون أن يثير أي اهتمام تقريباً.

وبالرغم من ذلك، فقد تحققت خلال عام ٢٠٠٣ بعض الخطوات الحقيقية والمتقدمة في مجالات أخرى تتعلق بالتعاون العسكري الأوروبي. فقد تم إقرار اتفاقية "برلين زائد" بشأن التعاون في مجال العمليات العسكرية بين حلف شمالي الأطلسي "الناتو" والاتحاد الأوروبي بعد تأجيلات مطولة تتعلق بالحساسيات التركية ثم اليونانية. وقد تولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية حفظ السلام في مقدونيا (العملية كونكورديا - Concordia Operation) وحفظ الأمن في البوسنة، ومن المرجح أن تتحول مهمة حفظ السلام في البوسنة من "الناتو" إلى الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام ٢٠٠٤. نفذ الاتحاد الأوروبي أول عملية بعيدة المدى والمعروفة باسم (عملية أرتميس - Operation Artemis) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال ١٨٠٠ جندي معظمهم من الفرنسيين الذين تم نشرهم في بونيا في أعقاب إخطار مدته ٧ أيام من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي كان يجري فيه التجميع البطيء لقوة أكبر لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي بروكسل، أقر الاتحاد

1- European Union, Helsinki European Council, 10 -11 December 1999.

الأوروبي النص المعدل بشأن استراتيجية الأمن الأوروبي بعنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، ويُعد ذلك إنجازاً متواضعاً حجبته الفشل الذريع لرؤساء الحكومات في إقرار مشروع الاتفاقية الدستورية.

استمر التكامل الأوروبي مركّزاً في أحوال كثيرة على التصريحات البلاغية التي تعقبها خطوات تنفيذية مترددة وغير وافية. وقد تعرضت عملية تطوير وصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة إلى تشويش، ومن أمثلة ذلك التصريح الذي أدلى به جاك بو وزير خارجية لوكسمبورغ في سراييفو في يونيو ١٩٩١، والذي أشار فيه إلى "أن الوقت الحاسم في تاريخ أوروبا قد دنا مع إعلان أهداف هلسنكي الرئيسية". ومن المفارقات أن سجل نشر القوات من قبل الحكومات الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي والناشئ عن تحسناً مطرداً خلال السنوات الخمس الماضية. فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في ما يتعلق بنطاق ومسافة وتنوع العمليات الخارجية التي نفذتها القوات الأوروبية وهي زيادة ينذر تسجيلها في المناقشات العامة عبر القارة الأوروبية، ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي انسأقت فيه دول الاتحاد الأوروبي وراء تحقيق مقصدها المتمثل في "الهدف الرئيسي"، نجدها تتحمل دعم ما بين ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جندي يتولون تنفيذ عمليات عسكرية خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي المعروفة وفي أكثر من ٢٠ دولة تمتد في جنوب شرق أوروبا وأفغانستان وآسيا الوسطى والعراق والخليج وإفريقيا. وإذا أضيفت الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن عدد الجنود الذين تم نشرهم في العام الماضي يرتفع في المتوسط إلى ٧٠٠٠٠ جندي ويقترّب من بلوغ ذروته (بإضافة الجنود البريطانيين المنتشرين في العراق) ليصل إلى ٩٠٠٠٠ جندي^٢.

مفارقة الهدف الرئيسي

حققت الحكومات الأوروبية في واقع الأمر "الأهداف الرئيسية" من حيث عدد القوات وليس من حيث الأجهزة. فقد تم الخروج على المحرمات في العديد من الدول في ما يتعلق بوجود قوات عسكرية خارج

2- All non-EU European members of NATO- with the exception of Turkey, Norway, Iceland, Bulgaria and Romania - joined the EU on 1 May 2004.

الحدود. فبريطانيا وفرنسا اللتان قادتتا عملية التكامل العسكري الأوروبي منذ إعلان سان مالو (St Malo) في ديسمبر ١٩٩٨، تُعدان من الدول البارزة في مجال نشر قوات التدخل السريع على الرغم من أن نشر القوات في شرق الكونغو قد شمل أيضاً قوات خاصة من السويد وقوات مساندة من ألمانيا إلى جانب فرق عسكرية من بلجيكا واليونان، كما نجد أن عدد القوات من الدول الأخرى التي تم نشرها وفقاً لمهلة كافية يثير بعض المفاجآت. فعدد القوات الإيطالية التي تم نشرها خارج حدود الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ يفوق عدد نظيرتها من القوات الفرنسية كما تم نشر قوات دنماركية وفنلندية ونمساوية أكثر من القوات البلجيكية. لذلك، فهناك عدم ترابط بين الالتزامات العامة بالتكامل العسكري الأوروبي (والذي من أجله تزعم الوزراء البلجيكيون عملية تحقيقه بينما كان الوزراء الدنماركيون من ضمن المتحفظين عليه) والانتشار الفعلي للقوات. وبالفعل، كانت التغطية الإعلامية التي حظيت بها عمليات نشر القوات المعنية أمراً لافتاً للنظر فيما عدا حالات الإصابات وسط تلك القوات التي تركزت عليها أضواء الأجهزة الإعلامية.

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واستجابة الحكومات الأوروبية للطلبات الأمريكية لتوفير المساعدة في أفغانستان والاستجابات الأكثر تردداً (باستثناء بريطانيا) للضغوط الأمريكية لتقديم الدعم في العراق وتوفير الإمدادات العسكرية لها أثناء فترة ما قبل القتال، قد دفعت الحكومات الأوروبية للدخول في التزامات لم تكن كل شعوبها مستعدة لها أو سعيدة بتقبلها^٣.

وكما يقول روبرت كاغان (Robert Kagan)، يبدو أن الأوروبيين لم يأتوا من كوكب الزهرة، حيث كانوا عرضة لمزيد من الضغوط من جانب إله الحرب الأمريكي قياساً مع إرادتهم الجماعية لتوفير هذه الالتزامات في جنوب شرق أوروبا مروراً بالشرق الأوسط وآسيا. فقد أصبح الآن حلف شمالي الأطلسي (الناتو) حلفاً دولياً تحت قيادة أمريكية واضحة على الرغم من أن مستوى المشاركة الأوروبية في العمليات العسكرية الدولية قد يثير مرة أخرى موضوع النفوذ الأوروبي داخل الحلف. فالدول الأوروبية الأعضاء منها وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تقوم بتنظيم قواتها وتعديل خططها بشأن عمليات الانتشار

3- Article J.4.1, Treaty of European Union, 1992.

المستقبلية لتتوافق مع المستوى الأعلى لأهداف "مهام بيطرسبيرغ"، مع اتخاذ عملية الكونغو كنموذج لعمليات الانتشار المستقبلية. ولكن لم يتم إدراك عواقب هذا التطور بعد في السياسة الأوروبية أو فيما وراء الأطلسي، وتمثل هذه العواقب حصيلة لعملية تعلم مؤلمة امتدت لعشر سنوات تلتها الاستجابات التراكمية للحكومات الأوروبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر والإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان وضغوط الولايات المتحدة على حلفائها لتحمل المزيد من الأعباء العسكرية في الصراع الذي تقوده وتحدد معالمه الولايات المتحدة ضد الأصولية الإسلامية.

التعلم من التجارب الصعبة ١٩٩١ - ٢٠٠١

إن المناقشات حول الالتزام بسياسة خارجية وأمنية مشتركة - تشمل جميع المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الصياغة النهائية لسياسة أمنية مشتركة - والتي قد تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك - تواصلت بصورة متوازنة مع التخفيضات التي طالت ميزانيات ما بعد الحرب الباردة وتزامنت مع أزميتين من الأزمات الخارجية الكبرى هما تفكك يوغسلافيا والغزو العراقي للكويت. فقد قام الإيطاليون بنشر طائرات دعمًا لتحرير الكويت، بينما ساهمت بريطانيا وفرنسا بتوفير القوات البرية فقط. قام البريطانيون بنشر فرقة ميكانيكية وقوات مساندة يفوق عددها ثلاثين ألف جندي حرمت وحدة الدبابات من موارد حيوية واستنزفت الإمدادات من المعدات والذخيرة. وقامت فرنسا بتجميع فرقة خفيفة قوامها ١٥٠٠٠ جندي (تعاني نقصاً في المعدات)، مما جعل الضباط الأمريكيين يأخذون انطباعات سيئة عنها وجعلت مشاركة الجنود الفرنسيين تتم بصورة ثانوية. وقد أدت هذه التجربة إلى تشكيل الإصلاحات الدفاعية في فرنسا، كما أدت لاحقاً إلى التخلي عن التجنيد الإلزامي وإعادة توجيه القوات إلى الانتشار بعيد المدى والمركز على الأسلوب البريطاني. وقد أثبتت حرب الخليج في عام ١٩٩١ وعلى نحو غير مريح لأعضاء الناتو الأوروبيين درجة التفوق الأمريكي في العمليات الحربية خارج نطاق الحدود،

والتي أدت إلى نتيجة مفادها أنه حتى الحلفاء المشاركون في الحرب كان نفوذهم ضئيلاً في إعداد الخطط واتخاذ القرار الأمريكي^٤.

وكان تتابع الأزمات في منطقة البلقان الغربية هو الذي شكل السياق الذي تعلمت من خلاله معظم الحكومات الأوروبية، وعلى نحو شاق، ضرورة التخطيط لإعداد قوات عسكرية جيدة التسليح وإدراك قصور القوات والأنظمة التسليحية التي بحوزتها. أما تجربة القوات الهولندية في سيرينيتشا فقد كانت محبطة. فبالنظر إلى تجهيزاتها ومعداتنا الضعيفة وافقارها إلى نظم القتال وطرق التحصين الملائمة، فقد فشلت هذه القوات في مقاومة المجزرة التي تعرض لها من أنيطت بها حمايتهم. وتعلمت القوات الفرنسية والبريطانية ضمن قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة التابعة للأمم المتحدة (UNPROFOR) و(IFOR) الاحترام المتبادل (واحترام الفرق العسكرية الأوروبية الأخرى مثل القوات الدنماركية)، كما تشاركت السخط أثناء انشغال القوات الأمريكية بالحماية الذاتية على حساب الأهداف الأخرى للعمليات^٥. كما تعلمت أيضاً أن تقديراتها بشأن تفادي الصدام من خلال الالتزام باحتلال الأرض يختلف بصورة واضحة عن تفضيل الولايات المتحدة للضربات الجوية وتسليح القوات المحلية^٦. وقد شكل انهيار عقد النظام في ألبانيا في عام ١٩٩٧ تحدياً لم تكن معظم دول الاتحاد الأوروبي راغبة في مواجهته. بيد أن التدخل الناجح بقيادة إيطاليا (عملية ألبا - Operation Alba) أظهر قيمة الالتزام السريع للقوات باستعادة الأمن والنظام في الدول التي تعاني من الوهن والضعف. أما بالنسبة لألمانيا، فقد وفرت منطقة جنوب شرق أوروبا مرتكزاً لنقاش وطني بشأن قبول نشر قواتها خارجياً ومبرراته. فقد انتقلت ألمانيا من الموقف الأولي الراض مروراً بالتعهد بالحفاظ على السلام الهش في مقدونيا وانتهاءً بالالتزام العسكري الكامل في كوسوفو، والذي أقرته حكومة كول المغادرة ثم التزمت به حكومة الائتلاف بين الحزب

4- See Catherine Kelleher, The Future of European Security: An Interim Assessment (Washington DC: The Brookings Institution press, 1995) P. 110; James P. Thomas, The Military Challenges of Transatlantic Coalitions, IISS Adelphi Paper 333, (Oxford: Oxford University Press for the IISS, 2000) pp. 34 – 35.

5- See James P. Thomas, the Military Challenges of Transatlantic Coalitions, pp. 39 - 41; Pauline Neville - Jones, 'Dayton, IFOR and Alliance Relations in Bosnia', Survival, Vol. 38, no. 4. 1996, pp. 45 – 65.

6- See David Compert, 'How to Defeat Serbia', Foreign Affairs, vol. 73 no.4. 1994. pp. 30 – 47.

الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر. أظهرت الحرب في كوسوفو وبصورة أكثر حدة التفاوت في القدرات والأساليب الأوروبية والأمريكية. وأدى تفضيل الولايات المتحدة لخيار الضربات الجوية بدلاً من احتلال الأرض أن تتولى بنفسها القيام بمعظم مهام الحملة العسكرية الأولية ودون مساعدة من أحد. فنفتد الطائرات الأمريكية نسبة ٦٠٪ من الهجمات الجوية ووفرت نسبة ٨٠٪ من الصواريخ الحربية دقيقة التوجيه، حيث كانت نسبة ٩٠٪ من صواريخ كروز التي تم إطلاقها أمريكية الصنع^٧. وكان الحلفاء الأوروبيون يفتقرون إلى قدرات التحكم والسيطرة المحمولة جواً وإلى القدرات تزويد الطائرات بالوقود من الجو وإلى إمكانات قمع دفاعات العدو الجوية وإلى قدرات تنفيذ الضربات الجوية في جميع الأحوال الجوية وإلى أنظمة الاتصالات التي يتم تشغيلها بصورة متبادلة مع الأنظمة الأمريكية الأكثر تطوراً. ووفرت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٩٥٪ من الاحتياجات الاستخباراتية للحلفاء، ولكنها كانت تمانع في مشاركة المعلومات على نحو كامل أو فوري مع حلفائها. وكان من الممكن أن تكون الهيمنة الأمريكية في وجه العجز العسكري الأوروبي وبمشقة بالغة أكثر شمولاً^٨. وبمجرد انتقال العمليات إلى مرحلة احتلال الأرض، أصبحت المساهمات الأوروبية وإلى درجة بعيدة أكثر أهمية نسبياً. فقد شارك أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر في القوات الدولية لحفظ السلام المعروفة اختصاراً بـ(KFOR) وقوات تعادل ٥ أضعاف القوات التي شاركت بها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ وتعادل تقريباً ٨ أضعاف القوات الأمريكية في عام ٢٠٠٣. وظهرت مرة أخرى الخلافات حول الأساليب المتبعة في حفظ السلام، حيث انشغلت القوات الأمريكية من جديد بحماية القوات، ثم قام القادة العسكريون الأمريكيون بإصدار أوامر للبريطانيين والقوات الأخرى عرضتهم مباشرة للمخاطر من وجهة نظر بعض الضباط الأوروبيين^٩.

7- Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, *Winning Ugly: NATO's War to save Kosovo* (Washington DC: Brookings Institution Press, 2000), P. 150.

8- See David S. Yost, 'The US- European Capabilities Gap and the Prospects for ESDP', in Jolyon Haworth and John T.S. Keeler (eds), *Defending Europe: The EU, NATO and the Quest for European Autonomy* (New York; Palgrave, 2003), pp. 51 - 106; Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, *Winning Ugly NATO's War to Save Kosovo*; James P. Thomas, *The Military Challenges of Transatlantic Coalitions*.

9- Interviews.

كانت معظم عمليات نشر القوات خارج أوروبا على امتداد معظم تسعينيات القرن الماضي محدودة وتتم إلى حد كبير ضمن قوات حفظ السلام الدولية التي شاركت فيها ومنذ زمن بعيد دول شمال أوروبا وإيرلندا. وقد شاركت قوات بلجيكية وفرنسية وألمانية ويونانية وإيطالية ونرويجية وسويدية في العمليات التي قادتها الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٣، والتي عُرفت اختصاراً بـ (يونوسوم - UNOSOM)، حيث وفر الإيطاليون أكبر فرقة عسكرية أوروبية (٢٥٠٠ جندي) أصبحت هذه العملية في ما بعد تحت قيادة الولايات المتحدة. وفي رواندا، وقفت القوات البلجيكية والفرنسية، بسبب قلة إعدادها وبالتالي عدم فاعليتها، عاجزة أمام المجزرة التي بدأت في إبريل ١٩٩٤. وقد أدى تدخل فرنسي أحادي الجانب ومثير للجدل في يوليو ١٩٩٤ (عملية الفيروز - Operation Turquoise) إلى تحقيق الاستقرار في بعض الأجزاء من رواندا، ولكن من دون منع لحدوث عمليات القتل، الأمر الذي انتهى بانسحاب فرنسا^{١٠}.

وتمخضت عن تلك التجربة التي تم اكتسابها بعد معاناة مبادرة سان مارلو في عام ١٩٩٨ والتزامات هلسنكي التي نتجت عن هذه المبادرة. ومع ذلك، لم يكن هناك أي وجود لإحساس مشترك بتهديد خارجي بعيداً عن دول الجوار الأقرب للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التركيز على التعاون الأوروبي وعلى حماية ميزات الدفاع الوطني من التعرض إلى مزيد من التخفيضات. لذلك، أضافت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١ بعداً ضرورياً، وهو التهديد الذي لا مفر منه، والذي أثبت أن التطورات التي تحدث في مناطق بعيدة قد يكون لها تأثير مباشر في أمن الدول الديمقراطية الغربية. وفي خريف عام ٢٠٠٣، سمحت دول الاتحاد الأوروبي لخافيير سولانا وسكرتاريته ولأول مرة بصياغة استراتيجية للأمن الأوروبي التي تُعد جزئياً نظيراً لاستراتيجية الأمن القومي التي أعدها إدارة الرئيس بوش في سبتمبر ٢٠٠٢ كما تُعد جزئياً أساساً لمزيد من العمل الجماعي تضطلع به لجنة السياسية والأمن التي انشأها مؤخراً الاتحاد الأوروبي، والتي تُعتبر بمثابة وحدة سكرتارية المجلس الأوروبي التي تتولى مهمة توسيع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهيئة العسكرية المصغرة.

10- About 1.000 British forces intervened in Sierra Leone in 2000, restoring a degree of order within a failing state after a far larger UN peacekeeping force (UNAMSIL) had lost control of the situation, with 500 UN peacekeepers Kidnapped by the RUF.

إن النص النهائي الذي يحمل عنوان (أوروبا آمنة في عالم أفضل - Secure Europe in a Better World) الذي أقره رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي - بعد نقاش مستفيض من قبل وزراء الخارجية - في ديسمبر ٢٠٠٣ بمقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل يفتقر إلى الوضوح والصرامة التي تميزت بها المسودة الأولية. كما أن الالتزام بالمعارك الاستباقية قد تقلص بسبب المناقشات المتعددة الأطراف إلى:

- الحرب الوقائية... التصرف قبل تدهور الأحوال في الدول المجاورة وعند اكتشاف إشارات بانتشار أسلحة دمار شامل وقبل نشوء الحالات الإنسانية الطارئة.
- الحاجة إلى سياسات فاعلة لمواجهة التهديدات الديناميكية الجديدة. إننا نحتاج إلى تطوير ثقافة استراتيجية من شأنها تعزيز التدخل المبكر والسريع والعنيف متى ما دعت الحاجة إلى ذلك^{١١}.

إن قبول الحكومات الأعضاء - الذي اتسم بالممانعة - حتى في عام ٢٠٠٣ للحاجة إلى تطوير ثقافة استراتيجية، قد انعكس على ترددها في إبلاغ مجالسها البرلمانية أو شعوبها بشأن أهمية هذه الوثيقة. فحتى الآن، لم يقيم أي زعيم سياسي بعرض مضامين هذه الوثيقة في أي من خطبه الكبرى. ولكن البرلمان الألماني "البندستاغ" كان المجلس التشريعي الوحيد الذي ناقش مسودة الوثيقة، في حين أن البرلمان الفنلندي كان هو الوحيد الذي أخضعها للفحص والتدقيق عبر لجانته^{١٢}.

الانتشار خارج الحدود

أدت عمليات نشر القوات خلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠١ في أفغانستان وفي عام ٢٠٠٣ في العراق إلى نتائج تفوق نتيجة توازن التخفيض المتدرج للقوات التي تم نشرها في البوسنة وكوسوفو ومقدونيا. فإلى جانب عمليات الانتشار المتواصلة من خلال العمليات العسكرية الوطنية وتلك التابعة للأمم المتحدة في

11- A secure Europe in a Better World: European Security Strategy, report published by the European Union, Brussels, 12 December 2003.

<http://ue.eu.int/pressData/en/reports/78367.pdf>, accessed 29 February 2004, p.11.

12- We are grateful to national correspondents within the FORNET framework, funded by the European Commission's Fifth Framework Programme, and coordinated by the Department of International Relations at the London School of Economics, for information on national debates, See, <http://fornet.info/workinggroupdiscus/index.html>.

أماكن أخرى، نجد أن عدد القوات الأوروبية البرية - بما في ذلك قوات الدعم اللوجستي والجوي - خارج حدود الاتحاد الأوروبي والناطو وصلت بنهاية عام ٢٠٠٣ في حدود النطاق الذي حددته أهداف هلسنكي (انظر الجدول رقم ١).

ومن المتوقع أن تنضم في مايو ٢٠٠٤ مزيد من القوات قوامها ١٠٠٠٠ جندي من عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي. ومع انضمام بلغاريا ورومانيا كعضوين جديدين في "الناطو"، واللذين شاركنا في العمليات التي جرت في مناطق جنوب شرق أوروبا وآسيا ومع انضمام آلاف من الجنود من دول أخرى أعضاء في "الناطو"، وهي تركيا والنرويج وإيسلندا وسويسرا المحايدة فسيقترب العدد الإجمالي إلى ٧٠٠٠٠ جندي^{١٣}. إن درجة سرعة تغيير العمليات واستمرارية تداول القوات وإعادة الانتشار تجعل تقدير الأرقام الدقيقة في أي تاريخ محدد أمراً صعباً. ويبحث الجدول رقم "١" المهام الدولية، ولكنه لا يشمل عمليات الانتشار التي جرت على أساس وطني فقط مثل القوة الفرنسية التي يبلغ عددها ٣٨٠٠ جندي، والتي تقوم بمهمة حفظ السلام في كوت ديفوار "ساحل العاج". لقد تم استكمال (عملية أرتيميس - Operation Artemis) التي كان قوام قوتها ١٨٠٠ جندي قبل نهاية العام، إذ تولت المهمة قوة من الأمم المتحدة تحت قيادة جنرال سويدي. لقد كانت الجهود البديلة لحساب الأرقام التراكمية للجنود الذين تم نشرهم خلال السنة الميلادية تتسم بعدم الدقة، لأن بعض الوحدات قد تكون خضعت لإعادة الانتشار مباشرة من مهمة إلى أخرى، وبذلك يتم حسابها مرتين، بينما قد يتم إغفال جنود مشاركين في عمليات ذات فترات قصيرة بصورة كلية. ولكن وبكل ثقة يمكننا الادعاء بأن القوات المدرعة التي خطط لها في "الهدف الرئيسي" قد تم نشرها ودعمها على امتداد عام ٢٠٠٣ بواسطة الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي بمفردها. ويمثل ذلك ضعف عدد القوات التي تم نشرها وفقاً لمهمات إدارة الأزمات قبل عشر سنوات^{١٤}.

13- We are grateful to defense attachés from a number of embassies in London for assistance in compiling and checking figures, and to several graduate students at the London School of Economics for further help media and government reports in different countries.

14- See International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1994/95 (London: Brassey's, 1994).

تفيد بعض الدول الأوروبية بأنها قد أرسلت قوات إلى قارات أخرى قبل مدة طويلة من ذلك. فقد تم إرسال قوات نمساوية و دنماركية وهولندية وإيطالية وإيرلندية ونرويجية وسويدية إلى الكونغو في مطلع الستينيات من القرن الماضي، حيث شاركت في إحدى أصعب مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبرها فشلاً. وفي عام ١٩٧٧، قامت وحدة ألمانية خاصة باستعادة طائرة مدنية في مقديشو. فالحكومات الأوروبية - حتى باستثناء بريطانيا وفرنسا الدول الأكثر فاعلية عسكرياً - لم تأتِ مطلقاً من كوكب الزهرة كما حاول أن يوحي بذلك المحافظون الجدد الأمريكيون^{١٥}.

ولكن الجديدي في الأمر هو التدخل الجماعي للعديد من الدول وقساوة المهام وقواعد القتال التي التزمت بها. فكل دولة من الدول الأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في مرحلة من المراحل في توفير الجنود لقوة المساعدة الأمنية الدولية المعروفة اختصاراً بـ (إيساف - IASF) في أفغانستان، والتي يتراوح عددها ما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندي. وشاركت قوات خاصة من بريطانيا وفرنسا وهولندا والدنمارك في العمليات ضد حركة طالبان، بينما استمرت القوات الأوروبية في المشاركة في عملية الحرية الدائمة (Operation Endurance Freedom) وتوفير فرق إعادة البناء المحلية (Provincial Reconstruction Teams) خارج كابول. وكانت قوات أوروبية قد شاركت وفقاً لشروط القتال من أجل فرض السلام في البوسنة، مما جعل جنودها يتعرضون للإصابات والقتل. فقد فقدت القوات الفرنسية أكثر من ٧٠ جندياً في البوسنة ما بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦. وبنهاية شهر يناير ٢٠٠٤، بلغ عدد ضحايا الدول الأوروبية أكثر من ٩٠ جندياً خلال الفترة التي سبقت حرب العراق، وكان ثلثا العدد من البريطانيين. وبنهاية عام ٢٠٠٣ فقدت ألمانيا ١٤ جندياً في أفغانستان، بينما فقدت الدنمارك ٣ جنود. وكان أول جندي ألماني يُقتل بنيران قوات معادية منذ الحرب العالمية الثانية قد لقي حتفه في جورجيا في عام

15- Quotes can be found in: Julian Lindley - French, Terms of Engagement: The Paradox of American Power and the Transatlantic Dilemma post - 11 September, Chaillot Paper no. 52, (Paris: EU Institute for Security Studies, 2002), P.13.

٢٠٠١ عندما أسقطت طائرته المروحية^{١٦}. وقد شاركت قوات من معظم الدول الأوروبية في سلسلة كاملة من المهام الخاصة بحفظ السلام.

تتطلب هذه الورقة أساساً بالقوات البرية وبالتسهيلات الجوية واللوجيستية الفورية التي تقدم لها. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الموازية والخاصة بتوسيع المهام ونطاق العمليات كانت تجري في البحر. وقد أدى حادث اعتراض الفرقاطة الإسبانية لشحنة صواريخ من كوريا الجنوبية في المحيط الهندي في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى تسليط الضوء على وجود السفن التابعة للعديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا، والتي تقوم بمهام الدورية في منطقة شرق السويس. وتوضح صور فوتوغرافية لعمليات انتشار قوات برية تابعة لست دول أوروبية صغيرة ومتوسطة المساحة نطاق هذه القوات وتنوعها^{١٧}.

ففي يناير ٢٠٠٣، قامت النمسا بنشر ٩١٩ جندياً خارج حدودها عمل ٥١٩ منهم ضمن قوة (KFOR) في كوسوفو و٣٦٧ جندياً ضمن مهمة الأمم المتحدة في سوريا (UNDOF). وشهد إجمالي عديد القوات التي تم نشرها تقلبات، حيث تراوحت ما بين ٩١٧ جندياً في إبريل و٩٥٢ جندياً في يوليو ٢٠٠٣ واستقطبت القوات الدولية (KFOR) و (UNDOF) دائماً أكثر من ٩٠٪ من مجموع القوات^{١٨}. لذلك، فقد سجلت عمليات انتشار القوات النمساوية استقراراً نسبياً. وتحديث عمليات تداول القوات داخل الفرق العسكرية بعد مرور ٦ أشهر وتغطي ٥٠٪ من إجمالي قوات الفرقة. وفي هذا السياق، ألحقت وحدة تسهيلات لوجيستية بالفرقة النمساوية العاملة في قوات (KFOR).

16- See German Armed Forces, <http://www.einsatz.bundeswehr.de/>, accessed 16 February, 2004.

17- Information in the following Paragraphs is based on written information provided by defense attachés in London except where otherwise indicated. Since the information provided differed in terms of detail and timeframe, the overview is necessarily cursory in character.

18- This information was provided by the British Embassy in Rome.

الجدول رقم (١): نشر القوات الأوروبية ضمن مهمات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

الدولة	٢٠٠٠			٢٠٠١			٢٠٠٢*			٢٠٠٣**		
	القوات	المراقبون	الجميع	القوات	المراقبون	الجميع	القوات	المراقبون	الجميع	القوات	المراقبون	الجميع
النمسا	٩٢٧	١١	٩٣٨	١٤١	٢٠	١٦١	٩٧٥	١٤	٩٧٧	٩٢٤	٩	٩٣٣
بلجيكا	١٤٦٥	١٠	١٤٧٥	١٤٥١	١١	١٤٦١	١٤٦١	١١	١٤٧١	٦٧٥	٨	٦٨٣
الدنمارك	١١٧٢	٣٩	١٢١١	١٣٢٥	٢٨	١٣٥٣	٦٢٤١	٣٧	٦٢٨١	١٥٥١	٣٢	١٦١٣
فنلندا	٩٧٥	٢٤	٩٩٩	٥١٩١	٢٣	٧٣٨١	٧٥٤١	٣٠	٧٥٨١	٦٧٧	٣١	٩١٩
فرنسا	٨٤٣٨	٤٤	٨٤٨٢	٧١٨٧	٥٢	٨٢٨٧	٣٠٦٨	٤٣	٨٣٦٨	٨٩٦١	٣٢	٩٢٢٢
ألمانيا	٨٦٥٧	١١	٨٦٦٨	٣٧٦٨	١٠	٣٧٦٨	٥١٢٨	٢١	٥١٢٨	٨٠٧٠	٣	٨٠٧٠
اليونان	١٩٨٠	٩	١٩٨٩	٦٧٠	١٠	٦٨٠	١٩٥١	١١	١٩٦١	١٩٨٠	٩	١٩٨٠
إيرلندا	٤٢٥	٢٦	٤٥١	٦٧٠	٢٥	٦٩٥	٨٥٨	٢٢	٨٨٠	٤٢٥	١٧	٤٤٣
إيطاليا	٧٦٤٥	٢٩	٧٦٧٤	٦٨١٧	٢٧	٦٨٤٧	١٣١٨	٣٠	١٣٤٨	٩٥١٤	٢٣	٩٥٣٧
الكمبوديا	٢١	٠	٢١	٢١	٠	٢١	٢١	٠	٢١	٦٠	٠	٦٠
هولندا	٣٠٨٣	١٢	٣٠٩٥	٢٩٦١	١١	٢٩٧٢	٢٨٦١	١٢	٢٨٧٢	٢٧٨٠	١٢	٢٧٩٢
البرتغال	١٣٩١	٥	١٣٩٦	١٣٩١	٦	١٣٩٦	١٣٩١	٥	١٣٩٦	١٣٩١	٥	١٣٩٦
إسبانيا	٢٨٥٣	٣	٢٨٥٦	٢٨٥٠	٠	٢٨٥٠	٢٨٥١	٣	٢٨٥٤	٤١٥٣	٥	٤١٥٨
السويد	٧٣٧	٣٤	٧٧١	٥١٣١	٣٧	٥١٦٨	٨٦٨	٤٤	٩١٢	٦٣٧	٣٣	٦٧٠
إنجلترا	١٤٤٣	٢١	١٤٦٤	١٧٦٨	٢٠	١٧٨٨	٥٦٣٧	٣٧	٥٦٧٤	١٧٥٤١	٢٣	١٧٥٦٤
مجموع الاتحاد الأوروبي	٤١٠٠٨	٦٨١	٤١٦٨٩	٤٢١٧٦	٢٨١	٤٢٤٥٧	٤٦٠٠٨	٣١٢	٤٦٦٢٠	٥٥٨٨٢	٢٢٨	٥٥٩١٠

*تشمل أرقام عام ٢٠٠٢ "عملية الحرية الدائمة"، ** تشمل أرقام عام ٢٠٠٣ "عملية الحرية الدائمة" وعمليات نشر القوات لدعم السلام في العراق

والكويت، المصدر: 2994* 2001 and 2003* The Military Balance 2004, IISS

وفي نهاية أغسطس ٢٠٠٣، بلغ عدد القوات البلجيكية التي تم نشرها ضمن المهام الدولية ٦٤٤ جندياً علاوة على ٣٤ جندياً في مراكز القيادة الدولية يتولون قيادة هذه العمليات. وكان أكثر من ٨٠٪ من هؤلاء الجنود يعملون ضمن القوات الدولية (KFOR) وبلغ عددهم ٣٢٣ جندياً، وبلغ عدد الذين يعملون ضمن القوات الدولية (ISAF) ٢٢٢ جندياً. وشارك ٥٠ جندياً بلجيكياً في (عملية كونكورديا - Operation Concordia) التي كانت تحت قيادة الاتحاد الأوروبي في مقدونيا وشارك ٤٨ جندياً (إضافة إلى ٣ من العسكريين يعملون في مركز قيادة العمليات في باريس) كما شارك هؤلاء الجنود في عملية (أرتيميس - Operation Artemis) التي تولت قيادتها أيضاً الاتحاد الأوروبي في الكونغو، حيث تمركز ٤٨ منهم في عنتيبي بأوغندا. وفي يناير ٢٠٠٣، نشرت الدنمارك ١٣٠٠ جندي عمل أغلبهم (٥٥٠ جندياً) في كوسوفا بينما تم نشر ٤٠٠ جندي في البوسنة و٢٠٠ جندي في أفغانستان. ولكن وفي إبريل من نفس العام انخفض إجمالي الجنود الدنماركيين إلى ١١٥٠ جندياً كما تغيرت مواقع توزيعهم. فبينما بقي ٥٠٠ جندي في كوسوفو تم نشر ٤٠٠ جندي في العراق، وظل عدد الجنود في أفغانستان كما هو ٢٠٠ جندي. ولكن وبعد مرور ثلاثة أشهر وفي شهر يوليو، ارتفع عدد الجنود إلى ١٤٠٠ جندي، إذ بلغ عددهم في العراق ٦٠٠ عسكري وفي البوسنة ٥٠٠ عسكري وفي أفغانستان ٢٠٠ عسكري. ومع أخذ عملية تداول القوات في الحسبان، قامت القوات المسلحة الدنماركية بنشر نحو ٣٠٥٠ جندياً لمساندة الانتشار المستمر لقوات تتراوح ما بين ١١٠٠ - ١٤٠٠ جندي. وشاركت القوات الدنماركية في كوسوفو مع فرق عسكرية أصغر ملحقة من دول تشمل فرقة ليتوانية. وفي فصل الصيف، تم إلحاق فرقتين من حرس الحدود الإيسلندي (المتخصصة في نزع الألغام والقنابل) بالفرقة الدنماركية في جنوب العراق.

وفي يناير ٢٠٠٣، تم نشر قوات هولندية بلغت ١٨١٩ جندياً للعمل ضمن ١٠ مهام وكانت أكبر عمليات لانتشارها في البوسنة (١٠٩٩ جندياً) أما عملية الحرية الدائمة - Operation Enduring Freedom فقد بلغ عدد الجنود الهولنديين العاملين ضمنها ٤١٣ جندياً في حين بلغ عددهم في القوة الدولية في أفغانستان (ISAF) ٢٨٣ جندياً. وبحلول شهر إبريل، ارتفع عدد القوات التي تم نشرها إلى ٢٦٨٥ عسكرياً عملت ضمن ٩ مهام وتواصلت هيمنة انتشار هذه القوات في البوسنة، حيث بلغ عدد الجنود هناك ١٠٩٧ عسكرياً ومع القوات الدولية في أفغانستان (ISAF) ٦١١ جندياً وضمن عملية

الحرية الدائمة ٥٧٧ جندياً. ولكن في شهر يوليو انخفض عدد الجنود إلى ١٩٠٦، بينما سجلت أعداد المهام ارتفاعاً لتصل إلى ١٠ مهام، ومرة أخرى سجلت القوات الهولندية أكبر عمليات انتشار، حيث بلغ جنودها في البوسنة ٩٩٩ جندياً ومع القوات الدولية في أفغانستان (ISAF) ٦١٨ جندياً كما بلغ عدد جنودها العاملين ضمن عملية الحرية الدائمة ٢٣٢ جندياً.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٣، وصل عدد القوات البرتغالية المنتشرة خارج حدود الاتحاد الأوروبي إلى ٩٦٩ جندياً. وظلت القوات البرتغالية أكبر فرقة يتم نشرها في تيمور الشرقية، حيث بلغ عدد أفرادها ٦٤٧ من العسكريين، بالإضافة إلى ١٠ آخرين يعملون في مركز القيادة. وعملت فرقة أخرى تتكون من ٢٩٠ فرداً بالإضافة إلى أفراد في مركز القيادة في البوسنة. وفي يناير ٢٠٠٣، تم نشر ٢٨١٨ جندياً من القوات الإسبانية للعمل ضمن ١٢ مهمة. وكانت القوات الإسبانية المشاركة ضمن القوات الدولية (ISAF) هي الكبرى، حيث بلغ عدد جنودها ١١٨٥ جندياً، كما شاركت في القوات الدولية (SFOR) بجنود بلغ عددهم ٧٥٧ جندياً بينما شاركت بـ ٥٧٠ جندياً في عملية الحرية الدائمة. وارتفع عدد هذه القوات بحلول شهر إبريل إلى ٣٣٣٣ عسكرياً عملوا ضمن ١٣ عملية عسكرية. وقد ظلت المساهمة في القوات الدولية (KFOR) هي الكبرى من خلال ١١٥٦ جندياً واحتلت (عملية حرية العراق - Operation Iraqi Freedom) المركز الثاني من حيث عدد القوات الذي وصل إلى ٨٦٥ جندياً وتليها القوات الدولية (SFOR) بـ ٧٦٦ جندياً ثم أخيراً عملية الحرية الدائمة التي وصل عدد الجنود المشاركين فيها إلى ٣٥٦ جندياً. في يوليو ٢٠٠٣ انخفضت مساهمة القوات الإسبانية في عملية حرية العراق إلى ٢١ جندياً بالرغم من وجود خطط تحت التنفيذ بنهاية السنة لتحقيق عملية انتشار كبرى في عام ٢٠٠٤ من أجل أن تتولى القوات الإسبانية مهام الفرقة البولندية المسؤولة عن قيادة الفرقة المتعددة الجنسيات والمدعومة من "الناتو".

الجدول رقم (٢): عمليات الانتشار الإسبانية، يناير - أكتوبر ٢٠٠٣

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر
مجموع عدد القوات التي تم نشرها	٢٨١٨	٢٤٧٠	٢٤٦٥	٣٣٣٣	٢٩٤٠	٢٩٤٨	٢٣٤٨	٣٢٦٦	٣٧٣٤	٣٧٣٠

يوضح الجدول رقم (٢) مجموع عمليات انتشار القوات الإسبانية على أساس شهري اعتباراً من شهر يناير حتى أكتوبر ٢٠٠٣. واعتاداً على طبيعة المهمة المشاركة فيها، فإن القوات الإسبانية تبقى في العادة في الموقع المعني إما لمدة ٤ أو ٦ أشهر.

ومن ضمن أكبر أربع دول أعضاء، شاركت القوات المسلحة البريطانية في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٥٪ بفاعلية في تنفيذ المهام العسكرية التي شملت نشر ١٥٠٠٠ جندي في إيرلندا الشمالية. وفي سبتمبر ٢٠٠٣، تم نشر ٦٣٪ (١١٩٥٠ جندياً) من القوات المسلحة النظامية النشطة ضمن عمليات عسكرية خارجية ومن خلال (عملية تيليك - Operation Telic) في العراق (انخفضت من أكثر من ٤٥٠٠٠ عسكري خلال عمليات القتال في مارس وإبريل إلى ٩٣٠٠ عسكري). كما عمل ١٤٢٠ جندياً ضمن القوات الدولية (SFOR) و ٤٠٠ جندي في عملية الحرية الدائمة، والتي شكلت جميعها أكبر عمليات لنشر القوات. واعتباراً من الأول من أغسطس ٢٠٠٣، بلغ إجمالي القوات التي تم نشرها ١٣٤١٧ جندياً عملوا ضمن أكثر من ٢٠ مهمة، وشملت عمليات الانتشار ٣٧٩٨ عسكرياً في ساحل العاج (كورت ديفوار)، وهي عملية قامت بها فرنسا منفردة، و ٣٦١٤ جندياً عملوا ضمن القوات الدولية (KFOR) ونحو ١٧٥٨ جندياً في الكونغو. تحتفظ القوات المسلحة الفرنسية بنحو ٤٠٠٠٠ عسكري متشرين خارج فرنسا، ويشمل ذلك عمليات الانتشار في الدول الخاضعة لفرنسا.

وفي سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ عدد القوات الإيطالية التي تم نشرها في الخارج ٩٦٠٠ عسكري منهم ٥٠٥٩ في منطقة البلقان و ٢٧٠٠ جندي في العراق ونحو ١٠٠٠ جندي يشاركون في عملية الحرية الدائمة، والتي اكتملت عملية انتشارها في الخامس عشر من سبتمبر. ففي شهر أكتوبر، بلغ مجموع القوات التي تم نشرها ٨٩٠٦ جنود، منهم ٤٨٥٠ جندياً تم نشرهم ضمن العديد من المهام في منطقة البلقان (شارك ٢٥٢٠ جندياً في القوات الدولية "KFOR" و ١٢٧٠ جندياً في القوات الدولية "SFOR") وشارك ٢٨١٢

جندياً آخر في عملية حرية العراق وتُعد هذه القوة ثانية كبرى الفرق العسكرية الأوروبية بعد بريطانيا. كما واصلت إيطاليا عمليات نشر قواتها على هذا النطاق على امتداد عام ٢٠٠٣.

وتفخر الحكومة الإيطالية بالمساهمة الخاصة بقوة الشرطة شبه العسكرية والمعروفة باسم "كارابينيري" في عملية حفظ السلام وإعادة الأمن والنظام. ورحب أنطونيو مارتينو وزير الخارجية الإيطالي باقتراح نظيرته الفرنسية ميشيل اليو ماري والقاضي بإنشاء قوة درك أوروبية على غرار النموذج الإيطالي. ونقل مؤخراً عن نيكولاس بيرنر السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة قوله "يجب على جميع الحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لديها قوات تشبه قوات الكارابينيري"¹⁹. وقد لعبت قوات الشرطة شبه العسكرية دوراً بارزاً في عمليات دعم السلام. فبفضل جمعها بين الأسلوب القتالي والمهارات الشرطية، أثبتت هذه القوات نفسها في المواقف العصيبة والخطرة كما حدث في العراق. وبما أن مفهوم بناء الأمة قد بدأ بإيجاد موقع له على الأجندة عبر الأطلسية، فإن قوات الشرطة شبه العسكرية (الكارابينيري) والقوات المشابهة لها ستتملأ فجوة مهمة.

بلغت عمليات نشر القوات الألمانية ذروتها بنشر نحو ١٠٠٠ جندي، ولكنها بقيت في مستوى ٨٠٠٠ جندي على امتداد عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة للحكومة الألمانية التي لم يدر بخلها مطلقاً قبل سنوات أن تقوم بعمليات انتشار بمثل هذا المستوى وبهذا البعد المكاني نجدها الآن تتحمل مسؤوليات القيادة في أفغانستان عبر القوات الدولية (ISAF) وفي مقدونيا. ومع ذلك، فإن ألمانيا قد تمثل نموذجاً لصعوبة المناقشات الوطنية حول عمليات الانتشار في العديد من العواصم الأوروبية. فالمهام العسكرية ليست هي الوحيدة التي يتم تفسيرها بمنظور وطني يستند إلى الأعراف المتميزة والأفكار الخاطئة للسياسة الخارجية، ولكن هناك فجوة بين شروط النقاش وبين الشروط الفعلية للقتال على الأرض. فبينما أصبح من المقبول

19- See Marco Nese, 'Intervista del Ministro della Difesa Prof. Antonio Martino', Corriere della Sera, 13 October 2003; 'Ambasciatore USA: "I Carabinieri, modello da seguire per tutti gli alleati della NATO"', Corriere della Sera, 27 February 2004.

20- For a regular update on German deployments see <http://www.bundeswehr.de/forces/einsatzzahlen.php>, last accessed 16 February 2004.

حالياً المساهمة بصورة بارزة في المهام العسكرية عبر العالم، فإن تبرير هذه المهام يستند بصورة أساسية إلى حجج إنسانية وأخلاقية. ونجد أن إحدى أكثر الصور الحية للنقاش الوطني الذي يتسم بالحاساسية تجاه البغض الشعبي لاستخدام القوة تعود إلى القوات الألمانية الخاصة KSK التي تم تدريبها للقيام بعمليات سرية في أفغانستان كجزء من عملية الحرية الدائمة. فحتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٣، كان هناك ٢٠٠ من أفراد هذه القوة تطارد بقايا عناصر القاعدة وطالبان في أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك وعند مناقشة البرلمان الألماني في نوفمبر ٢٠٠١ لعمليات الانتشار، شبه أحد المتحدثين من الائتلاف الحاكم المهام الواجب تنفيذها بواسطة هؤلاء الجنود بالعمليات التي تقوم بها الشرطة^{٢١}.

وفي حين ترغب كل حكومة في أن يتم الاعتراف بمساهمتها في هذه العمليات متعددة الاطراف، فإن التوازن بين المساهمات الوطنية والظروف التي تعمل من خلالها هذه الدول تُعتبر مثيرة للدهشة في كثير من الأحيان. فالدنمارك على سبيل المثال - وعلى الرغم من ترددها بشأن التكامل الدفاعي الأوروبي وتجنبها تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتزامات "الهدف الرئيسي" - تبدو دولة صغيرة لها إسهام بارز في مجال توفير القوات المسلحة الخبيرة في إنجاز مهمات إدارة الأزمات. وقد أشار المسؤولون الدنماركيون بصورة غير رسمية إلى احتمال أن تكون مساهمتهم جزءاً من فرقة دول الشمال التي تعمل ضمن المهمة التي يقودها الاتحاد الأوروبي^{٢٢}. كما نجد أن الحكومة الإيطالية الحالية قد نشرت قوات تفوق تلك التي نشرتها القوات الفرنسية والألمانية في عام ٢٠٠٣، لأنها تنظر إلى الالتزام العسكري المتزايد كمصدر قوة لسعيها لزيادة نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي والتحالف الأطلسي. وحتى يمين موعد الانتخابات في مارس ٢٠٠٤، بدت مساهمة إسبانيا في نشر قواتها أمراً محتملاً. كما أن بعض دول الاتحاد الأوروبي من غير الأعضاء في

21- See Deutscher Bundestag, Plenary Protocol, 8 November 2001, BT 14/198, p.19290 A. One Swedish defense official has remarked of Sweden's domestic debate that 'the general public was not fully aware of the nature of the commitment in Eastern Congo', but that the absence of casualties or of disagreement among the main political parties meant that it passed without public controversy

22- See NATO Parliamentary Assembly, Report: NATO and the European Security and Defense Policy, Sub- Committee on Transatlantic Defense and Security cooperation, October 2001, p. 8, Para. 25.. Anecdotal reports of the quality of Danish forces in the field, furthermore, are highly positive. In a academy on 31 October 2003, the Danish Prime Minister called for a higher degree of Danish international military engagement, including a doubling of Danish forces deployed, larger numbers of special forces, and improved equipment. See 'Forsvaret Fogh: Flere Soldater til Udlandet', Morgenavisen Jyllands-Posten, 1 November 2003.

الناتو مثل النمسا وفنلندا وإيرلندا والسويد قد جازفت بالمشاركة في المهام التي لا تتبع للأمم المتحدة والخاصة بإدارة الأزمات. فقد عملت القوات السويدية منذ عام ١٩٩٥ تحت قيادة الناتو في منطقة البلقان هذا في الوقت الذي نجد فيه ضباطاً فنلنديين قد لعبوا دوراً رئيسياً في تطوير قدرات الضباط التابعين للاتحاد الأوروبي^{٢٣}.

توحي المقارنة بين أعداد القوات التي تم نشرها في عام ٢٠٠٣ (الجدول رقم ١) والتعهدات الخاصة بتحقيق أهداف هلسنكي (الجدول رقم ٣) بالطبيعة غير الحقيقية لتطبيق هذه التعهدات، كما توحي بوجود انفصال بين الالتزامات والاستمرار في تحقيق التعهدات الخاصة بالقوات والمعدات. فمن حيث نسبة القوات النشطة التي تم التعهد بتوفيرها، تصدر قمة القائمة هولندا وإيرلندا وفنلندا، بينما تحتل دول مثل البرتغال واليونان وإيطاليا وبلجيكا ذيل القائمة. ومنذ ذلك الوقت، أدخلت الحكومات تعديلات على تعهداتها زيادة أو نقصاناً ومن دون الإعلان عن هذا التغيير في أغلب الأحيان. فقد أوضح مؤخراً رئيس الأركان الألماني وولفجانج شنيدرمان التزام ألمانيا بشأن توفير فرقة أولية من القوات المشتركة قوامها يصل إلى ١٨٠٠٠ جندي ضمن مجموعة أكبر من الجنود يبلغ عددهم ٣٣٠٠٠ خصصوا للقيام بمهام سياسة الأمن والدفاع الأوروبية^{٢٤}. ومع ذلك، فقد أدت الاعتبارات المتعلقة بدعم الانتشار الدولي أن تقوم النمسا بتخفيض عدد القوات التي تعهدت بها في عام ٢٠٠٠ من ٢٠٠٠ جندي إلى ١٥٠٠ جندي^{٢٥}.

القدرات

يُعتبر تحقيق "الهدف الرئيسي" من حيث العددية مهمة سهلة التطبيق بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي وتعود سهولتها إلى المساهمات المقدمة من قبل الأعضاء العشرة الجدد ومن دول الناتو الأخرى. فقد أشار

23- One leading Swedish politician remarked to a conference in Washington DC, in December 2003, that it was no surprise to him that Americans were unaware of the contributions of Swedish special forces 'because the whole concept of Swedish special forces sounds to Americans like a contradiction in terms'.

24- See, 'Speech General Wolfgang Schneiderhan' 4 November 2003, Welt am Sonntag Forum, Berlin, www.bmvg.de

25- See Austrian Federal Government, Regierungs program 2003, p.5.

ديفيد يوست إلى أن "الهدف الرئيسي" بالنسبة لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر "يشابه الأهداف التي أعلنتها فرنسا لنفسها في عام ١٩٩٦ على أساس وطني". وكان المسؤولون البريطانيون والفرنسيون الذين طرحوا مبادرة "سان مالو" قد عقدوا العزم على تأكيد جودة وانسجام أنظمة الأسلحة والتوفر الفعلي للجسور الجوية والبحرية وليس مجرد الأرقام. كما صمم البريطانيون أيضاً على التركيز على القدرات أكثر من تركيزهم على فقدان أي مبادرة أوروبية أخرى ذاتياً من خلال المناقشات حول الخطط والبنى المؤسسية^{٢٦}.

من خلال ملحق قرارات رئاسة الاتحاد الأوروبي الصادرة في ديسمبر ١٩٩٩ من قمة مجلس الاتحاد الأوروبي في هلسنكي، أقرت الدول الأعضاء بصورة لا لبس فيها أن المهام المخطط لها بشأن إنشاء قوة الرد السريع المقترحة، ستتضمن مهام بيطرسبرغ^{٢٧} الأكثر تطلباً للقدرات، حيث يجب أن تتميز هذه القوة بالدعم العسكري الذاتي مع توفير القدرات الضرورية لها في مجال القيادة والتحكم والتسهيلات الاستخباراتية واللوجيستية وخدمات دعم القتال الأخرى علاوة على عناصر القوة البحرية والجوية المناسبة^{٢٨}. وقد حددت الدول الأعضاء خلال مؤتمر التعهد بالقدرات، الذي عُقد في نوفمبر ٢٠٠٠، حددت مجالات القدرات الأوروبية الأكثر حاجة إلى التعزيز لجعل الأداء الذاتي والمستقل للاتحاد الأوروبي قابلاً للتطبيق. وتشمل هذه المجالات النقل الاستراتيجي والتحكم والسيطرة وجمع المعلومات الاستخبارية. ومنذ ذلك الوقت، أثبتت المهام العسكرية الواسعة النطاق أهمية توفير قدرات أفضل للنقل الاستراتيجي. ففي ظل وجود توازن مهم بين منافع الجسور الجوية والبحرية، فإن الجسر الجوي أصبح الأسلوب الأنسب للنقل عند تنفيذ مهام إدارة الأزمات في المناطق الواقعة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، والتي يُعتَبَر فيها الرد

26- David S. Yost, 'The NATO Capabilities Gap and the European Union', Survival, vol. 42, no. 4, winter 2000-2001, p. 117.

27- The Ministerial Council of the Western European Union (WEU), held at the Petersburg Hotel, Bonn, in June 1992, agreed to make forces available under the authority of the WEU to undertake 'humanitarian and rescue tasks; peace - keeping tasks; [and] tasks of combat forces of combat forces in crisis management, including peacemaking'. The Treaty of Amsterdam, agreed in 1997, incorporated these into the Treaty of European Union, as Article 17 (4).

28- Helsinki European Council: Presidency Conclusions, 10 - 11 December 1999, Annex 1 to Annex IV.

السريع أمراً مهماً. كما أن توفير مزايا السرعة وسهولة الوصول إلى الدول المغلقة تُعتبر من الفوائد والمميزات الواضحة لهذا الأسلوب^{٢٩}.

إن التزام كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا بالحصول على أعداد كبيرة من طائرات إيرباص (إيه ٤٠٠ ام - A400M) سيسد هذه الفجوة على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، قامت حكومة بيرلسكوني في إيطاليا بإلغاء طلبيتها من دون السعي لتوفير أي بديل لها. ولكن وفي كل الأحوال، فإن هذا النوع من الطائرات لن يتم تدشينه قبل نهاية عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى سنة أخرى على الأقل لإجراء اختبارات الطيران المكثفة. لذلك، فإن هذه الطائرة لن تدخل الخدمة قبل الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ في أقرب تقدير. في عام ٢٠٠١، كانت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة تمتلك في ما بينها العديد من طائرات النقل التي تشمل ١٥٠ طائرة من طراز (ترانسول سي - ١٦٠ - Transall c-160) و١٣٨ طائرة من طراز (هيركلز سي - ١٣٠ - Hercules c-130)

وتمتلك النرويج ١٦ طائرة هيركلز سي - ١٣٠ وتُعد الحمولة الصافية لهذه الطائرات أقل من نصف حمولة طائرة إيرباص "إيه ٤٠٠ ام"، وأقل من حمولة الطائرة غلوب ماستر سي - ١٧ (Globemaster c-17) كما أن مدى طيران طائرة ترانسول سي - ١٦٠ يبلغ ١٨٠٠ كيلومتر بالحمولة الكاملة. تُعتبر المملكة المتحدة هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمتلك أربع طائرات من طراز غلوب ماستر سي - ١٧ بالإيجار التي يبلغ مداها بالحمولة الكاملة ٥٠٠٠ كيلومتر. وعندما تدخل طائرة إيرباص "إيه ٤٠٠ ام" في نهاية الأمر في الخدمة وبمدى طيران يبلغ ٣٧٠٠ كيلومتر فلن تستطيع الطيران ومن دون توقف من بروكسل إلى كابول (٥٤٠٠ كيلومتر) أو إلى عنتيبي (٦٢٠٠ كيلومتر) التي كانت قاعدة للنقل الجوي عند تنفيذ "عملية أرتيميس" في الكونغو^{٣٠}.

29- katja Vlachos - Dengler, Getting There: Building Strategic Mobility into ESDP, Occasional Paper No. 38, EU Institute for Security Studies, Paris, p. 18.

30- See Ibid.; WEU Assembly, European Strategic Lift Capabilities - Reply to the Annual Report of the council, Document A/1757, 5 December 2001, http://www.assembly-weu.org/en/documents/sessions_ordinaires/rpt/2001/1757.html#P72_2158, accessed 23 February 2003.

الجدول رقم (٣): التعهدات الخاصة بهدف هلسنكي الرئيسي في عام ٢٠٠٠

الدولة	النسبة المئوية للقوات المسلحة العاملة*	القوات الأرضية
النمسا	٥٦	٢٠٠٠
بلجيكا	٢٥	١٠٠٠
الدنمارك	غير متوفرة	٠
فنلندا	٦٣	٢٠٠٠
فرنسا	٤١	١٢٠٠٠
ألمانيا	٤٢	١٣٥٠٠
اليونان	٢٢	٣٥٠٠
إيسلندا	٨٧	١٠٠٠
إيطاليا	٢٤	٦٠٠٠
لكسمبرج	١١	١٠٠
هولندا	٩٦	٥٠٠٠
البرتغال	٢٢	١٠٠٠
إسبانيا	٣٦	٦٠٠٠
السويد	٢٨	١٥٠٠٠
المملكة المتحدة	٥٩	١٢٥٠٠
المتوسط / المجموع	٥١	٦٧١٠٠

* = تستند أرقام عام ٢٠٠٠ إلى مجموع القوات المسلحة العاملة.

المصادر:

Kori Schale " Do European Defense Initiatives Threaten NATO? No.184, August 2001, national Defense University, Washington DC,p. 4
 IISS the Military Balance 2000* 2001

وفي سبتمبر ٢٠٠٣، شدد الجنرال بونو نوفو القائد الفرنسي لعملية الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "عملية أرتيميس" على أن المهمة قد أكدت أهمية الحاجة إلى الاستثمار في مجال النقل الاستراتيجي، قائلاً: "نظل

المشكلة المتعلقة بقدرتنا في مجال النقل الاستراتيجي في حاجة إلى المعالجة والتطوير"³¹. فالصعوبات التي واجهتها ألمانيا في يناير ٢٠٠٢ في توفير القوة البشرية والمعدات في أفغانستان دعت وزير الخارجية الألماني آنذاك رودولف شاربنغ للإعلان عن أن الطائرة إيرباص "ايه ٤٠٠ ام" ستكون الأكثر أهمية، ولا غنى عنها لتطوير قدرات الجسور الجوية الأوروبية³².

طار فريق المقدمة الألماني من كولونيا بألمانيا إلى آيندهوفن بهولندا، حيث انضم إليهم زملاؤهم الهولنديون ثم واصلوا رحلتهم إلى تركيا محطة التوقف التالية للانتقال إلى طائرات مزودة بتقنية مضادة للصواريخ. ولنقل المعدات الثقيلة، قامت الحكومة الألمانية باستئجار طائرتين للنقل الجوي من طراز أنطونوف - ١٢٤ من السوق التجارية وطارتا من كولونيا إلى كابول بتكلفة بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار للرحلة الواحدة³³. كما اعتمدت أيضاً دول أوروبية أخرى على استئجار الطائرات الأوكرانية من طراز أنطونوف أو على إقناع سلاح الجو الأمريكي بتوفير طائرات غلوبال ماستر سي - ١٧. وقد أكدت أيضاً قوات المساعدة الأمنية في أفغانستان (ISAF) وجود نقص في الدعم الجوي التكتيكي في العمليات طويلة المدى. ففي صيف عام ٢٠٠٣، طالب جورج روبرتسون الأمين العام للناتو حينذاك الحكومات الأوروبية بتوفير طائرات مروحية إضافية على نحو سريع لتعزيز قدرة القوات على توسيع مهامها خارج نطاق كابول. ولكن طلبه قوبل بالرفض من قبل إيطاليا، بينما وافقت بلجيكا من حيث المبدأ، ولكنها لم تتخذ أي خطوات لضمان توفير الطائرات المطلوبة. أما تركيا وهولندا فقد وعدت كل منهما بتوفير ثلاث طائرات تكملة للطائرات الألمانية الثلاث الموجودة أصلاً في كابول. ولكن وصول هذه الطائرات كان أيضاً بطيئاً. تتسم القدرة الأوروبية المشتركة لجمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية بالتخلف. فقد أصبح مركز الأقمار الصناعية التابع لاتحاد غرب أوروبا في مدينة تورجان دي أردوز (Torrejon de Ardoz) في إسبانيا جاهزاً للعمل في الأول

31- Quoted in Agence France Press, 'Operation do l'UE "Artemis": un success mais des lacunes persistent;', 17 September 2003, see also Judy Dempsey, 'EU to provide funds for Congo transition', Financial Times, 18 September 2003, p. 15.

32- Quoted in 'Entscheidend und Unverzichtbar', General Anzeiger, 23 January 2002.

33- See Associated Press World stream German, 'Scharping legt Abmarsch nach Afghanistan am Wochenende fest', 4 January 2002; Associated Press Worldstream German, 'Erste Vorkehrungen für Verlängerung des Afghanistan Einsatzes', 23 March 2002.

من يناير ٢٠٠٣ كمركز أقمار صناعية^{٣٤} يتبع للاتحاد الأوروبي يعتمد المركز الذي لا يمتلك أقماراً صناعية خاصة به بصورة أساسية على الصور التي تبثها الأقمار الصناعية الفرنسية، والتي يتم توفيرها على أساس تجاري. وإلى جانب ذلك، يعمل هذا المركز كموقع للتحليل والتدريب. وبغض النظر عن ذلك، فإن الهيئة الصغيرة للسياسة الخارجية والعسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي تعتمد على المعلومات الاستخبارية التي تصدر من كل دولة عندما يتم تبادلها بين الدول المعنية كما تعتمد على المعلومات المادية التي توفرها - بصورة غير مباشرة - الولايات المتحدة عبر تدابير ثنائية مع أعضاء محددين من دول الاتحاد الأوروبي ومع بريطانيا على وجه الخصوص، والتي تفصلها علاقاتها الاستخبارية الخاصة مع الولايات المتحدة عن باقي شركائها في القارة الأوروبية. ولكن حتى هذه التدابير لا تخلو من ضعف يتمثل في "أن المعلومات الاستخبارية لكل دولة يتم في العادة نشرها فقط في حالة حدوث تهديد أو أزمة محددة، حيث يجد جزء يسير منها طريقه إلى الاتحاد الأوروبي للاستفادة منها في المهام ذات الطبيعة المستقبلية"^{٣٥}. وأوردت مجلة "دير اشبيغل - Der Spiegel" أن نوعية المعلومات الاستخبارية لكل دولة تشهد تحسناً تدريجياً وأن مركز تقييم الأوضاع (Situation Center) التابع لسكرتارية مجلس الاتحاد الأوروبي، والذي يتبع بدوره لسولانا قد أصبح نقطة تنسيق فاعلة^{٣٦}. وتوفر المشاريع ذات المدى الطويل الخاصة بتطوير الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات والاستطلاع وبالأخص القمر غاليليو (Galileo) إضافة إلى الاستثمار في تصنيع مركبات جوية من دون ملاحين، توفر إمكانات للتطوير ولكننا نجد، كما هو الحال في أي مكان آخر، أن تفوق مصادر القوة الأمريكية يجعل من موضوع العلاقة بين العمليات الأوروبية المستقلة وحلف الناتو أمراً محورياً. وتمثل سرعة الانتشار هدفاً يصعب تحقيقه، وبخاصة بالنسبة للدول التي تتمسك بمبدأ القوات المسلحة المكونة من المجندين إلزامياً. تحتفظ كل من السويد وفنلندا بمجموعة من القوات الاحتياطية

34- 62 Spanish soldiers returning from service in Afghanistan were killed when their chartered Ukrainian aircraft crashed while attempting to land in Turkey, the Financial Times report of 27 May 2003 noted that 'as the third disaster involving a Ukrainian - operated aircraft in the past six months, the incident is bound to raise concerns over West European militaries; growing use of east European aircraft to move their soldiers around the globe'.

35- Hans - Christian Hagman, European Crisis Management and Defense: The Search for Capabilities, Adelphi Paper 353 (Oxford: Oxford University Press, December 2002), p. 51; see also p. 72 - 75.

36- See Dirk Kouch, 'Augen und ohren', Der Spiegel, 17 February 2003, p. 107.

للتطوع بالعمل في الخارج، ولكن هناك استحالة في جمع هذه القوات وجعلها قوة مثالية قابلة للانتشار في مدة زمنية تقل عن ٣٠ يوماً. تتمتع القوات الفرنسية والبريطانية المحترقة بدرجة أعلى من الجاهزية. لذلك، تشير التجربة ومن واقع عمل هذه القوات في جنوب شرق أوروبا وأفغانستان وإفريقيا إلى أنها أول من يأتي وأول من يغادر، حيث تحل محلها قوات أخرى. وقد شددت قمة "هدف هلسنكي" بكل قوة على تعزيز الجاهزية والقدرات وإعداد دليل للقوة عن الأصول التي تعهدت بها كل حكومة والاحتياجات الإضافية والضرورية لتحقيق "الهدف الرئيسي". ثم انتقلت الحكومات حينذاك إلى مؤتمر تحسين القدرات الذي عُقد في نوفمبر ٢٠٠١ وتم من خلاله تبني خطة عمل للقدرات الأوروبية (European - ECAP Capabilities Action Plan) وهذه بدورها انبثقت عن ١٨ مجموعة عمل تحت قيادة دولة أو دولتين من الدول القيادية لعلاج مواطن الضعف ذات الصلة وقدمت هذه اللجان تقاريرها في مارس ٢٠٠٣، ولكن من دون تعليقات أو اقتراحات بشأن إعادة تحديد القرارات الخاصة بميزانيات المشتريات أو الدفاع الوطنية داخل الدول المشاركة.

ومهما يكن من أمر، فقد برزت عمليات التعلّم ونتائج عمليات الانتشار الأخيرة في أفغانستان والعراق جنباً إلى جنب مع العمليات البيروقراطية لبرنامج قدرات الاتحاد الأوروبي والناو. وقد ابتعدت الحكومة البريطانية خلال عام ٢٠٠٣ عن الاستمرار في وضع أهداف هلسنكي من ضمن أولوياتها المفضلة العمل مع فرنسا وألمانيا لتعزيز القدرات العملية للقوات. وذكر أن خمس عشرة مجموعة مشاريع ما زالت تعمل بالتزامن الوثيق مع مبادرة قدرات الدفاع الخاصة بالناو NATO Defense Capabilities ولكن بناءً على المبادرة البريطانية والفرنسية والدعم الألماني، وافق المجلس الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٣ على إنشاء وكالة للقوات الدفاعية الأوروبية ضمن سكرتارية المجلس بهدف بذل مزيد من الضغوط على الدول الأعضاء لتحسين نوعية القوات الأوروبية والمشاركة في تحمل عبء نشرها بصورة متساوية. إن الإعلان البريطاني - الفرنسي في فبراير ٢٠٠٤ عن عزم الدولتين على مواصلة السعي إلى (تعزيز التعاون) في مجال الدفاع وفتح المجال أمام الدول الأخرى التي قد تظهر قدرتها على الحشد والانتشار السريع لمجموعة مثالية

جيدة التسليح (أي كتيبة مع كامل القوات المساعدة) يشير إلى أسلوب انتقائي مدروس. وقامت الحكومة الألمانية على نحو فوري بالانضمام إلى هذه المبادرة الثانية^{٣٧}. ومقارنة بدول أوروبا الجنوبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يُحتمل أن تكون بعض دول شمال أوروبا قد وجدت أنه من الأسهل عليها تلبية متطلبات هذا الاختبار.

هل هناك أي منطق أساسي لتحقيق مزيد من التكامل؟

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم السياسة الأوروبية الدولية، يمكن وصف كأس التعاون الدفاعي الأوروبي بأنها نصف مملوءة أو نصف فارغة. فقد اجتهدت الدول الأوروبية لنشر الجزء الأكبر من قواتها المحلية بالخارج ولم يعد ذلك مقتصرًا فقط على جنوب شرق أوروبا بل يشمل آسيا وإفريقيا. وقد تعلم وزراء دفاع هذه الدول من المصاعب التي واجهتهم ومن التكامل الضروري للقوات على الأرض وأهمية توافر الإمداد والتموين. فقد أبدى البعض منهم مستويات عالية من البراعة والمهارة في دعم القوات عن بعد أكثر مما هو متوقع، كما اكتشف معظمهم مدى عدم ملاءمة معداتهم واستعداداتهم. ولكن يبدو أن عملية التعلم ستتواصل، فالولايات المتحدة تضغط على زيادة فرق إعادة البناء المحلية تحت قيادة أوروبية في أفغانستان، بينما تشير بعض التقديرات إلى أن قوة دعم استقرار أفغانستان (ISAF) تحتاج ما بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جندي إضافي حتى تستطيع العمل بكل كفاءة. ومن الأمور الأكثر احتمالاً أن تؤدي زيادة الأزمات في إفريقيا إلى زيادة الطلب على نشر القوات العسكرية الأوروبية. ففي ربيع عام ٢٠٠٤، تم نشر قوات من الدنمارك وفنلندا وفرنسا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة للعمل ضمن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا^{٣٨}. كما نجد أن هناك احتمالاً لتنفيذ مهام لحفظ السلام في مولدوفا وجنوب القوقاز ولكنها ما زالت قيد البحث.

37- See James Blitz and Judy Dempsey, UK and France Plan Joint Force, in: Financial Times, 10 February 2004, p. 1; Knut Pries, Berlin fÜr EU- Elitetruppe, in: Frankfurter Rundschau, 11 February 2004, p.6.

38- See United Nations, 'Liberia UNMIL - Facts and Figures', <http://www.un.org/depts/missions/unmil/facts.html>, accessed 1 March 2004.

لذا يبدو من المحتمل أن يزداد الطلب على القوات الأوروبية، الأمر الذي سيدفع بالحكومات الأوروبية إلى أن تسعى لتتشارك الموارد المحدودة في إطار الميزانيات المقيدة. إن المسائل المتعلقة بالأدوار المتخصصة وبتجميع الموارد للجسور الجوية والبحرية عادت مجدداً إلى جداول أعمال الاجتماعات، حيث تراوحت هذه المسائل ما بين الجهود البريطانية - الفرنسية للمشاركة في تكاليف تصميم وتصنيع حاملات الطائرات، والاقتراحات الدنماركية الداعية إلى إعفائها من مسؤولية القوات الجوية، وبالتالي تحويل المسؤولية إلى دول أخرى، إضافة إلى زيادة استثماراتها في تعزيز القوات البرية والبحرية³⁹. ومن المتوقع أن تؤدي الأحداث والضغوط الخارجية مقارنة بأي نزعة إيديولوجية - كما حدث قبل أربع سنوات - إلى تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية وبناء قاعدة مستقلة تتولى عملية التخطيط للقوة الأوروبية.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقوى مصادر الضغوط الخارجية. فمن ناحية، نجدها مصممة على تأكيد زعامتها السياسية والعسكرية، ولكنها قلقة من الناحية الأخرى من مشاركة حلفائها أو التحالفات المقامة لهذا الغرض من الدول الراغبة في تحمل أعباء التخطيط للقوة وإعادة إرساء النظام والأمن. فقد عكست مساهمات العديد من الدول الأوروبية في قوة دعم استقرار أفغانستان (ISAF) - والتي كانت في بعض الحالات مساهمة رمزية في قوة تعاني بصورة واضحة من نقص في المعدات وفي حجم القوات - عكست تصميمها على إثبات وجودها الوطني للولايات المتحدة كما تعكس في الوقت نفسه إبداء التزامها الفاعل بإعادة النظام والأمن. أما مساهمات هذه الدول في القوات المتعددة الأطراف في جنوب شرق أوروبا وحالياً في العراق فتعكس بواحد متضاربة تتضمن الحاجة إلى الحفاظ على درجة من المصدقية في واشنطن. فالعلاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي ما زالت تتطور، وربما في خضم شكوك أكبر في واشنطن، مقارنة بعواصم أوروبية، بما فيها باريس بشأن التوازن بين المنظمين. وبعد أن حانت لحظة "القطب الأوحده" عندما اعتقد المتفائلون في واشنطن بقدرة الولايات المتحدة وحدها على إدارة النظام العالمي، برزت المطالبة مرة أخرى بمساهمة أوروبية أكبر في هذا الشأن. فقد أعلن ياب دو هوب شيفر في أول

39- Jan Trøjborg, former Danish defense minister, quoted in Mads Stenstrup 'Politisk Fokus På Kampfly', Jyllands - posten, 25 November 2003, p.3; Christine Cordsen, 'Forsvarets Oenskeseddel Er for Dyr', Politiken, 17 December 2003, p.1.

حديث عن سياسته الرئيسية كأمين عام للناتو قائلاً "إن كل ما نحتاج إليه هو ركيزة أوروبية أقوى". فكلما ازداد حجم المساهمة الأوروبية في تحقيق السلام وإعادة بناء الدول خارج أوروبا، ازداد احتمال مطالبة أوروبا لإقامة شراكة مع واشنطن بدلاً من قبولها لدور الدعم والمولاة لقيادة الولايات المتحدة. وحتى الآن، فقد فضلت الحكومات الأوروبية الاستجابة للتهديدات الأمنية المتغيرة والمطالب الأمريكية عبر زيادة عمليات الانتشار بصورة هادئة ومن دون حدوث مناقشات علنية حادة أو تعهدات رئيسية بارزة. وقد يتطور هذا الأسلوب التدريجي إلى حد أبعد، ولكنه سيصطدم بحدود الميزانيات وبعدم رغبة بعض الحكومات في الاستثمار في أنظمة الأسلحة والمساندة المطلوبة وبمقاومة قطاع الجمهور المدني الوطني. وقد تستطيع الحكومتان الفرنسية والبريطانية بدعم من ألمانيا (وبدعم هادئ من هولندا ودول شمال أوروبا) دفع هذا الأسلوب إلى الأمام. ومن اللافت للنظر أن الحكومات الأوروبية قد ضاعفت وبصورة جماعية من أعداد القوات المنتشرة في الخارج خلال العقد الماضي وسط قدر قليل من النقاش سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي حول تأثيرات وعواقب هذا الانتشار. إن الطلب المتزايد على انتشار القوات الأوروبية، وتحت ظروف يمكن أن تعرض هذه القوات للخطر، قد يدفع مثل هذا النقاش للخروج إلى العلن.

إعادة النظر في الاتحاد الأوروبي: لماذا تحتاج واشنطن إلى دعم التكامل الأوروبي؟

رونالد آسموس

العنوان: إعادة النظر في الاتحاد الأوروبي: لماذا تحتاج واشنطن إلى دعم التكامل الأوروبي؟

الكاتب: رونالد آسموس

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٥ ص ص ٩٣ - ١٠٢

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Rethinking the EU: Why Washington Needs to Support European Integration**

Author: Ronald D. Asmus

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 3, Autumn 2005, pp. 93-102

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

رونالد آسموس^١

لقد حان الوقت كي تعيد الولايات المتحدة التفكير في سياستها تجاه الاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي بصورة أشمل. إن تحديات القرن الحادي والعشرين وتغير الأولويات الأمريكية واحتياجاتها الاستراتيجية قد جعلت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على الاتحاد الأوروبي وعلى النجاحات التي حققها. اليوم، تحتاج قدرة أمريكا على تحقيق أهداف سياساتها الخارجية - الدفاع عن الولايات المتحدة وكسب معركة الحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية والحرية في العالم - تحتاج بصورة متزايدة إلى أوروبا قوية ومتماسكة سياسياً وذات تطلع خارجي. أمريكا اليوم بحاجة إلى اتحاد أوروبي فاعل بقدر حاجتها إلى حلف ناتو مؤثر.

من الواضح أن رفض الدستور الأوروبي في فرنسا وهولندا قد وضع الاتحاد الأوروبي في أزمة. وبينما فرح بعض المحافظين الأمريكيين بالصعوبات التي واجهها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه ليس الوقت المناسب لتخلي الولايات المتحدة عن الاتحاد أو الاحتفال بمشاكله. ولهذا السبب، فإن هذه الأزمة قد خلقت ظاهرياً فرصة لسياسة الولايات المتحدة. إن رفض الدستور قد أشعل نقاشات أكثر جدية حول أهداف الاتحاد الأوروبي وكيف يمكن أو كيف يجب إصلاحه. وكانت قضية الطريقة التي يقيم بها الاتحاد الأوروبي علاقاته مع العالم الخارجي ومن ضمنه الولايات المتحدة محور تلك النقاشات. وبينما تنهمك أوروبا في ذلك النقاش، يمكن لآراء واشنطن أن تكتسب أهمية في رسم النتيجة النهائية.

ولكي تقتنص واشنطن تلك الفرصة، فإن الأمر يتطلب سياسة أكثر دعماً وإيجابية نحو الاتحاد الأوروبي. المشكلة الأساسية التي تواجه أوروبا اليوم هي ضعفها. على الولايات المتحدة أن تدعم إقامة اتحاد أوروبي قادر على أن يصبح لاعباً دولياً واستراتيجياً منفتحاً على الاشتراك بالتصدي للتحديات المشتركة حول العالم. فلسفياً، تبدو الولايات المتحدة بحاجة إلى العودة إلى الروح التي قادت سياستها في خمسينيات

١- رونالد دي آسموس: المدير التنفيذي لمركز دراسة العلاقات بين صفتي الأطلسي التابع للبرنامج الأمريكي - صندوق مارشال الألماني في بروكسل ببلجيكا. عمل كمساعد لوزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. الآراء المنشورة هنا تعبر عن وجهة نظر المؤلف الخاصة.

وستينيات القرن العشرين خلال حكم ايزنهاور وكيندي، عندما كانت واشنطن تقف بوضوح إلى جانب التكامل الأوروبي، لأن زعماء الولايات المتحدة كانوا يؤمنون بأن العملية ستمخض عن أوروبا أطلسية موحدة. عملياً، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى انتهاج سياسات تساعد تلك الدول الأوروبية التي تؤمن برؤيتها للاتحاد الأوروبي وأن تنهياً للضغط باتجاه تلك الرؤية وأن تعمل لإعادة صياغة العلاقات الثنائية بينها وبين الاتحاد الأوروبي. بصيغة أخرى، فإنه بدلاً من الاحتفاظ بمشاعر متناقضة تجاه الاتحاد الأوروبي أو السعي إلى إبقائه في موقع أدنى، على واشنطن أن تسعى إلى بنائه وفي الوقت نفسه تشجعه على أن يتمتع بنظرة عالمية شمولية ومساندة لحلف شمالي الأطلسي قدر الإمكان.

على الأمريكيين أن يساندوا إنشاء اتحاد أوروبي قوي لأسباب ترتبط ارتباطاً جذرياً بمصالحهم الذاتية، إضافة إلى أن مثل هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة سوف يدعم صورتها على مستوى القارة. بكلمات أخرى، ليست المسألة مجرد استراتيجية ذكية، بل هي أيضاً دبلوماسية شعبية جيدة. إن المشروع الأوروبي هو المشروع الأول في قائمة الأولويات الأوروبية، على الرغم من عمليات الاستفتاء الفاشلة في فرنسا وهولندا. وقد كلفت بعض أوجه السياسة الأمريكية في السنين الأخيرة خسارة للنوايا الطيبة في أوروبا، وكان ذلك أكثر من فوائد الكلام غير المجدي في واشنطن حول تقسيم أوروبا وإضعاف التكامل الأوروبي. إذا اعتُبرت الولايات المتحدة كطرف متردد أو معادٍ لأشد مخاوف أوروبا فسيكون نتيجة ذلك الكثير من التدمير. من ناحية أخرى، هناك بعض الخطوات التي من شأنها أن تحقق الكثير في مسألة استعادة النوايا الطيبة أكثر من مجرد التزام أمريكي واضح بدعم إقامة أوروبا قوية.

من الجذور الأطلسية إلى الندية الديغولية الموازية

هناك حقيقة منسية عند معظم الجمهور في الوقت الراهن - على ضفتي المحيط الأطلسي - مفادها أن جذور المشروع الأوروبي كانت أطلسية. لقد كان جان مونييه^٢ Jean Monet وزملاؤه أطلسيين إلى أبعد

٢- وُلد جان مونييه في فرنسا في عام ١٨٨٨ وتوفي في عام ١٩٧٩، ويُعتبر بنظر الكثيرين مهندس الوحدة الأوروبية. لم يتقلد أي منصب رسمي، ولكنه عمل مع الحكومات الأمريكية والأوروبية من خلف الستار كشخص براغماتي عالمي النظرة والتوجه. - المترجم.

الحدود. وبصورة مشابهة، فإن الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كانت مؤيدة بعمق للتكامل الأوروبي. من غير المعقول أن يقتنع الجيل الأول من بناء أوروبا بما يدور اليوم من حديث حول تحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة موازية للنفوذ الأمريكي، أو أن الأسس التي بُنيت عليها السياسة الأمريكية في الخمسينيات والستينيات كانت ستعتنق التوجهات المتشككة في الاتحاد الأوروبي لدى بعض المحافظين الأمريكيين حالياً. إن إمكانية أن يقوم المستشار الألماني بتعبئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة ليضمن انتخابه، ونظيره الأمريكي باستخدام أفكار معادية للفرنسيين للغرض ذاته كانت ستُعتبر أعمالاً غير مسؤولة وغير واردة.

ولكي نكون واقعيين، كانت هناك مشاعر معادية للأمريكيين في أوروبا في خمسينيات القرن العشرين. وفي الوقت ذاته، لم يكن جميع الأمريكيين يؤيدون أوروبا أطلسية. ولكن بالنسبة لذلك الجيل من القادة الأوروبيين والأمريكيين، فإن المشروعين الأطلسي والأوروبي هما مشروعان متلازمان ومكملان بعضهما لبعض. وكان كل من الطرفين منهماكماً بفاعلية في تأمين أسباب النجاح لمشروع الطرف الآخر. ولكن على عكس ذلك، من الشائع اليوم أن يتم النظر إلى حلف الناتو باعتباره مشروع أمريكا وإلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مشروع أوروبا. أما في الخمسينيات، ففي الأغلب كان يُنظر إلى الأمر بطريقة معكوسة: في أغلب الأحيان، كان الأوروبيون الأكثر ترويحاً لحلف الناتو، بينما كان الأمريكيون في وقت من الأوقات صقور التكامل. وكان الطرفان متفقين بصورة عفوية على الجدلية القائلة إنها شريكان طبيعيين في محاولة بناء نظام عالمي أفضل.

لقد تغير الكثير منذ ذلك الحين. ويمكن إرجاع قسم كبير من عملية إعادة تنظيم التحالفات التي حدثت إلى عهد الرئيس الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle الذي كان مصمماً على تحويل المشروع الأوروبي إلى شيء أوروبي بحت وغير أطلسي. أراد أن يؤسس أوروبا متحررة من النفوذ الأمريكي؛ أوروبا تُبنى على النقيض من المشروع الأطلسي أكثر منها مكتملة له - وهو ما يُعرف اليوم بحركة "القوة الموازية". إن التحول الذي قام به ديغول ساعد على إرساء إعادة ترتيب التحالفات الفكرية والسياسية في السياسة

الأمريكية التي نراها اليوم. ولأن التكامل الأوروبي قد تطور إلى ما يعتقد كثير من الأمريكيين بأنه سلوك معادٍ لأمريكا، فإن واشنطن أصبحت مترددة بشكل متزايد حيال ذلك المشروع.

في أحيان كثيرة من السنوات العشرين التالية، كانت واشنطن وباريس منهنكتين في لعبة صراع حول الثقل النسبي الذي يمكن أن تتمتع به الصيغتان الأوروبية والأطلسية في العلاقات الأمريكية - الأوروبية. غير أن متطلبات الحرب الباردة أضفت بشكل ما نوعاً من الانضباط. وسعى كل من الفريقين إلى إيجاد تحالفات تعزز مركزه. وسعت بلدان مثل ألمانيا إلى مد الجسور بدلاً من الاصطفاف إلى جانب واشنطن أو باريس. وبينما كان التكامل الأوروبي في طور النمو، امتنع أكثر الحلفاء عدا فرنسا عن دعم خطط من شأنها تحدي الصيغة الأطلسية. غير أنه بعد انهيار الشيوعية وانسحاب القوات الروسية من القارة (الأوروبية)، فإن قضايا مثل مستقبل أوروبا والتسريع بالمشروع الأوروبي وإعادة تنظيم العلاقات الأوروبية - الأمريكية أصبحت مطروحة على الطاولة.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كان بيل كليتون من بين الرؤساء الأمريكيين الرئيس الأكثر دعماً للاتحاد الأوروبي وللتكامل الأوروبي منذ الرئيس جون كيندي. وكان كليتون ملتزماً ببناء أوروبا واحدة وحرّة، وداعماً للرأي القاضى بتقوية الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح شريكاً دولياً للولايات المتحدة. وكان هذا الرئيس قاب قوسين أو أدنى من الموافقة على تفاهم كان من شأنه أن يُدخل فرنسا في حلف الناتو^٣ ويعيد انسجام المشروعين الأطلسي والأوروبي. وكانت تلك الجملة صيغة توفيقية حول أي من أعضاء الناتو سيتولى قيادة الحلف الجنوبية. قد لا يستطيع المرء المساعدة، ولكن يتساءل كم من الجدل حول المنظمة التي انبثقت لاحقاً الأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية، وكم من الصعوبات بين الاتحاد الأوروبي والناتو كانت ستختفي لو أن تلك الصفقة قد تحققت. على أي حال، فقد آمن كليتون بأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع اتحاداً أوروبياً قوياً وموحداً يكون لاعباً على المسرح الدولي، كما كان أكثر اطمئناناً أو أقل شعوراً بالتهديد من تطلعات الاتحاد الأوروبي من معظم دوائر السياسة الخارجية في واشنطن.

٣- كانت فرنسا عضواً في الناتو، ولكنها انسحبت من قيادته العسكرية الموحدة في عام ١٩٦٦، وانتقلت مقرات القيادة في حينها من باريس إلى بروكسل ببلجيكا. السبب الذي قدمه الرئيس ديغول لذلك القرار هو انصراف فرنسا لبناء قوتها النووية.

في الوقت ذاته، فإن الإجماع في واشنطن حول هذه القضية قد بدأ بالتآكل. فبحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين، بدأ تردد المحافظين وتساؤلهم الصريح حول دعم أمريكا للمشروع الأوروبي يطفو على السطح في المناقشات التي تناولت الإعلان الفرنسي - البريطاني في سانت مالو في عام ١٩٩٨ ومنظمة الأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية. وبما أنه فشل في جهوده لإعادة الاندماج في حلف الناتو، فإن الرئيس جاك شيراك عاد إلى جذوره الديغولية وتبنى بشكل متزايد ومعلن نظرية "القوة الموازية". ولكن هذا بالمقابل لم يساهم سوى في ازدياد التشكك في الدوائر الأمريكية في جدوى الدعم الأمريكي للاتحاد الأوروبي.

ومع مجيء إدارة الرئيس جورج دبليو. بوش، برزت الكثير من هذه الخلافات إلى العلن. وقام العديد من المسؤولين الكبار في الفترة الرئاسية الأولى لجورج دبليو. بوش بإعلان عدم إيمانهم أو انتقادهم للمشروع الأوروبي. صحيح أن مثل تلك الآراء لم تصبح سياسة رسمية، إلا أن الكلام غير المقيد حول تلك الاختلافات قد هز العمود الفقري للحلفاء الأوروبيين. إن درجة عدم الاحترام والغضب التي ظهرت على جانبي المحيط الأطلسي حول الحرب على العراق هددت بخروج الأمور عن نطاق السيطرة. كان هناك بعض الأمور التي أغضبت الأمريكيين أكثر من مجموعة الأصوات الأوروبية التي ادعت أن الولايات المتحدة هي التي أصبحت فجأة الخطر الجديد الذي يتحتم على الاتحاد الأوروبي مواجهته. كما كان هناك بعض القضايا التي خلقت تدمراً في أوروبا أكثر من المحاولات الأمريكية الحقيقية أو المتوهمة لاتباع سياسة "فرق تسد" ضد حلفاء الأمم.

كانت سياسات الديمقراطيين والجمهوريين غير فاعلة على حد سواء خلال العقد الماضي. وآمنت إدارة كلينتون بأوروبا قوية وبالتكامل الأوروبي، ولكنها كانت في الأغلب قلقة من اتباع الاتحاد الأوروبي لسياسات من شأنها إضعاف التحالف. لذلك، فقد اتبعت سياسة مركبة تقوم على الدعم المبدئي وتكتيك تكون بموجبه حذرة عندما يتعلق الأمر بتفاصيل منظمة الأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية وقضايا أخرى. وكانت النتائج تأتي في الأغلب متناقضة، ولم تقدم الولايات المتحدة لا التأثير ولا النتائج التي توختها. جاءت إدارة بوش إلى الحكم وفي صفوفها عدد لا بأس به من المتشككين في المشروع الأوروبي. لقد تراجعت إدارة بوش عن الدعم المبدئي الذي قدمته إدارة كلينتون، فيما كان تردها المبكر تجاه الاتحاد

الأوروبي وسياساتها الانفرادية والعداء الصريح الذي أبداه بعض المحافظين الأمريكيين، كان في الأغلب يضعف أصدقاء أمريكا الأطلسيين وقوة المعارضين الأوروبيين الديغوليين الذين جادلوا بأن ذلك يوضح كيف أن الولايات المتحدة غير قادرة على التعامل مع أوروبا كشريك ندي. وهكذا، شهد المزاج الأوروبي العام تحولاً خطيراً ضد الولايات المتحدة. وبينما يتركز الأطلسيون بأعداد لافتة للنظر في أوروبا، هناك بعض السياسات التي يودون أن تراجع أكثر من طرف مسؤولي الولايات المتحدة تُجاء الاتحاد الأوروبي.

إذا كان وقت تغير سياسة الولايات المتحدة تُجاء الاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي قد حان، فنقطة الانطلاق يجب أن تكون من الفهم الواضح لماهية المصالح الأمريكية. ويكمن جزء من المشكلة التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم في أن سياستها تتخطى في التقييمات المتضاربة حول المسألة الأوروبية والغرض من الاتحاد الأوروبي. ولم تبق أمريكا عينها على المسار الذي يقودها إلى معرفة مصالحها. وبدلاً من ذلك، سمحت لسياستها بأن تتحول إلى ردات فعل، وأحياناً تتخذ شكل العداء السلبي رداً على التيارات المختلفة وأحياناً المتناقضة في النقاش الدائر في أوروبا. ويجب على تلك التيارات ألا تضع للأمريكيين المعطيات التي يحددون على أساسها مصالحهم.

لماذا نحتاج أمريكا إلى الاتحاد الأوروبي؟

هناك أربعة أسباب أساسية وراء مصلحة الولايات المتحدة الحقيقية والمتنامية في نجاح الاتحاد والتكامل الأوروبي بصورة أوسع.

الأول: هو ببساطة الحفاظ على السلام والاستقرار في أوروبا. في أغلب الأحيان، يتم التعامل مع حقيقة أن أوروبا لم تعد مسرحاً للمنافسة الجيوسياسية على أنها تحصيل حاصل. إن هذا الإنجاز تاريخي متميز، عمل من أجله رجال الدولة الأوروبيون والأمريكيون خلال معظم القرن الماضي. إنه ترديد لأمر واضح أن نقول: إن للولايات المتحدة مصلحة مركزية في الإبقاء على أوروبا هادئة وآمنة. لتتخيل فقط كيف سيكون شكل العالم لو كانت واشنطن حالياً - بالإضافة إلى مشاكل الشرق الأوسط وآسيا - تواجه أيضاً تحدياً استراتيجياً في القارة الأوروبية. إن نجاح الاتحاد الأوروبي هو الضمانة المثلى لبقاء أوروبا ديمقراطية تتمتع بالسلام والأمن لعقود قادمة.

السبب الثاني هو المصلحة الكبيرة لواشنطن في الإبقاء على الاتحاد الأوروبي كقطب ذي نفوذ يمتد خارج حدوده ويساعد على جذب الديمقراطيات الفتية والغضة في محيط القارة نحو الغرب. هناك طابور طويل من الدول التي تسعى إلى علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي وتنتهي بالانضمام إليه. يبدأ ذلك الطابور بدول البلقان وتركيا ويصل إلى عمق أوراسيا ليشمل أوكرانيا، ثم يمتد إلى جورجيا وجنوب القوقاز.

إن الدور المحتمل للاتحاد الأوروبي في مساعدة هذه الدول لتغيير نفسها لا يمكن الاستهانة به. إن مفهوم العضوية في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول عديدة يمثل الأساس لتسوية طويلة الأمد لقضية المحادثات النهائية حول كوسوفو وبصورة تشمل السلام في البلقان. وعندما ينظر المرء إلى تركيا والتغيرات الدراماتيكية التي حصلت هناك في السنين الأخيرة، فسيرى بوضوح أن الرغبة في عضوية الاتحاد الأوروبي كانت الدافع وراء الاتجاه الحديث نحو الإصلاح - مع لعب حلف الناتو دوراً بسيطاً في عملية الإصلاح. وبينما لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في الخطوات الديمقراطية في بلدان مثل جورجيا وأوكرانيا، إلا أن علم الاتحاد الأوروبي هو الذي كان يرفرف فوق مكاتب الثورة الوردية والبرتقالية في تبليسي وكيف لإظهار تطلّعهم نحو الغرب.

السبب الجوهري الثالث وراء الاهتمام المتنامي للولايات المتحدة بنجاح الاتحاد الأوروبي هو الحاجة إلى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وأوروبا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. لنتخيل لائحتين: الأولى تحتوي أهم عشر أولويات أمريكية من ناحية التعاون الاستراتيجي مع أوروبا في عام ١٩٧٥ أو ١٩٨٥ (ووصولاً إلى نهايات الحرب الباردة)؛ اللائحة الثانية تحتوي أهم عشر أولويات اليوم أو في السنوات العشر القادمة. لا حرج أن نقول إن القسم الأكبر من القضايا المدرجة على اللائحة الأولى كانت ستكون من مهام حلف الناتو. أما اللائحة الثانية فستبدو مختلفة جداً: تحتوي على مشاكل أكثر عالمية، وأقل عسكرية، حيث إن الاتحاد الأوروبي قد تولى مسؤوليتها بالفعل أو يتطلع إلى ذلك في المستقبل. بعض القضايا القليلة فقط هي التي قد تتطلب تدخل حلف الناتو.

قضية واحدة هي التي تترجع على لائحة اهتمامات اليوم، وهي قضية الأمن الوطني، وهي مساحة تدخل في منطقة نفوذ الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد. ليس من قبيل الصدفة أن تكون وزارة الأمن الداخلي

الأمريكية داعمًا قوياً للتكامل الأوروبي. فنجاحها يعتمد بشكل كبير على تكامل أوروبي ناجح ووثيق وعلى التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وزارة الأمن الداخلي هي الخط الأول في دفاع الولايات المتحدة ضد هجمات إرهابية في المستقبل. في المؤتمر الصحفي الأخير له، علق وزير الأمن الداخلي المنصرف توم ريدج Tom Ridge قائلاً: "إن إحدى القضايا التي يندم عليها هي عدم التواصل مع الاتحاد الأوروبي مبكراً". وقام خليفته مايكل شيرثوف Michael Cherthoff بزيارة مبكرة إلى بروكسل والاتحاد الأوروبي. في المستقبل، ستكون لهذه العلاقة أهمية توازي أهمية العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الماضي - وسوف تنمو بصورة مستمرة مع الاتحاد الأوروبي ومن خلاله.

ليس هناك برهان أكثر سطوعاً على صحة ذلك من المبادرات الموقعة من قبل إدارة بوش - الحرب على الإرهاب، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، والسعي إلى نشر الحرية والديمقراطية حول العالم. في مجمل هذه القضايا، فإن قيام أوروبا أكثر قوة وفاعلية يمكن أن يجعل منها شريكاً مهماً. في الواقع، فإن شرعية الاتحاد الأوروبي وموارده ودعمه هي أمور حاسمة إذا كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق النجاح. وعلى الرغم من أن حلف الناتو يستطيع ويجب عليه أن يلعب دوراً مسانداً في "الحرب على الإرهاب"، فإن دور الاتحاد الأوروبي في هذه الحرب لا يقل أهمية عن دور حلف شمالي الأطلسي بالنسبة للولايات المتحدة.

يكون هذا الأمر صحيحاً، وبخاصة عندما ينظر المرء إلى طريقة التعامل مع الأسباب الجوهرية للإرهاب والحاجة إلى مواجهتها بسياسات جديدة كنشر الديمقراطية، والنمو الاقتصادي والتجارة والتعامل مع الأسباب الجوهرية للإرهاب.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين لا يزالون يتجهون نحو حلف الناتو بصورة غريزية كصيغة عمل أساسية يتعاونون من خلالها مع أوروبا، فإن الواقع الجديد هي أن النطاقات التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى مساعدة أوروبا قد نمت إلى درجة تجاوزت إطار عمل الناتو الضيقة ذات الطبيعة العسكرية. كما أن تعامل الإدارة مع الحلف باعتباره "صندوق أدوات"، وليس قضية استراتيجية وسياسية تتطلب طرحها للنقاش قد أدى إلى منع توسع نطاق عمل الحلف. ويُحسب للأمين العام لحلف الناتو جاب دي هوب شيفير Jaap

de Hoop Schffer ضغطه باتجاه تنمية دور الحلف السياسي. ولكن حتى لو نجح في مسعاه، فإن الطبيعة المتغيرة للتهديدات والاحتياجات الاستراتيجية سوف تجعل الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على اتحاد أوروبي أكثر قوة سياسياً وأكثر فاعلية وتطلعاً نحو العالم كما ستطمح بذلك إلى حلف الناتو على حد سواء.

أخيراً وليس آخراً، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتمتعان بإمكانية إقامة تحالف ديمقراطيات طبيعي يعمل لمواجهة التحديات الجديدة حول العالم. وعندما تتعاون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكنهما معاً أن يضعوا أجندة عالمية. سوف يصبحان قطباً مغناطيسياً يمكنه جذب البلدان والأقاليم الأخرى لتجتمع حول رؤية مشتركة. من المؤكد أن القدرة على إقرار مثل هذه الأجندة سوف تضمحل مع الوقت بينما تنمو قوة ومنزلة دول أخرى. كل هذا يجعل من الأمر حاجة ملحة إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتكوين نظام عالمي متوافق مع المصالح والقيم الغربية.

هذه ليست مجرد نظرية. إن القدرة على التأثير في روسيا مثلاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تلاحم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعندما يتعلق الأمر بالتعامل مع صعود الصين كلاعب دولي على الصعيد الاقتصادي والعسكري، فمن الواضح أن واشنطن وبروكسل ستمتعان بموقف أفضل للتأثير في السلوك الصيني إذا كان التنسيق بينهما قائماً. بالتأكيد، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليوم على خلاف حول العديد من القضايا التي تتعلق بالنظام العالمي. والحقيقة الأخرى هي أنه لم يكن هناك قط نقاش استراتيجي حقيقي أو جهد لسد الهوة الخلافية حول هذه القضايا، مثلما فعلت أمريكا خلال الحرب الباردة أو كما فعلت أوروبا لخلق سياسة دفاعية وخارجية مشتركة. هل يمكن لأي أحد أن يشك في أنه لو كان مونييه أو ترومان أو أي من رجال الدولة الكبار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حياً اليوم، لناشد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلق أرضية مشتركة لإطلاق أجندة عالمية أطلسية جديدة؟

شبح ديغول

إذا كانت مصلحة أمريكا في اتحاد أوروبي قوي من الناحية السياسية وفاعل وذو تطلع خارجي دولي، مسألة واضحة جلية، فلماذا صعب على واشنطن إدراك ذلك واتباع سياسة تخدم في ذلك الاتجاه؟

أولاً، الحقيقة البسيطة هي أن أجيالاً من القادة الأمريكيين كانوا مقيدون بالنظر أولاً وبشكل رئيسي إلى الناتو على أنه المفتاح، هذا إن لم يكن الصيغة الوحيدة للتعاون بين جانبي الأطلسي. إنه صيغة العمل التي يعرفها الأمريكيون بشكل جيد ويرتاحون لها، وهي الصيغة التي فصلت من أجل السماح لهم بتحقيق مصالحهم. وفي الأغلب، يتم النظر إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو مثل مسابقة من دون رهان، حيث إن المكاسب التي تحققها إحدى المؤسستين تعود على الأخرى أيضاً. وقد تحاشت واشنطن بشكل مفهوم أي مبادرة من شأنها إضعاف حلف الناتو. في النهاية، فإن التحالف الأطلسي هو الصلة التعاقدية الملزمة الوحيدة التي تربط الولايات المتحدة وأوروبا. ليس هناك شيء مماثل يربط الولايات المتحدة بالاتحاد الأوروبي.

والولايات المتحدة، وضمن رغبتها في حماية مكتسبات ومزايا الناتو لاستخدامها في الحالات التي تحتاج فيها واشنطن وحلفاؤها إلى شن عمل عسكري مشترك، تجازف بكونها دولة قصيرة النظر. ويظل الناتو مصلحة استراتيجية حيوية، ولكن واشنطن لا يمكنها أن تتغاضى عن الصورة الاستراتيجية الشاملة، حيث تحتاج إلى اتحاد أوروبي قوي كشريك في السياسة الدولية في بيئة غير عسكرية. يبدو أن تلك هي الأمور التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى المساعدة، وحيث يمكن لنجاح الاتحاد الأوروبي أن يعني بأن لديه الكثير ليقدمه. تحتاج واشنطن إلى الاستمرار في محاولة إيجاد طريقة لدعم حلف قوي، وكذلك دعم ظهور اتحاد أوروبي قوي كحليف في السياسة الدولية. لهذا، فإن المفهوم القائل إن للولايات المتحدة حاجات ومتطلبات جديدة، وهذا يتطلب تعاوناً أوثق مع الاتحاد الأوروبي يجب ألا يرتبط بالاضمحلال المستمر للحلف الأطلسي. بل على العكس، إننا نرسم استراتيجية أوسع وأشمل للتعاون الذي يمكن الاتحاد الأوروبي من لعب دور مركزي. إن حصة الأسد من عمل الاتحاد الأوروبي وما الذي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فعله سوياً ليس له الكثير من الارتباط بالأمن العسكري. ويمكن للتحالف

ويتعين عليه أن يبقى كما هو، وأن يستمر في القيام بأفضل ما يمكنه القيام به: تحالف سياسي - عسكري للدفاع عن المصالح الأمنية ودول الجوار، وهو الشيء الذي يتم تطويره ليتمكن الدفاع عن المصالح ضد التهديدات النابعة من أماكن تتجاوز حدود دول الجوار المباشر للحلف.

ولم تعد القوة العسكرية العامل الأهم، والترسانة السياسية - العسكرية التقليدية النطاق الأوسع والأكثر أهمية للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمساحة الوحيدة التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تلك هي القضية التي ربما تكون الولايات المتحدة فيها الأكثر اعتماداً على النفس. وعلى الرغم من ذلك، فإن التهديدات والأخطار المتغيرة تتطلب تعاوناً عميقاً في مجالات، حيث قرر الأوروبيون أن يشاركوا الآخرين مواردهم وسيادتهم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد تعاوناً فعالاً في هذه المجالات، فهذا يعني أن لديها مصلحة راسخة في رؤية اتحاد أوروبي ناجح.

لا يزال يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مؤسسة معادية لمصالح الولايات المتحدة، ويوصفه مؤسسة على واشنطن أن تبقىها في متناول يدها بدلاً من احتضانها ودعمها. بطريقة ما، أصبحت السياسة الأمريكية رهينة السياسة الفرنسية الكلامية، وهاجس أمريكا أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى "قوة موازية" ديغولية. النتيجة هي أن الولايات المتحدة أصبحت تمارس "الدور الدفاعي" وتستثمر جهودها في مواجهة طموح فرنسي حقيقي أو مصطنع بدلاً من لعب دور "هجومى" والتفكير بطريقة لدعم نوع من التطور داخل الاتحاد الأوروبي من شأنه أن ينسجم مع مصالح أمريكا الذاتية. عنوان اللعبة اليوم ليس العمل على إبقاء الاتحاد الأوروبي في القاع، بل مساعدته على بناء نفسه وفي الوقت نفسه تشجيعه على أن يكون منفتحاً على العمل عن كثب قدر الإمكان مع الولايات المتحدة.

الآن، حان الوقت لتتخلص الولايات المتحدة من شبح ديغول وشيراك. هناك بعض القادة في فرنسا وأماكن أخرى في أوروبا يؤمنون بأن على الاتحاد الأوروبي أن يكون قوة موازية للنفوذ والقوة الأمريكية. ولكنهم قلة - وهم يضمحلون أكثر في اتحاد أوروبي متوسع تمت إعادة تشكيله بواسطة طقم جديد من اللاعبين والديناميكيات. إن فكرة الاتحاد الأوروبي كقوة موازية تكون واقعية إذا اتبعت الولايات المتحدة سياسات تجعل من ذلك المفهوم نبوءة أمريكية الابتكار.

وبدلاً من ذلك، تواجه الدبلوماسية الأمريكية مهمة مساعدة أولئك الذين يريدون في الاتحاد الأوروبي بناء اتحاد سياسي وموحد يكون شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة. وسيحتاج المتشككون الأوروبيون بأن الاتحاد الأوروبي غير قادر على التطور بهذا الشكل، ولكن مثل هذا الطرح لا يستند إلى التاريخ وينطوي على مفارقة تاريخية. هذا الطرح لا يستند إلى التاريخ، لأنه يتجاهل الأصول الأطلسية في المشروع الأوروبي، وينطوي على مفارقة تاريخية، لأنه يغفل كيفية تغير الاتحاد الأوروبي تحت وطأة التوسع وعوامل أخرى.

إنها كذلك رؤية تتجاهل الفرصة التي تمنحها ظاهرياً أزمة الاتحاد الأوروبي الحالية. اليوم، تتفق أغلبية الدول الأعضاء مع الرأي المطروح في هذه الورقة. السؤال هو ما إذا كان من الممكن أن يظهر قائد أوروبي يستطيع حشد تلك الأغلبية ويوجه الاتحاد الأوروبي إلى اتجاه جديد. ظاهرياً، قد يفتح النقاش الجديد في أوروبا حول كيفية إصلاح الاتحاد الأوروبي في ضوء الرفض الفرنسي والهولندي للدستور، بالإضافة إلى الانتخابات القادمة في ألمانيا قد يفتح الطريق لمجموعة جديدة من القادة لينحوا منحى آخر. وقد تساعد سياسة أمريكية متنورة على حدوث ذلك.

اليابان.. العودة إلى الانحياز الاستراتيجي

تغيرات متناغمة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: اليابان... العودة إلى الانحياز الاستراتيجي - تغييرات متناغمة

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تعليقات استراتيجية"

(Strategic Comments) المجلد الحادي عشر، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠٠٥

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "تعليقات استراتيجية"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Japan's strategic realignment – Consequential changes**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Comments

Vol. 11, Issue 9, November 2005

This text was originally published in English in the 'Strategic Comments' magazine and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

تغييرات متنامية

بدأ صناع السياسة اليابانية، بدأب وعن قصد، وبإشارات لا تقبل الالتباس، باتخاذ خطوات رئيسية جديدة، ضمن إعادة تقييم مستمرة لاستراتيجية بلادهم من شأنها أن تؤدي بلا مراء، إلى تحول اليابان إلى قوة "طبيعية". وقد أقدمت طوكيو وواشنطن في التاسع والعشرين من أكتوبر الماضي، على تغييرات في ثوابت تعاونها الأمني طويل المدى، تتضمن تحولات مهمة في الأدوار والمهام والقدرات، وتمهد لاتباع خيارات سوف تتجلى خلال الأعوام الستة المقبلة. وقد كشف الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان، للمرة الأولى، عن وثيقة طال انتظارها خاصة بالتعديلات الدستورية، تقترح تغييرات في السياسات الوطنية التي رسمت من جانب قوات الاحتلال الأمريكية أواخر العام ١٩٤٦.

ويمكن أن تكون هذه التعديلات الدستورية أكثر تناسقاً من "قواعد الطريق"، بالنسبة للتحالف. وتذهب وثيقة الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى الكشف عن خيارات أبعد في الاستراتيجية الأمنية المستقبلية اليابانية، كما يحددها اليابانيون أنفسهم، بدلاً من الخيارات المحددة من جانب الحليف الأمريكي. وعلى الرغم من أن هذه العملية لا تزال في مراحلها الابتدائية، فإنها سوف تعيد بلا شك، صياغة الأدوار والمسؤوليات السياسية العسكرية اليابانية، وستكون لها آثار أساسية على التحالف الأمريكي الياباني، وعلى علاقات طوكيو مع الدول المجاورة، التي ينظر بعضها إلى نشوء "يابان طبيعية" بشيء من القلق، وبمظاهر من العدائية الصريحة.

النقاش الداخلي

تمثل الاستعدادات لتقديم مشروع للدستور، التي رعاها رئيس الوزراء السابق يوشيرو موري، حصيلة لنقاش ممتد على مدى عقد ونصف العقد، بشأن التوجهات الأمنية اليابانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويذكر أن اليابان اتبعت "دبلوماسية دفتر الشيكات"، قبل حرب الخليج سنة ١٩٩١، وكانت تقدم المال بدلاً من الدعم العملي للجهود العسكرية، وكان الزعماء اليابانيون يتشبثون بالأغراض الاستراتيجية والإطار القانوني للتحالف الياباني الأمريكي. وقد أظهرت اليابان بداية، عدم قدرتها على القيام بدور

مختلف في عالم ما بعد الحرب الباردة. وكان كبار المسؤولين اليابانيين يتحدثون باستمرار، عن الوضعية غير المناسبة إلى حد بعيد، لصفقة التحالف مع واشنطن، واستمرار القيود على دور القوات اليابانية المسلحة، خارج نطاق الدفاع عن الجزر والمياه الإقليمية، والأجواء اليابانية. وقد أكدت عمليات إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية اليابانية المشتركة، التي تمت منتصف وأواخر التسعينات من القرن الماضي، الدور المركزي لليابان في استراتيجيات التحالفات الإقليمية الأمريكية، لكن المسؤولين الأمريكيين كانوا يحاولون باستمرار توسيع آفاق التعاون الأمني. وقد سعت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تحديداً، إلى تعزيز التحالف الأمريكي الياباني، متوقعة تحرك طوكيو بحيث تقترب أكثر من وضع القوة "الطبيعية".

ويذكر أن واشنطن دأبت خلال الأعوام القليلة الماضية، على توطيد العلاقة مع جونيشيرو كوزوموي رئيس الوزراء الياباني الحالي، الذي يعتبر عنصراً مهماً في عملية التغيير الداخلي. كما أن مراجعة للأولويات الاستراتيجية اليابانية شاركت فيها مجموعة استشارية رفيعة المستوى، وأجريت بتوجيهات من كوزوموي نفسه، ونشرت نتائجها في أكتوبر سنة ٢٠٠٤، أكدت الحاجة إلى وجود "قوة دفاع مرنة متعددة الإمكانيات والمهام". وأشارت دراسة هذه المجموعة إلى تصاعد القلق من ازدياد القوة العسكرية للصين، ومن الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية الكورية الشمالية، والتهديدات التي نشأت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى الأخطار الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن الصعب أن تكون مقارنة التحديات التي تثيرها هذه التطورات، وتلك التي يتحدث عنها كبار المسؤولين الأمريكيين، مجرد مصادفة.

ويمكن القول أساساً، إن إعادة تقييم الاستراتيجية الأمنية لليابان تعكس حقيقة انتقال مركز الجذب في سياستها الداخلية. ويذكر أيضاً، أن قادة اليسار السياسي الياباني، الذي يزداد تهميشاً، أصبحوا أقل التباساً في فهم تصاعد دور القوة الرئيسية، المهيمنة حالياً في العالم.

وعلى الرغم من أن قادة يابانيين، مثل كوزوموي لا يزالون يدركون تماماً، طبيعة العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فإن رابطة التحالف هذه تعتبر في نظرهم وسيلة نحو حضور ياباني أضخم. وهناك اهتمام خاص باحتمال إدخال تعديلات على المادة التاسعة من الدستور الياباني الذي أعدته

الولايات المتحدة، والذي يشير إلى أن اليابان تنبذ استخدام أسلوب التهديد أو استخدام القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية، وتغيب عنه الإشارة إلى الحق في الدفاع الذاتي الشامل. وبينما تشرذمت هذه المسائل على مدى العقود الماضية، فقد تبدل اتجاه الحراك السياسي خلال الأعوام الأخيرة فقط، نحو تعديل الدستور. وتشكل الإجراءات التشريعية التي أتاحت لليابانيين نشر وجود عسكري لهم في المحيط الهندي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من إرسال قوات حفظ سلام يابانية إلى العراق، خطوات مرحلية في طريق تحقيق تغييرات أكبر. وقد أصبح المعني في هذا المسار أكثر سهولة، بعد الفوز الساحق لكوزومي في انتخابات الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠٥، وتأييد التغييرات من جانب الحزب الديمقراطي الياباني، الذي يعتبر أكبر أحزاب المعارضة. غير أن استمرار معارضة "حزب كوميتو الجديد"، شريك كوزومي في الائتلاف الحكومي، يشير إلى أن إقرار التعديلات الممكنة قد يحتاج إلى بعض الأعوام.

ويتحدث مشروع الدستور للمرة الأولى، عن الإبقاء على "قوات عسكرية لأغراض الدفاع عن النفس"، ويشير إلى رئيس الوزراء بصفته "القائد الأعلى". ويسعى هذا الدستور أيضاً، إلى الارتقاء بدور وكالة الدفاع اليابانية، لتصبح مكانتها في مجلس الوزراء مكافئة للوزارات الأخرى. وعلى الرغم من غياب "حق الدفاع الذاتي" عن مشروع الدستور الحديث، فإن واضعي نصوصه يؤكدون أن مثل هذا الحق سوف يحظى بإقرار صريح عبر تشريع منفصل، بحيث يتيح دوراً يابانياً أكبر، على الصعيد الأمني الدولي، بينما يشير إلى موضوع نشر قوات يابانية داخل نطاق الأراضي الوطنية.

لكن الحكاية التي سادت طويلاً بأن "قوات الدفاع اليابانية"، لا تعني وجود جيش رسمي، تبدو بمرور الوقت أكثر عرضة للشكوك في صحتها، في ظل نية طوكيو تحديد دور أمني متكافئ، ولو لخدمة الهدف الأساسي وهو الدفاع عن اليابان، والمشاركة في عمليات حفظ السلام متعددة الجنسيات، وفي مناطق محددة ذات صلة بالتعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في مجال الصواريخ الباليستية، والجهود المتصاعدة لتحريم أنشطة أسلحة الدمار الشامل، تحت مظلة "مبادرة الانتشار الأمني".

نحو صفقة تحالف جديدة

تبدى الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً، بصفتها شريكاً غير مباشر، بهذه النيات الداخلية اليابانية. وتدرّك طوكيو أنها تعتبر بمثابة خيار الشراكة الأمنية للولايات المتحدة في شرق آسيا، عبر وجود قوات بحرية وجوية أمريكية فيها، ونحو خمسين ألف جندي أمريكي منتشرين في قواعد وتسهيلات داخل اليابان. ويضاف إلى ذلك أن إقامة قواعد وتسهيلات متكاملة، وتعزيز التفاعل مع القوات المحلية يكتسبان أهمية متنامية، في ضوء ازدياد اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، بتدعيم وجود القوة العسكرية الأمريكية في مواقع بعيدة عن الولايات المتحدة، لاستخدامها بصورة فورية عند الحاجة. وإذا لم تحصل الولايات المتحدة على تسهيلات أوسع ومراكز تموين وإسناد في الموانئ والمطارات اليابانية، فإن قدرتها على عرض قوتها في مناطق غرب المحيط الهادي سوف تضعف كثيراً جداً.

بادرت واشنطن وطوكيو أواخر العام ٢٠٠٢، إلى إجراء مشاورات في ما بينهما بشأن مستقبل تحالفهما، تضمنت على غير العادة، طيفاً واسعاً من القضايا، وذلك كجزء من عملية إعادة نظر أضخم في الاستراتيجيات الدفاعية الإقليمية الأمريكية. إلا أن إعادة النظر في التحالف الأمريكي الياباني، واجهت في أي حال، عراقيل ومشاكل قوية، لها صلة إلى حد كبير بحساسيات السكان المحليين اليابانيين، والمشاحنات المتواترة بين المدنيين وأفراد القوات الأمريكية، وقضايا تخريب البيئة، المرتبطة بالعمليات العسكرية الأمريكية. وتجلب هذه الخلافات بوضوح في جزيرة أوكيناوا، حيث يوجد نحو نصف القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في اليابان، والتي طالما سعى سكانها المحليون إلى نقل التسهيلات الأمريكية بعيداً عن الأماكن ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

وقد فشلت على مدى يقارب قرناً من الزمن، جهود التوصل إلى اتفاق لتغيير موقع قاعدة "فوتينها" الجوية التابعة لقوات مشاة البحرية الأمريكية "المارينز"، وفشل الجانبان في ردم هوة الخلاف بينهما للاتفاق على موقع جديد لهذه القاعدة. وقد بدأت الجهود الخاصة بعملية الانتقال بعد تعرض تلميذات يابانيات للاغتصاب من جانب جنود أمريكيين. وقد عبر السياسيون الأمريكيون، بصراحة أحياناً، عن شعورهم بالخيرة والإحباط، بسبب الوتيرة الفاترة للمفاوضات. وقد بدا أن المفاوضات كانت قد وصلت إلى ذروتها

أواخر أكتوبر ٢٠٠٥، عندما أعلن ريتشارد لوليس، نائب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية في مناطق شرقي آسيا والباسيفيكي، عن الاستياء الشديد، بسبب الضعف الذي يلحق بالتحالف بين الدولتين "بسبب ذلك الحوار الذي لا نهاية له، حول قضايا هامشية وضيقة". وأكدت واشنطن شعورها بالإحباط، عبر إحجام دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي، عن زيارة اليابان خلال جولته الآسيوية في أكتوبر ٢٠٠٥، والتي حملته إلى كوريا الجنوبية والصين ومنغوليا.

وقد كُسر هذا المأزق على نحو مفاجئ، في خضم هذه التوترات، إذ أعلنت قيادة الأسطول البحري الأمريكي في السابع والعشرين من أكتوبر، عن التوصل إلى اتفاق مع اليابان بشأن انتشار حاملة الطائرات "نيميتز كلاس" سنة ٢٠٠٨، في يوكوسوكا. ويعني هذا الاتفاق السماح لليابان بوجود حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية، في مياهها، وذلك بعد تقاعد حاملة الطائرات "يو.إس.إس. كيتي هوك"، وهي إحدى حاملتي طائرات تعملان بالطاقة التقليدية، ولا تزالان في الخدمة العملية. وأجرى بعد يومين من ذلك الإعلان، وزيرا الخارجية والدفاع في كلٍّ من الدولتين جولة أخرى من مفاوضات "اثنان زائد اثنان"، في العاصمة الأمريكية واشنطن.

وخلافاً للبيان المشترك الذي صدر عن اللقاء السابق بينهم في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٥، فقد حددت الوثيقة التي أعدتها في التاسع والعشرين من أكتوبر اللجنة الاستشارية الأمنية، البنود التي تحكم الأدوار الثنائية، والمهمات والإمكانات، وتضمنت خمس عشرة ساحة منفصلة للتعاون الدفاعي، وسبع خطوات لتعزيز السياسات وتنسيق العمليات الحربية. وتشمل هذه الخطوات دعم التخطيط الثنائي في حالات الطوارئ (متضمنة تعزيز استخدام القوات الأمريكية تسهيلات الموانئ والمطارات اليابانية)، وزيادة المشاركة في المعلومات والتعاون الاستخباري، وتقوية قدرات القيام بالعمليات المشتركة، وزيادة التنسيق في مجال أنشطة دفاعات الصواريخ الباليستية.

وحدد البيان المشترك أيضاً، أسس اتفاق تمهيدي حول اقتراحات أمريكية ظلت معلقة لفترة طويلة، وتعنى بزيادة كبيرة في التنسيق الميداني العسكري بين الدولتين في عدة مرافق وتسهيلات يابانية. وسوف يشمل ذلك الاتفاق وجود أنشطة مشتركة في قاعدة يوكوتا الجوية (بها في ذلك التشارك في موقع التحكم والقيادة

الجوية)، كما يشمل تعزيز ترتيبات القيادة والتحكم للقوات الأمريكية في معسكر "زاما" ونشر نظام "إكس باند" الراداري الأمريكي، الخاص بالدفاعات ضد الصواريخ.

وعدا تصاعد موقع طوكيو بصفتها الحليف المحوري الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمار هذه التطورات تتعلق بإعادة النظر في وجود القوات والتسهيلات الأمريكية العسكرية في أوكيناوا. فهي تتضمن نقل موقع قيادة القوة الأمريكية الثالثة للعمليات الطارئة إلى جزيرة غوام، وخفض عدد قوات مشاة البحرية الأمريكية في الجزيرة من ثمانية عشر ألف عسكري إلى أحد عشر ألفاً.

وقد عملت الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية بشأن مستقبل موقع المحطة الجوية لمشاة البحرية، بهدف التوافق مع المخاوف المحلية اليابانية، الخاصة بسلامة البيئة والتخريب الذي تتعرض له، لكن موضوع تقديم تنازلات أخرى بشأن المرافق الجوية الأمريكية لا يزال قيد الدرس والمراجعة. ووافقت طوكيو كذلك، على نقل الموقع الخاص بحاملات الطائرات من أتسوغي إلى إيواكوني، حيث يتوقع أن يكون المكان الجديد أقل إزعاجاً للسكان المدنيين.

وقد تكون اعتبارات استراتيجية أكبر، هي التي أملت التوصل إلى حلول لهذه القضايا الخلافية الشائكة، علماً أن بعضها لا يزال قيد البحث، وهو ما يمكن أن يعوق أو يؤخر التوصل إلى اتفاق نهائي.

ومعلوم أن الدولتين تواجهان متطلبات أمنية واضحة، ومنها تعزيز حرية الوصول الإقليمي، وتمكين الولايات المتحدة من القيام بالعمليات التي تحتاج إليها، والحفاظ على أهمية بقاء العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة بالنسبة لليابان، حتى في ظل استمرار اهتمام طوكيو بزيادة قدراتها ومسؤولياتها الخاصة. لكن الاحتياجات والمتطلبات المحلية ما زالت تلعب دوراً رئيسياً استثنائياً في الحسابات اليابانية.

الطريق المستقبلي

تبقى اليابان والولايات المتحدة شريكتين في تحالف وطيد جداً، وتجد كل منهما نفسها مرتبطة بالأخرى، كما لم تكونا في أي وقت مضى. وتقوم كل من طوكيو وواشنطن بدور المنعش والمعزز للاحتياجات

الاستراتيجية والميدانية، إحداهما للأخرى. لكن هذه الترتيبات والتفاهات تسبب في ما يبدو، نفوراً متزايداً من جانب آخرين في المنطقة، وخاصة من الصين وكوريا الجنوبية.

وقد شهدت العلاقات بين بكين وطوكيو، وبين سيؤول وطوكيو، تدهوراً حاداً خلال العام الماضي. وترى كل من الجارتين أن اليابان (في ظل غطاء الحماية السياسية التي توفرها علاقات وطيدة لم يسبق لها مثيل مع الولايات المتحدة) تسعى للاضطلاع بدور سياسي وعسكري غير مشروع. وتتضمن المخاوف الصينية التركيز الجاري حالياً بشكل محدد على زيادة القدرات العسكرية الميدانية اليابانية، وعلى التحالف الأمريكي - الياباني، وهو ما تفصح عنه المشاورات والاتصالات الحديثة بينهما. وترى بكين أن هذا التحالف الذي سبق أن تجنب موضوع الحاجة إلى تحديث الدفاعات اليابانية، ورسم سياسة أمنية يابانية أكثر طموحاً، أصبح الآن يعتبر هذه القضايا محور اهتمامه تحديداً. وتعتبر الصين أيضاً، أن الإعلان الصريح لأول مرة من جانب طوكيو وواشنطن خلال مباحثات "اثنان زائد اثنان" في فبراير ٢٠٠٥، عن تشجيع التوصل إلى "حل سلمي للقضايا المتعلقة بمضيق تايوان من خلال الحوار"، يوضح أن تغيير الدور الاستراتيجي لطوكيو في المنطقة أصبح هدفاً استراتيجياً مشتركاً للولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

إن اليابان تتحرك باتفاق واضح في الآراء مع واشنطن، نحو انتزاع دور أمني يصطبغ بازدياد وفق طموحاتها وأهدافها. إلا أن عدم وجود إطار أمني إقليمي مشترك، تقبل به طوكيو وجيرانها، ينذر بإمكان تصاعد صراعات القوة، التي يمكن أن تتسبب في اضطراب شرق آسيا كله.

بناء السيادة من أجل الأمن

بارنيت روين

العنوان: بناء السيادة من أجل الأمن

الكاتب: بارنيت روبين

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٥ ص ص. ٩٣-١٠٦

نُشرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليقات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ©٢٠٠٥. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥.

لا يُسمح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبق من الناشر.

Original Title: **Constructing Sovereignty for Security**

Author: Barnett R. Rubin

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 4, Winter 2005, pp. 93-106.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

بارنيت روين*

اقترح التقرير الصادر في ديسمبر ٢٠٠٤ عن "الهيئة العليا للأخطار والتحديات والتغيير" التي شكلها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تشكيل "بعثة بناء السلام" بمشاركة حكومات متعددة، وذلك بهدف المراقبة والإشراف على عمليات الأمم المتحدة في مجال إعادة إعمار الدول بعد إنهاء النزاعات المسلحة. ويقترح التقرير تحويل هذه اللجنة أو البعثة سلطة ممارسة رقابة مالية على ميزانية "صندوق بناء السلام" الذي ستظل الإمكانات متوفرة لخزينته قبل بدء العمليات، وسيحتوي على مساهمات غير محددة. وتعتقد هذه الهيئة أن من شأن إنشاء مكتب متخصص بهذه المهمة ضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يدعم عمل هذه البعثة، واقترحت أن يُسمى "مكتب دعم بناء السلام".

ويذكر أن اللاعبين الدوليين يخشون من ضمن عواقب الحروب انتشار التفكك والانقسام والنزاعات القبلية في الدول الممزقة بالحرب. وتشير توصيات الهيئة العليا الدولية بهذا الشأن في أي حال إلى إدراكها أن حالات الانقسام وتشردم السلطات والنزاعات التي يعيشها المجتمع الدولي تلعب دوراً معوقاً بشكل كبير في وجه تنفيذ ما تدعوه الأمم المتحدة "بناء السلام". ومن الممكن أن يسهم تشكيل هيئة موحدة متعددة الجنسيات وذات صلاحية في اتخاذ القرارات في أن تتمكن هذه الهيئة من القيام بدور يماثل أدوار الحكومات

*بارنيت روين هو مدير قسم الدراسات وزميل أول في مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك. عمل بارنيت في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠١ مستشاراً خاصاً للأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفغانستان، وذلك خلال المفاوضات التي أسفرت عن إبرام اتفاقية بون. ومن بين كتب بارنيت "دماء على عتبات الباب: سياسة منع الصراعات العنيفة"، الصادر في عام ٢٠٠٢، و"تفتت أفغانستان: تشكيل الدولة والانهيار في النظام الدولي"، الصادر في عام ٢٠٠٢، (الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، وكتاب "البحث عن السلام في أفغانستان: من الدولة العازلة إلى الدولة المنهارة". الصادر في عام ١٩٩٥.

١- تقرير الهيئة العليا الخاصة بالأخطار والتحديات والتغيير، الصادر بعنوان "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" تحت رقم A/59/565، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤) وتقرير: بحرية أكبر: نحو تنمية وأمن وحقوق إنسانية للجميع"، رقم A/59/565. الموقع الإلكتروني

الوطنية في ما يتعلق بتلقي المساعدات، ويتيح الفرصة لتطبيق توصيات تقرير الأخضر الإبراهيمي^٢ بشأن "المهام المتكاملة".

وقد منعت الحساسيات السياسية هذه الهيئة من استخدام مصطلح "إعمار الدول"، علماً أن مثل هذه العمليات تقوم بمهمة مناقضة، حيث تساعد آخرين على بناء دول مستقلة وذات سيادة. وتمثل هذه المهام النسخة الحديثة من مهمة أمنية طويلة المدى تم الحفاظ على استقرارها المظهري من جانب القوى العظمى، لكنها يجب أن تُمارَس الآن في عالم تحكمه سيادة قوة عالمية وحيدة. غير أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو. بوش، تردد في اتباع هذا المنهج على الرغم من أن إدارته تبنت سياسة الحرب الوقائية على أساس أحكامها الفردية نُجَاه الحكومات التي يمكن أن تمثل تهديداً للأمن الأمريكي. فقد أدى عجز هذه الإدارة عن تخفيف العراقيين أو الشركاء الدوليين على التعاون مع نظام الاحتلال إلى أن تُضطرَ واشنطن إلى دعوة الأمم المتحدة للمساعدة على عملية نقل السيادة والسلطة إلى العراقيين، وهي التي لم تكن ترغب بداية في إشراك المنظمة الدولية في هذا الدور.

وتظهر هذه العودة الأمريكية إلى الأمم المتحدة على الرغم من الاختلافات السياسية بين مؤيدي بناء السلام بمشاركة أطراف متعددة وبين المدافعين عن الحروب الوقائية أن مثل هذه المهام يُفترض أن تنسجم مع المحيط الدولي العام. وكانت القضية المركزية للبيئة الدولية خلال نصف القرن الماضي تتمثل في استبدال الشرعية الإمبريالية أو الاستعمارية بشرعية السيادة الوطنية على الصعيد العالمي. ويتضمن دستور الأمم المتحدة مبدأً خاصاً بهذا الشأن، لكن تركيبة المنظمة الدولية جعلت التلاعب بهذا المبدأ خياراً متاحاً للقوى العظمى للتعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية وفق مصالحها الخاصة.

٢- تقرير الهيئة الخاصة بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (تقرير الأخضر الإبراهيمي) A/55/305=S2000/809.

من الاستعمار إلى بناء السلام

تستخدم دول وحكومات عدة مصطلحات لعمليات مثل "بناء السلام" و"إعادة الإعمار بعد الصراعات" و"بناء الأمم والدول" و"تحقيق الاستقرار"، وذلك بأساليب تخرج بهذه المصطلحات عن مضمونها التاريخي.

ويوضح استخدام المصطلحات المختلفة وأنماط ودرجات الخلافات السياسية بشأن التدخل في أفغانستان والعراق ودارفور أن مثل هذه المصطلحات لا تعبر عن مشروع واحد. وقد كان لسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأمن في مواجهة الإرهاب والتحديات التي تواجهها هيمنتها الاستراتيجية آثار تختلف عن السعي إلى تحقيق الأمن عبر عملية إنشاء "حكم عالمي". وتمثل هذه المناهج ردود فعل مختلفة على مشكلة عامة، وهي صيانة النظام والأمن بغض النظر عن تعريف مفهومها في نظام عالمي يزداد انصهاراً وتكاملاً، وينتظم سياسياً حول سيادة دولة عالمية.

وقد ظلت القوى الأكبر لقرون مضت تتدخل في محيطها ومناطق جوارها لإنشاء أشكال أنظمة مقبولة سياسياً. وقد حاولت في البدء إمبراطوريات غير متصلة إقليمياً، (الصينية والرومانية والمايانية)، تحقيق الاستقرار في علاقاتها مع شعوب متمردة تعيش بجوارها.

وقد نشأ في أوروبا بعد اعتماد معاهدة ويستفاليا نظام أكثر ترابطاً يقوم على وجود دولة ذات حدود متعارف عليها، لكن السعي إلى تحقيق الأمن والمكاسب على حساب مناطق الجوار تطور واتسع ليتحول إلى تنافس استعماري بين الدول في أوروبا وبقية العالم. وقد حاولت الدول الأوروبية ضمان تحقيق مصالحها عبر ضم أراضي جديدة إليها، أو السيطرة من خلال الزيجات الملكية، أو فرض حكم استعماري مباشر أو غير مباشر، ودعم الدول التي تلعب دور المناطق العازلة، وإقامة استيطان في مناطق عبر استقدام مهاجرين من أوروبا، وشن نمط محدد من الحروب ضد الشعوب الأصلية المتمردة، ونمط آخر من الحروب في أوساط تلك الدول ذاتها. وعملت الدول الأوروبية على تنظيم التنافس بينها وجعله أكثر قابلية للتوقع المسبق، عبر عقد لقاءات أوروبية مثل "مؤتمر برلين" الذي حاول تشكيل قسم دائم للحكم الاستعماري في أوروبا. وقد

تعاونت تلك الدول للمرة الأولى على فرض إطار نظام مشترك لحكم العالم كله، وهو نظام وضع معايير سياسية وقانونية غير متساوية لأوضاع المناطق والشعوب المختلفة.

وكان إنشاء مثل هذا الإطار العالمي المشترك شرطاً مسبقاً لتغييره، وتجلّى ذلك في الإطار العالمي الجديد للتطور الأمني، والذي ورد ضمن نظام تأسيس هيئة الأمم المتحدة فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولم تقتصر نتائج تلك الحرب على هزيمة الفاشية، بل أنهت الإمبريالية الاستعمارية كواقع شرعي ومنطقي. وتمثلت أولى مهمات الأمم المتحدة في المراقبة والإشراف على إنهاء الاستعمار وبسط مفاهيم النظام الدولي للسيادة الوطنية الواردة في دستور المنظمة الدولية، ليشمل العالم بأسره، وهي عملية استمرت عبر قيام الأمم المتحدة بالإشراف على عملية استقلال تيمور الشرقية في عام ٢٠٠٢.

وقد تجسد الصراع على بناء دول ما بعد العهد الاستعماري، خلال فترة الحرب الباردة، في شكل مشروعات أجنبية متنافسة من جانب نظامي تحالفات تقودهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ووضعت الدول الناشئة بعد العصر الاستعماري نفسها ضمن العلاقات الاستراتيجية المتعلقة بالحرب الباردة. وكانت بعض تلك الدول تعمل للحصول على المساعدات عبر تبني هياكل وسياسات أو التظاهر بتبني هياكل وسياسات يدعمها هذا الطرف أو ذاك من بين القوى العالمية المتنافسة.

وقد حرر انتهاء الحرب الباردة هيئة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية وجعلها قادرة على إبدال التبعية الأحادية بجهود بناء متعددة الدول، وبخاصة في مرحلة ما بعد إنهاء الصراعات.

وقد عكست موافقة مجلس الأمن الدولي على تفويض الأمم المتحدة للقيام بهذه العمليات والجهود انتهاء التنافس الاستراتيجي العنفي وتراجع المصالح التي كانت تتحكم بتلك الدول. وتراجع بذلك اهتمام ومصالح القوى الكبرى في تخريب أو دعم مثل هذه الجهود.

وأثبتت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون عرضة للهجوم حتى من أضعف دولة، فأوقدت هذه الهجمات مجدداً شعلة الاهتمام الاستراتيجي للقوميين الأمريكيين بالمناطق المحيطة. غير أن نظام السيادة الدولية يتطلب دولاً ومنظمات دولية قوية للعمل من

خلال مؤسسات تلك الدول. وتسعى عمليات ما بعد الحرب الباردة إلى تغيير صورة الدول، وذلك بدلاً من استيعابها ضمن وحدات أخرى أكثر قوة^٣.

الاستقرار وبناء السلام

إذا رجعنا إلى الأساسيات، فإن بالإمكان القول إن تشكيل الدول يتألف من طبيعة حركة ثلاثة مصادر سياسية متداخلة يتوقف أحدها على المصدرين الآخرين، وهي: القدرة على القسر والإجبار ووجود المال وتوفر الشرعية؛ حسب تصنيف تشارلز تيلي. وتمارس السلطة أو جهة السيادة الإجبار والقسر في شكل ما ندعوها تفاعلاً "المؤسسات الأمنية"، والتي تراول احتكار فرض السيطرة "الشرعية" على منطقة محددة. وتحتاج الدولة إلى التراكم المالي لتأمين دخل وعائدات للإنفاق على خدماتها ومهامها.

وتكرس الممارسة الثقافية والرمزية النظر إلى استخدام القوة والعائدات العامة باعتبارها عملاً مشروعاً، وتربطها ضمن نسيج مقبول لإقناع الشعب بالامتثال والتصرف طوعاً كمواطنين. وتمارس الدولة سلطتها وقوتها من خلال اعتبار نفسها منتدباً لمجتمع متخيل، وهو الشعب.

وقد جرى تاريخياً حشد واستخدام هذه المصادر بمنظومات مفاهيم مختلفة لبناء أو تدمير أو تخريب الدول. وخلافاً للنظرة القومية الجغرافية التاريخية، فإن الدول لا تنشأ في عزلة، بل تقيم علاقات بعضها مع بعضها الآخر، وذلك كجزء من نظام متعدد الدول. وتحتاج الحدود التي بين الدول إلى وجود دول على جانبي تلك

٣- روبرت جاكسون وكارل روزبيرغ:

Why Africa's weak states persist: The Empirical and the Judicial in statehood

مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، ١٩٨٢، الصفحات ١-٢٤.

انظر أيضاً، ترجمة حديثة لمايكل بارينت بعنوان:

The New United Nations Politics of Peace: From Juridical Sovereignty to Empirical Sovereignty. Global Governance, vol 1 No. 1 Winter 1995

الصفحات ٧٩-٩٧.

٤- تشارلز تيلي:

Coercion, Capital, and European States, AD 990-1992

(أو كسفورد: بلاكويل، ١٩٩٢).

الحدود. ولم يكن سور الصين العظيم بمثابة حدود بالمفهوم الحديث، لأن "المملكة الوسطى" لم تكن تعترف بأي هُوية مماثلة لها في الجانب الآخر.

وقد حددت مواقع الدول في أنظمة الأسواق والاستراتيجيات الدولية إلى حد بعيد طريقة تشكيل هذه الدول وتطور بعضها كدول تجارية كثيفة المال، بينما تطورت بعض الدول ككيانات أكثر عسكرية تتمتع بكثافة القوة القسرية. وحصلت بعض الدول الأخرى على موارد من الاستثمارات أو الفتوحات والغزوات الخارجية، بينما اتبعت دول أخرى أسلوب التنمية الاقتصادية المحلية أو علاقات التعاون الخارجية.

أدى تعميم حالة الدولة ذات السيادة وتكريس مبدأ تكامل أراضي الدول القائمة وفق نظام الأمم المتحدة إلى تحول في المناخ أمام بناء الدول العصرية. وكان الحكام يصارعون ويتعاملون خلال مرحلة بناء الدول في أوروبا مع عناصر (أصبحت تُسمى المواطنين) بهدف الحصول على الإمكانيات اللازمة لشن الحروب ضد التهديدات الخارجية.

وأصبح الحكام في عالم ما بعد الاستعمار يصارعون ويتعاملون مع قوى خارجية لاكتساب الدعم أو المال من أجل حماية أنفسهم من التهديدات الداخلية. وأصبح المواطنون يُجرّدون من حقوقهم عندما أخذ الحكام يتطلعون إلى شركاء خارجيين، بدلاً من مواطنيهم، كمصدر للقوة. ولم تكن طموحات القوى الخارجية تقتصر على القلق بشأن الاستقرار السياسي، بل تعدت ذلك إلى التنافس الاستراتيجي الناشئ عن مناخ الحرب الباردة، والذي أصبح الآن يُدعى الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية.

تُحدث عملية تشكيل الدولة الفاعلة تغيرات عدة في النظام الدولي، بما في ذلك الانتقال من حالة العلاقات مع الدول الأخرى إلى التركيز على العلاقات الداخلية للدولة والتحول المفاجئ في مسألة الشرعية وقدرات دول ما بعد العهد الاستعماري، وهو ما أدى إلى تنافس شرس وإلى انهيار العديد من الدول والأنظمة. وقد انهارت دول مثل سيراليون وليبيريا بسبب الضعف في أهميتها الاستراتيجية، والذي رافقه مع توفر الموارد اللازمة لتمويل المعارضة المسلحة. وانهارت دول مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب التنافس السياسي من جانب القوى الدولية أو الإقليمية، والذي دمر الدول الضعيفة. وولدت هذه

التحولات المفاجئة الكثير من النزاعات الداخلية المسلحة خلال عقود عدة مضت، وتدخلت فيها أطراف دولية فاعلة.

يسعى المشاركون في عمليات بناء السلام أو الاستقرار إلى استخدام المصادر الأجنبية من النوع ذاته لإقامة دول مقبولة في مناطق تمثل تهديداً واضحاً للاعبين الأقوياء. وقد يأتي التهديد من محاولات السيطرة على دولة يحكمها زعيم مناهض لنظام "الوضع الراهن" أو الأمر الواقع (الدول "الحمراء" هي أكثر ما يزعج الولايات المتحدة الأمريكية) أو انهيار سبل السيطرة تحت تأثير المنافسة الاستراتيجية أو الاقتصادية (وهي الدول التي تسمى الفاشلة أو المنهارة، وتمثل القلق الأكبر لدى المهتمين عالمياً بالشؤون الإنسانية). وتهدف هذه العمليات إلى بناء الدول. وقد يتم ذلك أحياناً من خلال مرحلة انتقالية تحت إدارة أو احتلال دولي. وهي تهدف كذلك إلى جعل مثل هذه الدول عناصر فاعلة في السيطرة على أراضيها وسكانها. ويمثل المدى الذي تستطيع بموجبه الدول ممارسة دورها حسب المصالح المحددة خارجياً، وما إذا كانت منسجمة مع القوى والمعايير الدولية ما يسميه غسان سلامة "مشكلة الشرعية المزدوجة" في العملية العالمية لبناء الدولة.

تدويل بناء الدولة

تتناقض مبادئ الدول والمنظمات المنخرطة في هذا الجهد، في الأغلب، مع الهدف من إنشاء الدولة. فمن المعروف أن بناء دولة ذات شعب يعني إقامة مركز سيادة وسيطرة يتمتع بالمرجعية السياسية التي لا تشبه بالضرورة إقامة تحالف لمحاربة الإرهاب. وتتكون العمليات متعددة الجنسيات، في الأغلب، من تراصف القدرات المتوفرة، ومنها المساعدات الإنسانية والقوة القتالية وحفظ السلام والدعم والتوجيه الاقتصادي ودعم المجتمع المدني ومساندة الديمقراطية، دون أن توجد لها استراتيجية مترابطة. ويتطلب صانع القرار الاستراتيجي قدرة على القيادة وسلطة مالية على العملية برمتها، وهو ما يُعتبر جوهر اقتراح تقرير

الأخضر الإبراهيمي بشأن "المهام المتكاملة". لكن الأدوات الرئيسية في التخطيط الاستراتيجي تبقى في الأغلب بلا نهاية، وتحفل بلقاءات "التنسيق" التي لا تنتهي بين المنظمات المتنافسة، وتفتقر إلى الإطار الذي يساعد على تجميع برامج تلك المنظمات في "خطة" واحدة^٦.

وتستفيد مثل هذه العمليات من الأنماط ذاتها من المصادر التي تتطلبها العمليات الأخرى لبناء الدول، وهي: الإقناع القسري وتوفر المال وقيام الشرعية. والمهام الأساسية للإجراءات الأمنية هي حفظ السلام وتطبيق الصيغ الأخرى من الإجراءات الأمنية الدولية للمراحل الانتقالية وتفكيك الميليشيات غير النظامية أو الرسمية التي تصارع ضد احتكار الدولة للقوة القسرية (تفكيك العسكرية ونزع السلاح وإعادة الدمج في المجتمع) وبناء قوات أمن جديدة تُسمى إصلاح قطاع الأمن، وهو ما يمكن الدولة من ممارسة احتكار القوة. ويفتح إكمال مهام إنهاء العسكرية ونزع الأسلحة والدمج الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن المجال لخروج القوات الأمنية الدولية. وهذه المهام حيوية جداً لتطوير قيام حكم شرعي، حيث إنها تسمح بتحقيق ما يسميه أنطوني غيدنز "إقصاء العنف من الإدارة والعملية السياسية. وهذا هو المسار الذي يميز مهام الجيش والشرطة، حيث يجري فصل الشؤون الداخلية للدولة التي تنظم القوانين مجريات أمورها وفصل الإدارة والنظام الاجتماعي المحلي عن العلاقات الخارجية التي تنظمها الدبلوماسية وتحقق للدولة بذلك القدرة العسكرية وتوازن القوة^٧.

القوة القسرية والأمن

يتنوع التوزيع الأولي لوسائل العنف في هذه العمليات. ففي حالات الحروب الأهلية وبين الدول المتماثلة، تكمن المشكلة في ضعف الاحتكار الشرعي للقوة. ويدمر تغلب القوات الأجنبية على الأنظمة المهزومة الاحتكار القائم مسبقاً للعنف، والذي تعتبره القوة الغازية غير مشروع.

٦- تقرير الأخضر الإبراهيمي

٧- أنطوني غيدنز: "الدولة والعنف"، (مطبعة جامعة كاليفورنيا - بيركلي ولوس أنجلوس، ١٩٨٧).

وتثير مثل هذه التدخلات حالات تمرد يتعين على النظام الجديد في الدولة أن يتعامل معها أو يقضي عليها، وقد تنجح هذه الحركات المتمردة في تطبيق أجندتها الخاصة ببناء الدولة.

يمكن للمرء أن يصف الوضع الأمني قبل شن العمليات، حسب توصيف تشارلز تيلي للتحديات التي تواجه بناء الدولة، وهي تحديداً درجة تراكم وتركيز العنف. ويعني "التراكم" كمية ووسائل العنف المتوافرة، بينما يعني "التركيز" مدى اتساع توزيع السيطرة على هذه الوسائل. وكانت أفغانستان على سبيل المثال تعاني درجة عالية من التراكم ودرجة متدنية من التركيز (بوجود مجموعات مسلحة كثيرة، لديها الكثير من السلاح)، بينما توافرت لتييمور الشرقية درجة منخفضة من "التراكم" ودرجة عالية من التركيز (بوجود مجموعات مسلحة قليلة لديها القليل من السلاح). ويمثل توافر درجة متدنية من التراكم ودرجة عالية من تركيز الأسلحة مترافقة مع درجة عالية من الشرعية أو التوافق وبيئة مفضلة لحفظ السلام. غير أن الدرجة العالية من التراكم والدرجة المرتفعة من التركيز تتطلبان قوات دولية أكثر تتمتع بسلطات انتدابية أكثر شدة وردعاً.

وقد استفادت مهمات حفظ السلام في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي من الموافقة التامة على وجودها بين أوساط الأطراف المتحاربة والشرعية الكاملة لعملياتها بين تلك الأطراف. وهذه الحالة هي ما يُسمى "دمقرطة أمراء الحروب" التي تسرح بموجبه الجماعات المسلحة أفرادها طوعاً بهدف حل معضلة أمنية تتطلب إجراءات لبناء الثقة وشفافية يعززها الموكلون بحفظ السلام^٨.

لكن الوضع يختلف عندما تواجه الاتفاقيات توافقاً أقل، حيث تكون بعض الجماعات خارج تلك الاتفاقيات، أو عندما لا يتوافر اتفاق أساساً، فلا يمكن عندئذ أن يقتصر دور القوى المتدخلة من الخارج على حل مشكلة أمنية فحسب. وقد حظي التدخل العسكري لدحر حكومة طالبان و"القاعدة" في

٨- باربرة والترز وجاك ستايدر (تحرير): "الحروب الأهلية وانعدام الأمن والتدخل"، (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٩).

راجع أيضاً، دراسة ليونارد وانتشيكون: "تناقض ديمقراطية أمراء الحروب: تحقيق نظري".

مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد الثامن والتسعون، العدد الأول (٢٠٠٤)، الصفحات ١٧ - ٢٣.

أفغانستان، على سبيل المثال، بشرعية واسعة النطاق على الصعيدين الدولي والداخلي، لكن كان لا بد من ممارسة الضغوط للحصول على موافقة قوى التحالف الشمالي للمشاركة في الحكم حسب اتفاقية بون في الخامس من ديسمبر ٢٠٠١. ولم تكن الجماعات المندحرة، أي طالبان و"القاعدة"، طرفاً في اتفاقية بون، علماً أن نجاح بناء الدولة في أفغانستان يتطلب إما إزالتها أو العمل معها.

لكن غزو العراق كان أقل شرعية، لأن مجلس الأمن الدولي لم يوافق عليه، كما أن نسبة مهمة من الشعب العراقي ما زالت تحاربه، بالإضافة إلى أن أجزاءً من الشعب العراقي التي توافقت على النتائج السياسية للغزو تبدو الآن وكأنها تريد من الغزاة أن يغادروا.

يجب أن تتضمن عمليات بناء الدولة بعد الصراعات الداخلية المسلحة خطوات لتسريح ونزع سلاح وإعادة دمج الفئات المتحاربة وإجراء تغييرات في الهيئات الأمنية الحكومية. ويجب في حالات الدول القمعية والعرقية والعنصرية (مثل السلفادور وجنوب إفريقيا وبورندي) أن يتم إبعاد التأثيرات السياسية عن عمل قوات الأمن وإلزام هذه القوات بالعمل ضمن قواعد القانون. ويجب في حالات انهيار الدولة (أفغانستان مثلاً) أن يتم إنشاء قوات أمن وتدريبها وتمكينها من التصرف ضمن قواعد القانون.

تعتبر جميع هذه الخطوات ذات طابع سياسي كثيف. ويعني فرض الأمن حسب رأي البعض جعل الذين يهددون الأمن يشعرون بعدم الأمن. وفي أفغانستان، كانت لكل من اللاعبين المختلفين أغراض أمنية مختلفة. فقد جاءت قوات التحالف لضمان الأمن للأمريكيين ضد تنظيم "القاعدة" ثم تحقيق الأمن لحكومة أفغانستان في مواجهة حركة طالبان، وحصلت في البداية على الدعم من القادة وأمراء الحرب المحليين. وكان من المفترض أن توفر "قوة الدعم الأمني الدولية" الأمن للإدارة الأفغانية أمام ضغوط أمراء الحرب وتساعد الحكومة في الوقت ذاته على إقامة مؤسسات أمنية جديدة وإدارة عملية الانتقال السياسي إلى مرحلة الحكومة التمثيلية التامة.

وكان تعريف المنظمات غير الحكومية للأمن يعني تمكين عمال الإغاثة المدنية من الوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى الإغاثة والمساعدة. وتوقع المدنيون الأفغان أن يوفر وجود قوة دعم أمني الأمن لهم وللممتلكاتهم، لكن لم تكن لدى أي قوة دولية أوامر بتوفير مثل هذه الحماية للأفغان.

يرتبط تسريح الميليشيات وبناء الهيئات الأمنية بشكل وثيق بتطوير وقيام مؤسسات سياسية جديدة. ومعلوم أن المجموعات المسلحة تصبح سياسية تلقائياً عندما تكون الدولة والمؤسسات السياسية ضعيفة وكذلك يصبح اللاعبون العسكريون والاقتصاديون إذا أرادوا البقاء في الصورة. لكن تطبيق اتفاقية سلام نموذجية يتطلب نزع سلاح الجماعات المسلحة، وذلك مقابل ضمانات بالسماح لها بالممارسة السياسية بعيداً عن العنف. غير أن هذه الجماعات لا تستطيع في الأغلب ممارسة قدر كبير من السلطة ضمن السلك المدني، ويجب التعامل معها بالقوة أو بالتعويضات. ويمكن أن تنضم أرتال المقاتلين إلى قوات الأمن الجديدة، لكن مثل هذا القرار السياسي يكون محفوفاً بالأخطار، لأن أولئك يُرجَّح أن يتم تسييسهم أو يفسدوا القوات الجديدة، كما أن من الصعب الإبقاء على ولاء مقاتلي حروب العصابات كعملاء أمنيين.

ويُعتبر تدريب وإصلاح المؤسسات الأمنية عملية سياسية أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن روح الجماعة التي تتخذ المظهر الديني، والتي تسود الجماعات المسلحة تنبع من حاجة الفرد إلى الإيمان بعمق شديد، بشيء يجعله يستحق أن يخاطر بحياته من أجله. ويحتاج إنشاء جيوش وقوات شرطة فاعلة إلى وجود سلطة وطنية يمكنها الفوز بولاء مثل هذه القوات وعدم الاكتفاء بتدريبها التقني فقط. ويعتمد إعداد الضباط تحديداً على انسجامهم واستعدادهم المعنوي لخدمة الهدف الذي سيعملون من أجله. وهكذا، فبينما يُعتبر توفر الأمن الفاعل مهماً لإجراء الانتخابات الموثوق بنتائجها وغيرها من العمليات السياسية، فإن العمليات السياسية التي تستطيع بناء قيادات وطنية شرعية وموثوق بها تُعتبر مهمة أيضاً لإنشاء قوات أمن فاعلة. وليس من الغريب القول إن كل انتخابات أولى تحتاج باستمرار إلى قوات أمن دولية.

وإذا لم تستطع الدولة تحمل التكاليف المتواترة لقوات الأمن التي لديها، فإن استقرارها سيظل باستمرار مهدداً بالأخطار. ولا تستطيع أي دولة الاستمرار طويلاً في تمويل جيشها وشرطتها من خلال القوى الأجنبية. ويمكن للجيش الوطني الأفغاني الذي تموله الولايات المتحدة بالكامل، وينتشر بوجود "مدرين" أمريكيين لا يبارحونه أن يبقى هكذا كخطوة انتقالية فقط. فعلى الدول أن تطور في المحصلة قدراتها الاقتصادية والمالية للإنفاق على قواتها الأمنية. ولا بد من وجود قوات أمن فاعلة في سبيل تأمين النمو الاقتصادي والتراكم المالي وجباية إيرادات الدولة والقضاء على الاقتصادات الموازية غير الشرعية وغير الخاضعة للضرائب مثل تهريب المخدرات وغيره من أشكال التهريب. ولذلك، فإن من بين مهمات

قوات الأمن الدولية الانتقالية تعزيز القدرة المالية تحديداً لحكومة أفغانستان وتوفير الأمن لحقوق الملكيات، وهي مهمة تتردد هذه القوات في الأغلب في الاضطلاع بها.

التمويل العام والدعم والتراكم المالي

تُصاب إمكانات الاقتصاد المحلي للدولة وقدرتها على تقديم الخدمات بالدمار بفعل الحرب، عندما تبدأ عمليات حفظ السلام والاستقرار. ويكون كثير من أبناء الشعب بحاجة إلى المعونة الإنسانية من أجل العودة إلى بيوتهم والتمكن من تدبر وسائل معيشتهم. ويتعين أيضاً إعمار أو إعادة إعمار الموجودات الأساسية، مثل الطرق والمدارس ومحطات الطاقة والمؤسسات المالية، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لبدء التعافي الاقتصادي. وتكون مثل هذه الدول قد فقدت القدرة إذا كانت لديها القدرة أصلاً على تفعيل حتى المصادر المتواضعة المتوفرة وتوفير معظم الخدمات الأساسية. وقد تكون معظم أركان الاقتصاد غير رسمية أو غير شرعية وتنتج مداخيل لعصابات المافيا وتخدم شبكات تسيطر على أجزاء من الدولة، لكنها لا تسهم في احتياجاتها. وقد تستخدم هذه الفعاليات الاقتصادية القوة غير الشرعية والفساد الرسمي للاستيلاء على الأرضة والموجودات واستبعاد المنافسين لها وخنق الاستثمارات.

ومثلما يتطلب فرض الأمن تدخلاً أمنياً دولياً انتقالياً، فإن تطوير إمكانات الدولة لتوفير الخدمات العامة ورعاية النمو الاقتصادي يتطلبان أيضاً مساعدة دولية انتقالية. لكن الأطراف الدولية والمحلية المؤثرة تصنف مفهوم الأمن بأساليب مختلفة، ولهذا فإنهم يعرفون الطرق الاستراتيجية وفق نماذج مختلفة أيضاً.

وفهم المانحون المساعدات على أنها تبدأ بالمعونات الإنسانية، ثم تنتقل إلى إعادة البناء لتصل بعد ذلك إلى التنمية، غير أن النماذج السائدة من تقديم المساعدات تتجاهل وتعرقل بالطبع الهدف الاستراتيجي الأساسي للمعونات الاقتصادية من أجل بناء الدولة وتعزيز قدرتها على الصمود وتوظيف المصادر بهدف تقديم الخدمات، وهو ما يتطلب تنمية أنشطة اقتصادية مشروعة تتطلب بدورها خدمات عامة مثل الأمن وسيادة القانون والإدارة المالية والنقدية والتعليم. ويحتاج توظيف هذه المصادر أخيراً إلى أن تطور الدولة كلاً من الإمكانيات والصفة الشرعية، ويتم ذلك جزئياً بتوفير الخدمات.

وتُعدّ الميزانية هي المؤسسة المركزية للدولة، والتي تنسق توظيف المصادر وتحقيق الخدمات وفرض شرعية سلطة الدولة. وتمثل عملية توظيف الموارد محلياً، وخصوصاً الخلاف حول الميزانية، المحور الذي يدور حوله تأسيس الدولة وإكسابها الشرعية.

يقدم المتبرعون الدوليون في العادة معظم مساعداتهم من أجل الخدمات العامة في الدول الخارجة من الصراعات. ويتردد أولئك المتبرعون في دعم النفقات المتواترة، ويمولون عادة نفقات أخرى بصورة مباشرة عبر وكالاتهم ومنظماتهم الخاصة. وتقوم كل دولة أو وكالة متبرعة باستخدام آليات وإجراءات إنفاق منفصلة تكون خاضعة للمساءلة من جانب سلطتها السياسية هي، وذلك بدلاً من إنفاق المال من خلال حساب مشترك تحت سيطرة السلطة السياسية للدولة التي تتلقى المساعدات. وكانت نسبة المساعدات التي قُدِّمت للسلطات الأفغانية في عام ٢٠٠٥ مثلاً تقل عن ٢٥٪ من إجمالي النفقات الواردة في قنوات الميزانية الحكومية لذلك العام^٩. ويمثل ما يدعوه أشرف غاني "القطاع العام المزدوج" مشكلة للشرعية المزدوجة في الحقل المالي. فالقطاع العام الذي يعمل بمساعدات دولية يعمل حسب قواعدها الخاصة، وتمتص سلاسل رواتبه القدرات الذاتية للحكومة الوطنية عبر استدراج معظم المواطنين الأكفاء للعمل في خدمة المنظمات الدولية. وقد تؤدي الآثار التضخمية على مستويات الأسعار لهذه الحالة إلى تعميق الضغوط على القيمة الحقيقية لرواتب الدولة ذاتها.

وُتُعبّر مسألة المحاسبة مشكلة أخرى. فالدول المتبرعة تعتبر أن أموال المساعدات يتم "إنفاقها" عندما تسلمها لإحدى الوكالات أو المنظمات، وليس عندما تقوم هذه الوكالة أو المنظمة بتنفيذ برنامج معين. ولهذا، فإن عمليات "بناء الدولة" لا تحتفظ بحسابات بشأن ما تم إنفاقه قبل إنجاز المشروعات. ولذلك، فإن النتيجة تكون البلبلة السياسية في أوساط مواطني الدول المتلقية للمساعدات، والذين يسمعون عن الأرقام الضخمة للمعونات، ويرون أن ما تم إنجازه لا يتناسب مع حجمها.

٩- عبدالله عبدالله، وزير المالية الأفغاني خلال محاضرة في منتدى تنمية أفغانستان: إبريل ٢٠٠٥.

وقد أصدرت حكومة أفغانستان قراراً يحظر على المنظمات غير الحكومية الحصول على عقود حكومية، وذلك قبل اجتماع لأبرز المانحين تم عقده في إبريل ٢٠٠٥. وأصبح وزير التخطيط الأفغاني السابق رمضان بشار دوست أكثر السياسيين شعبية في بلاده عندما شن حملة على المنظمات غير الحكومية التي وصفها بأنها أكثر خطراً من تنظيم "القاعدة".

وتفشل هذه الطريقة في إعطاء "الدعم" لبناء شرعية وقدرات الحكومة المتلقية. فهذه الحكومة لا تستطيع اتخاذ قرارات بشأن الخدمات التي يجب توفيرها، أو تتبع مسار النفقات أو اكتساب الخبرة في توفير المصالح العامة. وتتسبب العمليات متعددة الأطراف في زيادة خطر تشرذم الحكومات المنتخبة بين ممثلي وكالات الإغاثة المختلفة، حيث لا توجد سلطة سياسية تملك السلطة لاتباع استراتيجية متوازنة لبناء السيادة. ومن الصعب جداً أن يطلق مصطلح "أنظمة ديمقراطية" على الحكومات المنتخبة التي لا تملك سلطة وضع ميزانية والسيطرة على الأمن.

ومن الطبيعي أن تكون حكومات الدول الخارجة من الحروب أو أحداث العنف عاجزة في الأغلب عن الاضطلاع بمثل هذه المسؤوليات. وقد أنشأت المنظمات الدولية عدداً من الآليات الهادفة إلى تمكين الحكومات من زيادة مسؤولياتها وبناء قدراتها. وأكثر هذه الآليات شيوعاً هو إنشاء صندوق ائتمان يودع فيه المانحون مبالغ غير محددة من المال مقابل أن يكون لهم صوت وقدر على التأثير في إدارته. ويتعين على الحكومة المتلقية أن تقدم وثائق كاملة بشأن الإنفاق، لكي يوافق حافظو الصندوق على تقديم المال لها. وتؤسس السلطة التحكيمية المشتركة في هذا الصندوق لشوء شرعية مزدوجة، وذلك عبر إعطاء كل من المتبرعين بالمساعدات والدولة المتلقية صوتاً في المحاسبة الخاصة بالإنفاق، بينما تعطي الحكومة سلطة اتخاذ القرارات والتعلم. إلا أن هذه الطريقة لا تتيح للمانحين غرس راياتهم على المشروعات أو فرض أجنداتهم الخاصة.

ويمكن أن تتجلى مشكلة الشرعية المزدوجة في مجال السياسة الاقتصادية أيضاً. فاقنصادات الحروب تفاقم معدلات التضخم وتتوازي معها أنشطة اقتصادية مثل استراتيجيات البقاء وتمويل أعمال الميليشيات والاستثمار بالأصول المنتجة (بما في ذلك الأراضي) والمشروعات الحكومية من جانب المافيات المرتبطة

بالمجموعات المسلحة. ويكون الرد الدولي المعياري على ذلك هو تنمية سلطة القانون والخصخصة وتقليص دور الدولة وحصره في مهامها الأساسية.

ويتنقد البعض المواقف الدولية التي تفرض النموذج الليبرالي بأساليب تحول دون تمكين المجتمعات من صياغة سياساتها الاقتصادية من خلال العمليات السياسية. وتدعم المؤسسات التنموية الدولية (وبعض الحكومات المتلقية مثل حكومة أفغانستان) هذه الخطوات الليبرالية، وذلك نظراً لأنها لا تنسف مؤسسات في دولة رفاة، بل تتعامل مع شبكات من الفساد. وبما أن البديل للفساد المستشري في دولة معينة والقائم على المحسوبيات والصدقات والعلاقات العائلية الخاصة هو إقامة دولة ديمقراطية تقوم على الشفافية وسلطة القانون، فإن البديل لاقتصاد الجريمة والشبهات الذي يدعم الدولة الفاسدة والمجموعات المسلحة هو نظام اقتصاد السوق المستند إلى الشفافية وسلطة القانون.

لكن المشكلة في تطبيق مثل هذه السياسات أنها تتباين مع اقتصاد قائم فعلاً، (وهو ما يدعوه مارك دوفيلد "التنمية القائمة بالفعل")، ويكون لديه نموذج مثالي لاقتصاد للسوق، ويتضمن شبكة أمن اجتماعي برعاية حكومية وأسواقاً خالية من القوى التي يعتبرها ذلك الاقتصاد غير مشروعة^{١٠}. ويوفر هذا "الاقتصاد القائم فعلاً"، والذي يمكن أن يكون اقتصاد جريمة وشبهات مصادر معيشة يتتفع بها العديد من الناس المرشحين لأن يتحكموا بعملية التحول إلى اقتصاد السوق، أو يمكن أن يعتبروها بالأحرى مؤامرة سياسية يدبرها خصومهم. واقتصاد الجريمة في رأيهم هو الأقل اقتصاد موظف ومملوك وطنياً.

١٠ - مارك دوفيلد:

Reprising Durable Disorder: Network War and the Securitisation of Aid

تحرير بيورن هتن وبيرتل أودن. وكذلك "الحكم العالمي في القرن الحادي والعشرين: تصورات بديلة للنظام العالمي".

(استوكهولم: مجموعة الخبراء حول مبادرات التنمية - وزارة الخارجية السويدية، ٢٠٠٢).

الشرعية والحكم الانتقالي والديمقراطية

تبدأ العمليات الدولية لبناء الدولة في ظل ظروف تفتقر فيها تلك الدولة إلى القدرة على توفير الخدمات الأمنية وإلى الشرعية أيضاً. وتترافق مسألة الشرعية مع النظرة إلى العمليات الدولية ذاتها. فنحن نجد من جانب أن قلة هم من يقاومون أو يشككون في شرعية عمليات الأمم المتحدة التي تتم بطلب من جميع الأطراف المتورطة في صراع معين بهدف تطبيق اتفاقية سلام مصادق عليها من مجلس الأمن الدولي. ونجد في الجانب الآخر الحرب في العراق التي تم شنها دون توافق من أطرافها أو قرار من مجلس الأمن الدولي.

من شأن الشرعية الدولية، في مثل هذه العمليات، أن تعزز الشرعية المحلية. ويؤدي إشراك الأمم المتحدة إلى خلق مناخ محايد وجددير بالثقة في نظر المجموعات السياسية بدلاً من وجود قوة احتلال، وهو ما فوجئت به في العراق إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش. ومن شأن الموافقة الدولية كذلك أن تنقل رسالة إلى معارضي التدخل الدولي (الذين يسميهم مؤيدو التدخل بالمفسدين)، بأنهم أمام فرص أقل للحصول على دعم خارجي.

الخطوة التالية هي إقامة إدارة انتقالية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوة إلى جانب الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة أو نظام الاحتلال الأجنبي ائتلاًفاً من القوى الوطنية الموافقة على إبرام اتفاق أو تشكيل حكومة خاضعة للرقابة تتألف من القوى المتحاربة سابقاً.

والغرض الرئيسي من إقامة الحكومة الانتقالية هو قيادة عملية تؤسس لإطار شرعي قانوني للتنافس السياسي ولعملية الحكم (عموماً عبر إيجاد دستور) وإدارة المراحل الأولى من تطبيق هذا الإطار.

وبينما لا تملك الأمم المتحدة خلافاً لبعض المنظمات الإقليمية معايير واضحة لنوع الشرعية التي تكتسبها الحكومة من خلال أعضائها، فإن مبدأ عملياتها يتطلب أن تؤدي المرحلة الانتقالية إلى تبني دستور يوفر مظهراً من الديمقراطية الليبرالية على الأقل، وإلى انتخابات تمثل مؤشراً مبدئياً. وقد جعلت الولايات المتحدة بوضوح شعار "الديمقراطية" (التي تُعرّف بأنها انتخاب حكومة بموافقة جهات عالية راشدة) هدفاً من مثل هذه التدخلات والعمليات. ويشترط اللاعبون الدوليون كذلك أن يؤكد أي دستور أو

قانون أساسي انسجمه مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويلفت الدبلوماسيون الانتباه إلى أن برلمانات بلادهم قد ترفض تخصيص مساعدات دون توفر مثل هذا الالتزام. لكن هذا الإلحاح قد يسبب خلافاً مع النخب المحلية سواء بسبب اعتقاد تلك النخب بضرورة تفسير معايير التنافس وفق بعض مبادئ الشريعة أم بسبب تفضيلها وجود قيود سلطوية على الحقوق.

وفي العادة، تكون الحكومة المنتخبة التي تقود شعوباً تؤيدها بوضوح في وضع أفضل بالفعل لتنفيذ حملات تدعمها الأطراف الدولية الفاعلة أكثر مما يتوفر هذا الدعم لحكومات مؤقتة أو ذات شرعية غير مؤكدة. ولهذا، فإن أول انتخابات لحكومة شرعية، والتي تُعتبر خطوة أساسية لعملية بناء الدول، بينما قد تكون بعيدة عن هدفها النهائي ويمكن أن تكون مؤشراً دالاً على بداية حقيقية. فقد أظهر الرئيس الأفغاني حامد كرزاي استقلالاً أكثر من السابق بعد انتخابه رئيساً، إذ عارض بصراحة خطط الولايات المتحدة لإبادة مزارع الأفيون عبر عمليات عن طريق الجو.

سياسات بناء الدولة

في الأغلب، تحاول الدراسات الخاصة ببناء الدولة أن تحدد "الممارسات الأفضل" دون أن تسأل نفسها أيّاً من الأمور التي ستكون هذه الممارسات أفضل لها. وبينما تستطيع الجهات الفاعلة أن تتعلم وتعرف السبل الأفضل لتحقيق أهدافها، فإن كل خطوة في عملية بناء الدولة برعاية دولية تولّد خلافاً سياسياً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن البيئة الاستراتيجية التي تتداخل فيها أهداف الأطراف الفاعلة يمكن أن تؤدي المفاوضات خلالها إلى تقارب بين تلك الأطراف ذات الطموحات المختلفة. وقد دخلت إدارة الرئيس جورج بوش أفغانستان، معلنة التزامها بعدم التدخل في عملية "بناء الدولة"، لكنها احتاجت إلى "استراتيجية مخرج" لن يمكن لها الصمود ما لم تساعد بموجبها الولايات المتحدة وأطراف دولية فاعلة أخرى أفغانستان على بناء المؤسسات القادرة على خدمة المصالح المشتركة لأفغانستان والمجتمع الدولي.

ومن ثم، فبينما لا يوجد حل تقني خالص للجدال السياسي حول شروط شرعية العمليات، فإن المفهوم القومي لمسألة "استراتيجية المخرج" والمفهوم العالمي لمسألة "الصمود" يمكن أن يلتقيا أحياناً بشأن مهمة

بناء دولة شرعية وذات إمكانيات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بفاعلية إقامة مؤسسات حكم انتقالي تتعامل مع الحاجة التي لا مفر منها إلى الشرعية المزدوجة كما هي حالة السلطة التي يتمتع بها صندوق الائتمان بدلاً من أسلوب التشرذم والفرز تحت وطأة الضغوط ذات الأغراض الخاصة.

ويمكن لبعثة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام المقترح من جانب الهيئة العليا الخاصة بالأخطار والتحديات والتغيير، والذي يدعمه الأمين العام للأمم المتحدة أن توفر إطاراً مؤسسياً لجعل هذا الهدف ممكناً^{١١}. وسوف تنشئ هذه المؤسسات وضعاً موحداً يحاكي السيادة الوطنية في الدول المتلقية ويُعتبر بمثابة ملتقى للمانحين والمشاركين يمكنهم تنسيق قراراتهم من خلاله.

وليس مثل هذا الملتقى سوى خطوة واحدة، حيث سيتعين على بعثة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام أن يطورا استراتيجية ملائمة ونظاماً عملياً لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراعات. وفي الأغلب، تحاول الأطراف الدولية الفاعلة إقحام مؤسسات مسبقة الصنع مستوردة من الخارج، وتعمل على فرض نموذج لدولة ليبرالية ديمقراطية دون أن تأخذ بعين الاعتبار تفاصيل العلاقات الاجتماعية والتاريخ المؤسسي للدولة أو الأرض المعنية، ودون التأكد من أن المجتمع سيكون قادراً على الإبقاء على هذه المؤسسات في المدى البعيد. ومن المؤسف أن الدول الفقيرة تحتاج إلى مؤسسات لا يكلف تشغيلها الكثير، لكنها يمكن أن تنمو وتصبح أكثر تعقيداً مع النمو الاقتصادي. وتعلم هذه الدروس ليس سهلاً، غير أن إرساء هذه المؤسسات من خلال هيئة الأمم المتحدة سوف يوفر على الأقل أرضية يمكن تعلم هذه الدروس عليها ونقلها إلى أماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن هيئات المانحين والبعثات المشاركة في بناء السلام لن تخدم الغرض المطلوب إذا ما تعاملت مع المسألة وكأنها مجرد ساحة أخرى لمساعدتها. فهي ستكون بدلاً من البناء بمثابة صوت ناشز آخر يُضاف إلى الأصوات الناشزة للأطراف الفاعلة، والتي تحاول الدول الخارجة من الصراعات أن تحوّلها إلى أصوات متناغمة.

١١ - الهيئة العليا التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالأخطار والتحديات والتغيير: "عالم أكثر أمناً" و"بحرية أكبر".

وفي الأغلب، تُظهر التحليلات الخاصة بالدول "المنهالكة" والحالات الإنسانية الطارئة أن التداخل الأمني يعني أن السيادة تحمل في طياتها مفهوم "واجب الحماية" الذي يمكن أن يتخطى أحياناً مبدأ السيادة. لكن سيادة الدول التي تعاني من الصراعات ليست وحدها التي قد تكون عرضة للتساؤل والشكوك. ويدرك كثيرون الآن، أنه يجب على الدول المانحة أن تقبل أيضاً أن تكون ممارساتها قابلة للبحث والمناقشة، يهدف وضع لبناء الدول في قلب أجندة الأمن متعدد الأطراف. وسوف تخدم تلك الدول احتياجاتها بصورة أفضل، وذلك عبر تقديم المساعدات بطريقة تجعلها أكثر قابلية للمساءلة من جانب المجتمع الدولي ومواطني الدول المتلقية، وليس من جانبها وحدها.

عناوين فرعية

الحرب العالمية الثانية أنهت شرعية العهد الاستعماري

من الصعب الإبقاء على ولاء مقاتلي حروب العصابات كعملاء أمنيين

"اقتصاد الجريمة" موظف ومملوك وطنياً على الأقل

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

ISBN : 9948-400-21-6	سلمان رشيد سلمان	البعد الاستراتيجي للمعرفة
ISBN : 9948-400-20-8	عمار علي حسن	ممرات غير آمنة
ISBN : 9948-400-66-6	مجموعة من المؤلفين	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي
ISBN : 9948-432-20-7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN : 9948-400-91-7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٤
ISBN : 9948-400-25-9	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٣
ISBN : 9948-432-61-4	مصطفى العاني، لانا نسييه، فريدة العجمي	دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب
ISBN : 9948-432-51-7	مصطفى العاني	مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

ISBN : 9948-424-89-1	هيدلي بول	المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية
ISBN : 9948-424-44-1	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية
ISBN : 9948-400-22-4	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	قضايا في السياسة العالمية

ISBN : 9948-400-14-3	كريس براون	فهم العلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-10-0	جيفري نيونهام غراهام إيفانس	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-04-6	فرانك بيلي	معجم بلاكويل للعلوم السياسية
ISBN : 9948-400-07-0	جون بيليس، ستيف سميث	عولمة السياسة العالمية
ISBN: 9948-400-16-X	روبرت غيلين	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-00-3	جيفري ستيرن	تركيبة المجتمع الدولي
ISBN : 9948-400-08-9	تيد روبرت غور	لماذا يتمرد البشر؟
ISBN : 9948-432-77-0	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٥
ISBN : 9948-424-91-3	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٤
ISBN: 9948-424-58-1	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٣
ISBN : 9948-424-85-9	مركز الخليج للابحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥
ISBN : 9948-432-41-X	بيل بارك	سياسات تركيا تجاه شمال العراق - المشكلات والآفاق المستقبلية

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

ISBN: 9948-432-00-2	جوزيف كشيشيان	المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان
ISBN 9948-424-93-X	حسين توفيق إبراهيم	الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ISBN : 9948-424-56-5	سامح راشد	العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠
ISBN : 9948-400-43-7	جواد الحمد	دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢
ISBN : 9948-400-29-1	محمد يوسف الجعيلي	دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر

ISBN : 9948-400-67-4	إليزابيث ستيفنس	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي
ISBN : 9948-400-63-1	سونوكو سوناياما	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان
ISBN : 9948-400-33-X	عبدہ شريف	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن
ISBN : 9948-424-61-1	مصطفى العاني	مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي
ISBN : 9948- 432-49-5	السيد أحمد مصطفى عمر	اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة
ISBN : 9948-424-50-6	عبد العزيز بن صقر	إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي
ISBN : 9948-432-30-4	عمار علي حسن	العلاقات الخليجية - المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل
ISBN: 9948-434-08-0	عدنان محمد هياجنة	العلاقات الخليجية - الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

ISBN : 9948-424-79-4	موسى حمد القلاب	أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج
ISBN : 9948-424-24-7	إميلي روتلدج	إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية
ISBN : 9948-424-04-2	مصطفى العاني	الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية

ISBN : 9948-424-06-9	عبد العزيز بن صقر	قوات السلام العربية
ISBN : 9948-400-23-2	عبد العزيز بن صقر	الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN : 9948-424-48-4	إيكارت ويرتز	دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
ISBN : 9948-400-75-5	يوسف محمد البنخليل	الأمم المتحدة وأمن الخليج
ISBN : 9948-424-17-4	باتريشيا بيرويك	العلاقات بين دبي وأستراليا
ISBN: 9948-432-59-2	ايكارت ورتز	أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN : 9948-400-41-0	حسنين توفيق إبراهيم	مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج
ISBN : 9948-424-32-8	خليل اسماعيل الحديثي	الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية
ISBN : 9948-424-42-5	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص
ISBN : 9948-424-59-X	دانيال بايان	خمس خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق
ISBN : 9948-432-08-8	مراد بطل الشيشاني	المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية
ISBN : 9948-432-14-2	موسى حمد القلاب	الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2
---	--------------	----------------------

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقارنة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3
--	---------------------------	----------------------

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميناء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : المؤسسة :

العنوان ص.ب :

الرمز البريدي : الهاتف : الفاكس :

البريد الالكتروني :

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

هاتف : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠ ☐

فاكس : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١ ☐

بريد الكتروني : sales@grc.ae ☐

موقعنا على الانترنت : www.grc.ae ☐